



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ابراهيم قاسم زدور

قسم العلاقات الدولية

الشركات الأمنية الخاصة وتأثيرها على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: جيوبوليتيك افريقيا والساحل الافريقي.

إشراف:

إعداد:

أ.د. علي لرلي

القهري رقية هناء

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	حميد رامي
مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	علي لراري
مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	فلة قصدالي

السنة الجامعية: 2025 / 2026

إهداء

إلى التي ذللت الصعاب بوجهي والتي آمنت بي

إلى أُمي التي كانت أول مدرسة عرفت لي الأمن بقولها دوما حتى الآن:

قوموا قيام على أمشاط أرجلكم ثم افزعوا قد ينال الأمن من فزع.

لا تسعني العبارات لشكرها لذا أقدم لها ثمرة جهدي هذه ولو أنها لا تساوي جهدها المبذول.

شكرا أُمي.

إلى أخي وإبني إبراهيم وأختي شيراز رفيقة الروح توئم صفاتي وأفكاري إليك هذا العمل عسى أن

يحفظك الله وابنك مهدي عسى الله أن يجعله ناجحا بارا.

إلى والدي رحمة الله عليه عسى أن يكون عملي في ميزان حسناته يا

رب.

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد حمدا خالدا بخلودك، ولك الحمد حمدا دائما لا ينتهي له إلا بمشيئتك، عند كل طرفة عين وهن. أحملك على نهك التي لا تحصى، ومنها أن وقتني لإتمام هذا البحث، راجية أن يكون خالصا لوجهك الكريم، نافعا للعباد والبلاد.

أتقلم بأصدق آيات الشكر والعرفان إلى كل من مد لي يد العون، وأزرنني في إنجاز هذه المذكرة؛ مؤكدة أن ما فيها من جهد علمي كتابي هو ثمرة عملي، وأن ما تلقيته كان توجيها وسندا في الإنجاز.

وأخصي بأسى آيات الشكر والتقدير أستاذي المشرف علي لراري، الذي رافق هذا العمل بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة، فكان لإرشاده أثر بالغ في إنضاج البحث وأصالته.

كما أهدي خالص شكري إلى صديقتي العزيزة أسمى، وسند مشواري الدراسي مذ كنا صبيتين، كانت لي خير سند وعون، وأزرتني بوقوفها إلى جانبي طيلة هذا المشوار.

وأخصي بالذكر كذلك الأساتذة الذين أناروا لي الطريق بتوجيهاتهم العلمية، وأثروا عملي بنقدتهم البناء وملاحظاتهم القيمة، وهم:

- الأستاذ مقيدش زكرياء
- الأستاذة أسماء بن قادة
- الأستاذ فاتح خننو
- الأستاذ حميد رامي
- الأستاذ محمد سي البشير
- الأستاذة مسيح الدين تسعديت
- الأستاذ عبد النور زيام
- الأستاذ سنطوح حسين
- الأستاذ علي مقراني
- الأستاذ عامر ناصر

كما يطيب لي أن أشكر جميع أساتذتي الذين نهلت من معين علمهم طيلة فترة التكوين، وأن أتوجه بالشكر إلى إدارة المدرسة والمدير السيد زكرياء وهي على ما هيأه من ظروف ملائمة ذلت لي سبيل البحث.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الشركات الأمنية الخاصة في الأمن الإقليمي بمنطقة الساحل الإفريقي، مع التركيز على أسباب محدودية فعالية الشركات الامنية والعسكرية الخاصة، واقتراح بناء الامن بنموذج يضمن حفص السيادة كالمقاربة الأمنية الجزائرية بوصفها نموذجاً قائماً على هذا المبدأ.

تنطلق الدراسة من ملاحظة أن الأمن لم يعد حكراً على الدولة، بل أصبح مجالاً تشارك فيه شركات خاصة تقدم خدمات متعددة تشمل الحماية والتدريب والاستشارات الأمنية والأنشطة السيبرانية. وتركز الدراسة بصورة خاصة على بعض الشركات الأمنية ودورها في مجالات الامن والتدخل في النزاعات في الدول الإفريقية.

اعتمد البحث على المنهج التاريخي لتتبع تطور مفهوم احتكار الدولة للعنف المشروع، وعلى التحليل الجيوسياسي لفهم خصوصية منطقة الساحل وما تواجهه من تحديات مرتبطة باتساع المجال الجغرافي، وضعف التنمية، وهشاشة الحدود، إضافة إلى دراسة حالة منطقة الساحل الافريقي.

أظهرت النتائج أن نشاط الشركات الأمنية الخاصة لا يقتصر على الجوانب العسكرية، بل يمتد إلى المجالات السيبرانية والاستخباراتية، وأن اعتماد بعض الدول عليها قد يؤدي إلى تعميق التبعية. كما بينت الدراسة أن المقاربة الجزائرية تركز على ثلاثة أبعاد مترابطة هي: العمل الدبلوماسي، ودعم التنمية والتكامل الإقليمي، والتعاون الدفاعي القائم على الشراكة واحترام السيادة، في مواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة في الساحل.

وتخلص الدراسة إلى أن بناء أمن مستدام في المنطقة يتطلب تعزيز مؤسسات الدولة، ودعم التنمية، وتطوير التعاون الإفريقي، بدل الاعتماد المفرط على الحلول الأمنية المستوردة.

الكلمات المفتاحية: الشركات الأمنية الخاصة، الساحل الإفريقي، الأمن الإقليمي، المقاربة الأمنية الجزائرية، السيادة.

Abstract

This study aims to analyze the impact of private security companies on regional security in the African Sahel, with a particular focus on the reasons behind the limited effectiveness of private security and military companies. It also proposes a security-building model that preserves state sovereignty, taking the Algerian security approach as a model based on this principle. The study is based on the observation that security is no longer the exclusive responsibility of the state. Instead, it has become a field in which private companies play an increasingly significant role by providing a wide range of services, including protection, training, security consulting, and cyber activities. The research focuses in particular on several private security companies and their role in security operations and interventions in conflicts across African states. The research adopts the historical method to trace the evolution of the concept of the state's monopoly on the legitimate use of force. It also employs geopolitical analysis to understand the unique characteristics of the Sahel region and the challenges it faces, including its vast geographical expanse, underdevelopment, fragile borders, and other security-related issues, through a case study of the African Sahel. The findings reveal that the activities of private security companies extend beyond military functions to include cyber and intelligence domains, and that reliance on these companies by some states may deepen dependency. The study also shows that the Algerian security approach is based on three interconnected dimensions: diplomatic action, support for development and regional integration, and defense cooperation founded on partnership and respect for sovereignty, as a means of addressing the growing security challenges in the Sahel. The study concludes that achieving sustainable security in the region requires strengthening state institutions, promoting development, and enhancing African cooperation, rather than relying excessively on imported security solutions.

Keywords: Private security companies, African Sahel, regional security, Algerian security approach, sovereignty.

قائمة المختصرات والرموز

المختصر	الدلالة
PSCs	الشركات الأمنية الخاصة (Private Security Companies)
PMCs	الشركات العسكرية الخاصة (Private Military Companies)
AU	الاتحاد الإفريقي (African Union)
AFRIPOL	آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي
ECOWAS	المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس)
CEMOC	لجنة الأركان العملياتية المشتركة (تمنراست)
AES	تحالف دول الساحل (Alliance des États du Sahel)
ACLED	مشروع بيانات مواقع النزاعات المسلحة
GTI	مؤشر الإرهاب العالمي (Global Terrorism Index)
ICoC	المدونة الدولية لقواعد السلوك (2010)
BRI	مبادرة الحزام والطريق (Belt and Road Initiative)
TSGP	خط أنابيب الغاز العابر للصحراء
AfCFTA	منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية
AICA	الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية
HXZA	Hua Xin Zhong An شركة هوا شين زونغ آن

قائمة الأشكال والخرائط

الرقم	عنوان الشكل/الخريطة	المبحث	الصفحة
1	خريطة توضح دول منطقة الساحل الافريقي	فصل 2 مبحث 1 مطلب 3	50
2	خريطة توضح مجموعة فاغنر وتوسع عملياتها في بالقرب من مناطق تعدين الذهب في شمال مالي	فصل 2 مبحث 2 مطلب 2	55
3	شعار الشركة الأمنية والعسكرية السادات	فصل 2 مبحث 2 مطلب 2	58

الفهرس

8	الفهرس
12	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي
12	المبحث الأول: النظريات المفسرة لنشأة الدولة
13	المطلب الأول: التصور الأرسطي في نشأة الدولة
15	المطلب الثاني: نظرية الصراع والغلبة
18	المطلب الثالث: نظرية العقد الاجتماعي
21	المبحث الثاني: الوظائف السيادية للدولة
21	المطلب الأول: مفهوم السيادة
23	المطلب الثاني: الوظيفة الأمنية للدولة وطبيعة حفظ الأمن
24	المطلب الثالث: الوظائف الاقتصادية للدولة (الضرائب)
27	استنتاجات الفصل الأول:
29	الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لا دولتي جديد في أفريقيا
29	المبحث الأول: نشأة وتطور السوق الأمنية الخاصة
29	المطلب الأول: تعريف السوق الأمنية ومراحل تشكلها وتفرعها
44	المطلب الثاني: المقاربات التيبولوجية في تفسير الفواعل اللادولالية الجديدة في الأمن
49	المطلب الثالث: مكانة الشركات الأمنية الخاصة في النظام الدولي
52	المبحث الثاني: واقع الشركات الأمنية الخاصة في افريقيا
52	المطلب الأول: نماذج التدخل الأمني الخاص في الساحل الأفريقي
55	المطلب الثاني: آليات التأثير وشبكات نفوذ الشركات الأمنية الخاصة

المطلب الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية وأفريبول في أمننة الساحل الأفريقي في ظل تواجد الشركات

الخاصة.....61

استنتاجات الفصل الثاني.....80

قائمة المراجع.....84

مقدمة

مقدمة:

مع بداية ظهور التجمعات البشرية الكبرى بدأ الاهتمام بموضوع الامن يأخذ مجرى هاما ليحول البشرية إلى شكلها الحالي ، إذ انه الوظيفة التي وجدت الدولة أصلا من أجلها ومن أجل تحقيقها وتجسيدها، والمعياري الذي قيس به شرعيتها ومبررات وجودها، وزاد حجم ارتباط الدولة بوظيفة تحقيق الأمن وضمانه مع بروز وتكريس الدولة القومية الحديثة، أي الدولة بالمفهوم الوستفالي، إلى درجة أصبحت الدولة تعرف بأنها الكيان الذي يحتكر العنف المشروع ، كما عرّفه عالم الاجتماع الألماني وفيلسوف العقلانية و الحداثة "ماكس فيبر" ، غير أن هذا الاحتكار، الذي بدأ لعقود طويلة وظيفة مقصورة على مؤسسات الدولة واعتبر ركنا من أركان السيادة الوطنية، أخذ يتصدع ويبطئ حتى بروز النظام الدولي الجديد ، تحت وطأة التحولات البنيوية الهائلة التي أعادت توزيع القوة. فقد تقطعت الجيوش الوطنية، وتسرب فائض هائل من الخبرة العسكرية المسرحية إلى السوق، وتراجعت الدول الكبرى عن مناطق التوتر، فنشأ ما صار يعرف اليوم بسوق القوة: فضاء تعرض فيه الحماية والاستشارة والتدريب، بل والقتال أحيانا بوصفها خدمات تبتاع وتباع بعقد.

وفي خضم هاته التحولات، برز فاعل جديد لم تعره المدارس الكلاسيكية في العلاقات الدولية، الاهتمام اللائق به، ولم تدرجه النظرية السياسية كعامل محدد لتصورها لفهم النظام الدولي، هذا الفاعل المتمثل في "الشركة التي تباع الأمن". وقد اتخذ هذا الفاعل صورتين أو شكلين، كثيرا ما عجزت الأدبيات العربية عن تمييزهما عن بعضهما البعض، بسبب الترجمة أو لتعقيد وتداخل المهام، أي بين الشركات الأمنية الخاصة التي يغلب على خدماتها الطابع الدفاعي الوقائي، والشركات العسكرية الخاصة ذات الطابع الهجومي القتالي. ومع تنامي هذا القطاع حتى قد - رحلته السنوي بأكثر من مئتي مليار دولار.

أصبح من الأساسي اعتباره وتفكيكه لايضاح قراءته في الساحة الدولية كأحد الفواعل الجديدة التي تؤثر وتنشط في بيئة مضطربة وبالحديث عن هذا نجد ايضا ان هاته الشركات وجدت في فضاءات الهشاشة سوقا خصبة، وفي مقلمتها منطقة الساحل الإفريقي، الممتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا حيث تتعايش دول حديثة الاستقلال مع رقع واسعة لا تصلها الجباية ولا يحكمها القانون، فتغدو مناطق رمادية مفتوحة أمام فاعلين ينازعون الدولة وظيفتها الأولى. وفي هذا الفضاء بالذات تتقاطع كل

التحديات: انهيار الدولة، وموجة الانقلابات، والإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة، والهشاشة التنموية، والتغير المناخي. وقد جعل هذا التشابك من الساحل، على حد وصف تيم مارشال، إحدى أهم الخرائط التي ستحدد ملامح القرن الحادي والعشرين.

غير أن الأمر لا يتعلق بمنطقة بعيدة عنا، فالساحل بالنسبة إلى الجزائر عمق أمني ومجال حيوي تفصلها عنه حدود برية تتجاوز ستة آلاف كيلومتر، بحيث لا يفصلها عنها عن أمنه، ولا استقرارها عن استقراره. ومن هنا اكتسبت دراسة الفاعل الأمني الخاص في الساحل راهنية إزدواجية:

راهنية نظرية تتصل بمستقبل مفهوم السيادة في عصر تنسرب فيه القوة من الدولة إلى الفواعل الغير دوليتية، وراهنية عملية تتصل بالأمن القومي لبلد يقف على تماسٍ مباشر مع هذا الفضاء المضطرب.

ف إذا كانت معالجة فاعل بهذا التعقيد تستعصي على المقاربات الخطية التي تبحث عن سبب واحد لنتيجة و احدة، فلن هذه الدراسة تنطلق من وعي بأن الظاهرة الأمنية في الساحل تتشكّل عبر تفاعلات متشابكة بين فاعلين متعددين: دول، وشركات، وجماعات مسلحة، وعمالقة تكنولوجيا. كان لا بد من أدوات تحليلية قادرة على فرز هؤلاء الفاعلين وتمييز منطق كل منهم، لفهم العامل الجديد في التدخلات الخارجية.

أولاً: الدراسات السابقة

توزعت الكتابات حول هذه الظاهرة على اتجاهات يكشف استعراضها النقدي عن الفجوة التي تسعى هذه المذكرة إلى سدها. فهناك اتجاه مؤسسي ونظري يتصدره عملا بيترو. سينغر «المحاربون الشركات» (Corporate Warriors, 2003) وديبورا أفنت «سوق القوة» (The Market for Force, 2005). وقد وضعنا الأساس التصنيفي لتمييز أنواع هذه الشركات، غير أن تصنيفهما ظلًا أسيسي البعد العسكري التقليدي ولم يستوعبا الأنواع المستجدة كالشركات الاستخباراتية وشركات التأثير المعلوماتي. وثمة اتجاه ميداني ركز على التواجد الروسي عبر «فاغنر»، فأفاد في توثيق الانتهاكات وتحدث كثيرا في النموذج الروسي حتى حجب ما عداه واتجاه آخر تطرق لهاته الشركات، لكنه بقي في حدود الشركات العسكرية دون إدماج في إطار نظري يبين أن هاته الشركات الأمنية والعسكرية تتخذ من الوظيفة الأمنية غطاء لممارساتها والعسكرية مورد لعقودها مع الدول التي تفتقر لوجود الأمن. أما الكتابات العربية فندر فيها التخصص في الشركات الأمنية

موضوعا مستقلا، وغلب عليها الخلط بينها وبين العسكرية بسبب الترجمة، ومن هنا تتموضع هذه الدراسة لتقدم تمييزا إستراتيجيا دقيقا بينهما وإبراز التفاعل والديناميكية في الذهاب للشق الأمني تارة والعسكري أخرى.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كون الشركات الأمنية الخاصة أصبحت لاعبا أو فاعلا من الفواعل التي أصبح دورها يتعاظم بشكل مطرد، وتحليا فعليا وواقعيا لأمن الدول المتعاقدة معه ويتعداه لأمن دول الجوار والمنطقة ككل، وخاصة لإنتشار هذه الشركات الأمنية الخاصة في الدائرة أو الفضاء الإقليمي للجزائر، إذا تعتبر منطقة الساحل دائرة الاهتمام الأولى في السياسة الخارجية والأمنية للجزائر، بحكم أنها عمق أمني لها.

ثانية الإشكالية:

وعلى هذا الأساس، حق لنا طرح الاشكال الآتي:

إلى أي مدى تركز الشركات الأمنية التبعية وتقوض السيادة في منطقة الساحل الإفريقي وماهي سبل مواجهتها؟

ومن هذه الإشكالية العامة، تنبثق مجموعة من الأسئلة الفرعية:

لماذا تتنازل بعض الدول عن وظيفة احتكار العنف المشروع السيادية؟

هل تشكل الشركات الامنية والعسكرية تهديدا أمنيا حقيقيا في منطقة الساحل الافريقي؟

كيف تصلت الجزائر لتهديدات الشركات الأمنية؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة الفرعية، قلنا جملة الفرضيات المناسبة:

الفرضية الأولى: تتنازل بعض الدول عن وظيفة تحقيق الأمن المشروع لعدم قدرتها على توفيره وضمانه.

الفرضية الثانية: كلما ازداد تغلغل وانتشار الشركات الأمنية والعسكرية في الساحل، كلما زادت حدة النزاعات وتضاعفت مستويات التهديد الأمني.

الفرضية الثالثة: اعتمدت الجزائر في مواجهة التوترات الإقليمية على مقاربة شاملة ومتعددة الابعاد.

مجالات الدراسة:

ونستعرض هنا الإطار الزمكاني للدراسي:

أولاً: الإطار الزمني:

يمتد الإطار الزمني لدراسي من نهاية الحرب الباردة (أوائل التسعينيات) كمرحلة نشوء لسوق الأمن الخاص، مع التركيز المكثف على الفترة من 2011 (انهيار نظام القذافي وبدء التحولات الكبرى في الساحل) إلى 2025 و 2026 في (توثيق أحدث العمليات الميدانية للشركات الأمنية والعسكرية، مع استحضار الجذور التاريخية العميقة، فعادت الدراسة إلى منتصف القرن العشرين لتفكيك نشأة الشركات الأمنية، وإلى عام 1962 (استقلال الجزائر) لفهم تشكل المقاربة الأمنية الجزائرية.

ثانياً: الإطار المكاني:

تنحصر الدراسة في منطقة الساحل الأفريقي، محددة وفق التعريف الجيوسياسي الآتي (المحيط الأطلسي موريتانيا، غامبيا، نيجيريا، السودان، إريتيريا البحر الأحمر، مالي، النيجر، بوركينا فاسو، تشاد) وتمتد تحليلياً إلى دول الساحل الغربي المطلة على خليج غينيا المتأثرة بعدم الاستقرار. كما تشمل الدراسة: الجزائر كحالة مضادة (Counter-case) وكقوة إقليمية فاعلة، مع إشارات مقارنة لأدوار بين دول فرنسا، روسيا، الصين، وتركيا، وفواعل لادولالية مثل الشركات الأمنية الخاصة والشركات العسكرية الخاصة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية، أهمها:

- أ. معرفة الأسباب التي أوت إلى انتشار هذه الشركات الأمنية الخاصة، على المستوى العالمي، بصفة عامة، وفي منطقة الساحل، على وجه التحديد.
- إ. فهم آليات عملها وتحركها، والاستراتيجيات التي تنتهجها لتحقيق أهدافها.
- إ. معرفة مستويات التهديد والتحديات الأمنية التي تفرزها، على أمن الدول المستضيفة، وعلى أمن دول الجوار.
- إ. البحث في آليات المواجهة والتصدي والمقاربات الأمنية المستجيبة لطبيعة التحديات التي تفرزها الشركات الأمنية الخاصة، وتقييم طبيعتها ونجاعتها.

مبررات اختيار الموضوع:

يرجع اختيار هذا الموضوع بالذات، وتفضيله عن باقي الاختيارات إلى مبررين اثنين، مبرر موضوعي علمي ومبرر ذاتي يتعلق بشخص الباحث.

المبررات الموضوعية: وتتمثل في طبيعة الموضوع، إذا يعتبر موضوع الشركات الأمنية الخاصة موضوعا يتميز بالراهنة والتعقيد، ويرتبط بعوامل وفواعل متعددة، ويلامس القضايا السياسية، القانونية، الأمنية وحتى الاقتصادية، ويفتح آفاقا لفهم ظاهرة تآكل السيادة واضطراب وظائف الدولة الحيوية.

المبررات الذاتية: ويرجع ذلك لاهتماماتي الخاصة ورغبتي في فهم الرهانات والتحديات الأمنية التي تؤثر على الأمن الجزائري تحديدا، ومحاولة البحث والمساهمة والتحسيس بخطورة مثل هذه الفواعل اللادولتية الجديدة، وضرورة البحث في الوسائل والأدوات والسياسات التي تسمح للجزائر بمواجهة هذه التهديدات، وهو منطلق فيه الكثير من الذاتية باعتبارنا مواطنين جزائريين يهمننا أمن واستقرار الجزائر.

الإطار المنهجي والنظري:

وبالنظر إلى تشعب الموضوع وتعقيده، فلقد لجأت هذه الدراسة إلى مجموعة من المناهج والاقترابات النظرية لفهم وتفسير وتحليل مجمل الظواهر التي أفرزها انتشار الشركات الأمنية الخاصة في منطقة الساحل:

أولاً: المناهج:

ولقد تمت الاستعانة بعدد من المناهج، أهمها:

1- المنهج التاريخي:

وتم توظيف هذا المنهج في الفصل الأول لتتبع تطور الفكر السياسي حول نشأة الدولة ووظائفها السيادية (من أرسطو وابن خلدون إلى هوبز وفير)، لفهم تطور مفهوم الدولة والسيادة ومفهوم احتكار العنف المشروع وفق كرونولوجيا تتبع تطور الفكر السياسي وإسهاماته في هذا المجال. وفي الفصل الثاني، استخدمته لتتبع نشأة الشركات الأمنية من الارتزاق الكلاسيكي (الإمبراطورية الرومانية، الشركات العظمى في القرن 14) مروراً بما بعد الحرب الباردة (دينكوب، واكينهوت، بلاك ووتر) وصولاً لتحولاتها المعاصرة، عن طريق استعمال الوصف أيضاً أما وأخيراً استعملته لتتبع تطور المقاربة الأمنية الجزائرية منذ 1962 مروراً بالعشرية السوداء التي أكسبتها الخبرة.

ثانياً: الاقترابات النظرية:

أما من حيث الاقترابات فلقد تم الاعتماد على مقاربات نظرية، تتلاءم مع طبيعة الموضوع ووجهاتها ونجاعتها في تفسير وتحليل وظائف وهذه الشركات وآثارها على الأمن الإقليمي، أهمها:

1. مقارنة الأمن والتنمية (The Security-Development Nexus):

تأسست مقارنة الأمن والتنمية على يد روبرت ماكنامارا، وهي حوصلة خبراته من العمل كوزير الدفاع الأمريكي الأسبق ورئيس البنك الدولي حيث أحدث خطابه بمونتريال عام 1966 قطيعة مع النظرة التقليدية التي تختزل الأمن في البعد العسكري. لقد صاغ ماكنامارا مقارنته على أساس أن "الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن". وفقاً لتصوره، فإن الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والفقر ليست مجرد مشاكل تنموية، بل هي تهديدات أمنية حقيقية تولد الإرهاب والتمرد وعدم الاستقرار. بالتالي، انتقل مفهوم الأمن من "الردع العسكري" إلى "الوقاية التنموية"، معتبراً أن الاستثمار في التنمية هو أرخص وأجدي

من الإنفاق على الحروب. غير أن التطبيق الغربي لهذه المقاربة حرف لاحقاً ليتحول إلى أداة لتبرير التدخل الأجنبي وإقرار الوصاية تحت مسمى "المساعدات المشروطة"، حيث صارت التنمية، طمعا لتبرير التواجد العسكري أو الأمني الخاص.

استعملت هذه المقاربة لتحليل جوهر المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل. فهي لم تتعامل مع مقاربة ماكنامارا كنسخة غربية جامدة، بل وظفت جوهرها (الأمن، صنع بالتنمية) وكيفت هاته المقاربة حسب تصوراتها ومبادئها السيادية حيث تكيف مبادئها الراسخة مع تصوراتها ومقدراتها وتضيف لها تكتيكات تمثلت في الشق الدبلوماسي عبر الوساطة وحق الشعوب في تقرير مصيرها والقضية الفلسطينية.. وتنمويا تشجيع التبادلات مع افريقيا الشراكات في عدة مجالات.. واخيرا الشق الدفاعي المتمثل فب التدريب والخبرة العسكرية بحكم انها النموذج الامثل في القضاء على الارهاب.. وآلية الدفاع المشتركة السيموك كل هذا تكيف فيه مبادئها مثلاً هنا في الشق الدفاعي تقوم ب تكيف مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، تم تطبيق هذا التحليل لإثبات كيف استبدلت الجزائر "التنمية المشروطة الوصائية" بـ "التنمية السيادية التحررية"، عبر بدائل حقيقية دون الاعتماد على الشركات الأمنية الأجنبية.

2. الاقتراب القانوني (The Legal Approach):

لا يقتصر الاقتراب القانوني في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية على سرد النصوص وتفسيرها كما هو الحال في القانون البحث، بل، يوظف كأداة تفكيكية لتحليل مدى كفاية الإطار القانوني (الدولي والإقليمي) في تنظيم ظاهرة مستجدة، والكشف عن الثغرات التشريعية التي "تتيح للفواعل الجديدة التهرب من المساءلة. ويعتمد هذا الاقتراب على التمييز بين "القانون الصلب" (Hard Law) المتمثل في الاتفاقيات الملزمة كقانون جنيف واتفاقيات مكافحة المرتزقة، و"القانون الناعم" (Soft Law) المتمثل في المدونات الطوعية والمبادئ التوجيهية كوثيقة مونترو، لقياس مدى قدرة كل منهما على ضبط السلوك الدولي ومحاسبة الفواعل اللادولالية.

استعملت الاقتراب القانوني في الفصل الثاني عند تفكيك الإطار القانوني الذي تشغل ضمنه الشركات الأمنية الخاصة. فقد قمت بتحليل الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحة المرتزقة، وتحديد اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1989 واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1977، لأثبت كيف أن التعريف القانوني الضيق للمرتزق (الذي يشترط الدافع الشخصي المباشر والغياب التام للانتماء الدولي) جعل هذه

الاتفاقيات عاجزة عن إدراج موظفي الشركات الأمنية الخاصة ضمن نطاق تجريمها. وفي المقابل، حلت وثيقة مونترال (2008) والمدونة الدولية لقواعد السلوك (ICoC 2010) كنماذج على عمل "القانون الناعم"، للكشف كيف أنها جاءت كبداية طوعية لسد الفراغ التشريعي، لكنها في الواقع افتقرت لآليات إلزام وعقوبات رادعة، مما حولها إلى غطاء قانوني شكلي يمنح الشركات شرعية مزيفة دون مساءلة حقيقية.

3. مقارنة التحليل الجيوسياسي لباسكال بونيفاس :

يعتبر التحليل الجيوسياسي ضروريا في مثل هذه المواضيع، وبالرجوع إلى الطبيعة الجغرافية لمنطقة الساحل التي تتميز ببيئة مادية، طوبوغرافيا، ومناخا، وانحصارا وبعدا عن المنافذ البحرية، حيث تجعل الطبيعة الصحراوية الجافة والامتداد الطبيعي المتصل وانعدام الموانئ، عواملًا جيوسياسية بحثه، تجعل من هذه العوامل قيودا وحواجزا، بحيث يصبح إهمال التحليل الجيوسياسي مرفوضا، باعتبار الجيوسياسية هي البحث في تأثير العوامل الجغرافية والطبيعية على سلوك الدول.

تم توظيفها على النحو الآتي :

في دراسة المقاربة الأمنية الجزائرية كيف ساعدت الجزائر الدول الحبيسة في فتح مجال لها ، وأيضا في دراسة طبيعة الساحل بدلالة مقدراته وثرواته والتهديدات ..والموقع الجيوسياسي القرب الذي جعله عمق امني لايمكن تجاهله.

أما عن النظريات فإستعملت:

نظرية المركز والمحيط:

صيغت الجذور الأولى لنظرية المركز والمحيط على يد الاقتصادي الأرجنتيني راؤول بريش، لتفسير، لماذا تبقى دول المحيط الدول النامية المصدرة للمواد الخام فقيرة رغم تبادلها التجاري، مع دول المركز، الدول الصناعية المتقدمة المصدرة للسلع المصنعة. لاحقا تم توسيع النظرية وتطويرها على مستوى العلاقات الدولية وعلم الاجتماع السياسي من قبل مفكرين مثل أندري غوندر فرانك، وسامير أمين (الذي أضاف البعد الأفروآسيوي لها)، وإيمانويل والرشتاين من خلال نظريته حول نظم العالم

،لتتحول إلى نظرية هيكلية شاملة تفسر التبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية التي يفرضها المركز على المحيط لضمان استمرارية استنزاف موارده.

تم التوظيف على النحو التالي:

التحول من التدخل العسكري المباشر إلى التدخل الأمني عبر فاعلين لدولتين:

إرتكزت سيطرة "المركز" الذي هو الغرب على "المحيط" (الساحل) عبر التواجد العسكري المباشر بقواعد دائمة هذا النمط الكلاسيكي متى بصريح العبارة السيطرة، ما أدى إلى رفض شعبي وسياسي متزايد له هنا تم إستعمال النظرية إذ لم يتنازل المركز عن مصالحه في المحيط، بل قام بتفويض أدوات القوة إلى فواعل لا دولتية (الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، الشركة الأمنية أصبحت "الواجهة المؤسسية الجديدة" للهيمنة، تتيح للمركز استنزاف المحيط دون تحمل التكلفة السياسية المباشرة أو حتى تحمل المسؤولية دوليا فبسبب طبيعة الشركات يمكنها اخفاء اجنداتها والعمل على استمرار تحقيقها بوجه جديد يظن المحيط أنه قضى على التبعية في حين أن الواقع يبرز أنه إستبدالها فقط.

الإطار المفاهيمي:

تم استعمال جملة من المفاهيم الأساسية لفهم الموضوع فهما علميا من جهة ولاستعمالها كأدوات بحثية وجمية، ومن أهمها:

- الشركات الأمنية الخاصة (PSCs): كيانات تجارية مسجلة تقدم، مقابل عائد مالي، خدمات ذات طابع دفاعي في الأصل كحماية الأشخاص والمنشآت والمراقبة والاستشارة؛ ونعرفها إجرائيا بأنها التي لا تنخرط مبدئيا في العمليات القتالية الهجومية، وإن كان هذا الفصل آخذا في التآكل ميدانيا
- الأمن القومي: احتكار الدولة لوظيفة الأمن باسم المصلحة الوطنية بعيدة المدى، تحت رقابة ومساءلة، وبتنسيق من الموارد الضريبية؛ وهو أمن يبنى ولا يشتري.
- خصخصة الأمن: تقديم الخدمة الأمنية مقابل ربح بموجب عقد مؤقت، من غير ولائ سياسي لدولة المتعاقد ولا خضوع لمساءلة، بما يحول الأمن من حق مواطنة إلى سلعة.

القانون الناعم (Soft Law) القواعد والمدونات غير الملزمة قانوناً (كوثيقة مونترو 2008 والمدونة الدولية لقواعد السلوك 2010) التي تقوم على الالتزام الطوعي وتفتقر إلى آلية عقابية.

هيكلية البحث:

استجابة لطبيعة الإشكالية ولتسلسل الفرضيات، إنتظمت هذه المذكرة في فصلين، «خصص الفصل الأول للإطار النظري والمفاهيمي، فعالج في المبحث الأول النظريات المفصلة لنشأة الدولة، وفي المبحث الثاني وظائفها السيادية على غرار إحتكار العنف المشروع والوظيفة الضريبية، وتناول الفصل الثاني الشركات الأمنية الخاصة كوجه جديد لتكريس التبعية في إفريقيا، فعرض نشأة السوق الأمنية وتطورها وعرض القوانين المرنة التي تتيح لها الإفلات من العقاب القانوني دوما ما يجعلها المنفذ للأجندات وفي علم التصنيف تحدثنا عن المقاربات التكنولوجية ومكانة هذه الشركات في النظام الدولي كفاعل جديد ، ثم واقعها في الساحل وآليات تأثيرها الذي أبرونا فيه نموذجين مشهورين ، وإنتهينا إلى إبراز الإنتهاكات الواقعة وتفاقم الأوضاع في الساحل نتيجة الإعتماد الكبير على الامن الذي توفره الشركات الامنية والعسكرية دون إيجاد حل فعلي لتقوية الجيوش النظامية وأيضا تطرق البحث لذكر الأفريبول بوصفه نموذجا للتعاون الشرطي في القارة والمقاربة الجزائرية الراضية للتدخلات الأجنبية كما تطرقنا لتكتيكاتها وتصوراتها ومقدراتها وتكييفها مع رؤيتها الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، وفي الأخير خلص البحث إلى، أن الأمن القومي يعني داخليا ولا يشترى من السوق الدولية.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

يشكك هذا الفصل الأساس النظري والمفاهيمي الذي تركز عليه الدراسة، فالإنطلاق من نقطة البداية يتطلب بالضرورة العودة إلى الجذور الفلسفية والسياسية التي أسست لفكرة الدولة ذاتها، كيف نشأت؟ وما الغاية من وجودها؟ الإجابة عن هذه التساؤلات تمر حتما عبر استعراض النظريات المفسرة لنشأة الدولة، والتي تراوحت بين تفسيرات تراهها امتدادا طبيعيا وفطوريا للمجتمع البشري، وأخرى تعتبرها نتاج صراع وغلبة، أو ثمرة اتفاق وتعاقد بين الأفراد. هذا التنوع النظري ليس مجرد سرد تاريخي، بل هو مفتاح الفهم لكشف طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن، ومدى شرعية احتكار الدولة للقوة.

بعد تفكيك هذه النظريات، ينتقل الفصل لتحديد الوظائف السيادية للدولة، وعلى رأسها السيادة ببعديها الداخلي والخارجي، وحق احتكار العنف المشروع، والوظيفة الاقتصادية المتمثلة في الضريبة. هذه الوظائف تشكل الركيزة الأهم في بقاء الدولة، وأي مساس بها يعني تفريغها لمضمونها وتجريدها لها من صفتها. وعبر ربط هذا الإطار النظري بإشكالية البحث المتعلقة بخصخصة الأمن وتفويض الوظائف الأمنية لشركات خاصة، يتضح حجم التناقض بين ما أسست له النظريات عبر العصور، وبين واقع تسليح الحماية الأمنية. ومن هذا المنطلق، ينطلق المبحث الأول للخوض في النظريات المفسرة لنشأة الدولة.

المبحث الأول: النظريات المفسرة لنشأة الدولة

تتعدد النظريات الفلسفية والسياسية التي حاولت تفسير نشأة الدولة وتبرير وجودها، وتتوزع هذه النظريات بين الطبيعية ترى في الدولة امتدادا فطوريا للطبيعة الإجتماعية البشرية، والتعاقدية ترد الدولة إلى اتفاق إرادي وتنازل طوعي بين الأفراد، وأخرى صراعية توجع نشوء الدولة إلى منطق الغلبة والتسلط والهيمنة الطبقية، إن استيعاب هذا التنوع النظري يمكننا من فهم الشرعية التي تستند إليها الدولة في ممارسة وظائفها، ولا سيما الوظيفة الأمنية التي تشكل محور دراستنا.

المطلب الأول: التصور الأرسطي في نشأة الدولة

يمثل أرسطو (384-322 ق.م) من أشهر الفلاسفة السياسيين، إذ أسس تصوره للدولة على مبدأ الطبيعة البشرية لا على فرضيات ميتافيزيقية مجردة. فهو لا يبحث عن الدولة المثالية كما فعل أستاذه أفلاطون، بل ينطلق من تحليل الواقع وتفكيك البنى الاجتماعية القائمة لاستنباط القوانين الحاكمة للتجمع البشري، وقد تجلّى ذلك بوضوح في كتابه "السياسة".

أولاً: الدولة ظاهرة طبيعية

يفسر أرسطو نشأة الدولة تفسيراً عضوياً وتدرجياً ينطلق من الملاحظة التجريبية للطبيعة البشرية، يرى أرسطو أن الإنسان بطبعه كائن سياسي (Zoon Politikon)، وهذه الصفة ليست مكتسبة، بل هي جوهرية فطرية، أي أنه مهياً بفطرته للعيش في جماعة منظمة سياسياً ومن ثم فالدولة، هي نتاج حتي لنضج الطبيعة الاجتماعية في الإنسان.

يقوم التطور العضوي للدولة عند أرسطو على ثلاث مراحل مترتبة تعكس التطور الغائي (Teleology) للمجتمع البشري، تبدأ بالأسرة بوصفها الخلية الأساسية (Oikos) التي تلي الحاجات البيولوجية والاقتصادية اليومية للإنسان، وترتبط بعلاقة طبيعية هي علاقة السيد بالعبد والرجل بالمرأة، وهي علاقات قائمة على التكامل لحفظ البقاء. ثم تتطور إلى القرية التي تنشأ من اتحاد عدة أسر لتلبية حاجات أشمل وأكثر تنوعاً تتجاوز مجرد البقاء إلى الترف والكفاية، وصولاً إلى المدينة (Polis) الدولة - التي تنشأ من اتحاد القرى وتتمثل الكيان السياسي الكامل الذي يجعل الإنسان قادراً على تحقيق حياة فاضلة، فالدولة بهذا المنظور هي الغاية القصوى للتطور البشري، وهي الطبيعي في أقصى درجات كماله، فهي تسبق الفرد في الوجود منطقياً وزمنياً لأن الكل يسبق الجزء. "يقول أرسطو مبيناً هذه الغائية: إن الدولة تنشأ لتأمين الحياة وتبقى من أجل الحياة الفاضلة¹". فالإنسان الذي يعيش بمعزل عن المجتمع وبكفي نفسه بنفسه، إما أن يكون وحشاً لا يخضع للقانون وإما

¹ أرسطو، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد: القاهرة: دار الكتب المصرية، 1948، ص 7-9

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

أن يكون إليها مستغنيا عنه، والكائن السياسي هو الحالة الوسطى الطبيعية التي تحقق الاكتفاء الذاتي² (Autarky).

ثانياً: غاية الدولة وتحقيق الخير العام

كما يصنف أرسطو النظم السياسية، السياسية الصالحة والفاسدة انطلاقاً من معيار واحد جوهري وثابت: هل الحكم موجه لتحقيق الخير العام للجماعة بأسرها، أم أنه يخدم مصالح الحاكم الفرد أو فئة بعينها؟ بناءً على هذا المعيار، يصنف أشكال الحكم: فالملكية العادلة التي تحكم لصالح الجميع (قابلها الطغيانة) التي تستبد لصالح الحاكم، والأرستقراطية حكم الأفضل لصالح الكل (قابلها الأوليغارشية) حكم الأغنياء لصالح أنفسهم أو تسلط الطبقة الغنية، والنظام الدستوري (Politeia) الذي يحكم فيه المواطنون لصالح الصالح العام، يقابله الحكم الديماغوجي حكم الفقراء بالفساد وبظلم الأغنياء. (ويرى أرسطو أن النظام الدستوري المختلط هو المثال الأقرب للدولة الفاضلة، لأنه يجمع بين عناصر الملكية والأرستقراطية والديمقراطية ويحقق التوازن بين الحرية والنظام، ويمنع طغيان طبقة على أخرى بحكم أن الطبقة الوسطى في المجتمع هي الأكثر اعتدالاً³).

تكتسب هذه الرؤية الأرسطية لنشأة الدولة أهمية بالغة في سياق دراستنا المعاصرة، إذ تعتبر الأساس في أن الدولة مؤسسة جاءت لحفظ الصالح العام أو الخير العام، وأن الشرعية السياسية مشروطة بتحقيق الخير المشترك للمواطنين، لكن لتحقيق الخير العام والعدالة يخول لها استعمال أي وسيلة وهذا ما يطرح إشكالية عميقة عند تلمس أبعاد ظاهرة تفويض الوظائف الأمنية لشركات خاصة، إذ كيف يمكن لدولة تتنازل عن وظيفتها الحمائية لمصلحة كيان ربحي يسعى لتعظيم أرباحه أن تدعي تحقيق الخير العام؟ إن تسليح الحماية الأمنية يحولها من حق المواطنة الذي يكفلها الانتماء للجماعة السياسية (إلى خدمة خاضعة لقدرة الفرد على الدفع، مما يهدم الغاية الأرسطية للدولة ويحولها من أداة للعدالة التوزيعية والمخولة لبسط السلطة وكالة حراسة لمن يدفع أكثر⁴).

²: أرسطو، السياسة: (نفس المرجع)، ص 8-12.

³: أرسطو، السياسة، (مرجع سابق)، ص 98-102.

⁴: ديفيد روس، أرسطو، إيريس بديع: القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص 230.

المطلب الثاني: نظرية الصراع والغلبة

على غرار رؤية أرسطو نجد النظريات الصراعية التي تقدم تفسيراً واقعياً ومادياً لنشأة الدولة، حيث لا تعود الدولة تجسيدا للتطور الفطري نحو الفضيلة وتحقيق الخير العام، بل هي نتاج حتمي للصراع وغلبة فئة على أخرى. وهنا نتوقف عند نموذجين عميقين أرسيا قواعد هذا التفسير: عبد الرحمن إبن خلدون الذي ربط الدولة بالعصبية والغلبة السوسيولوجية، وكارل ماركس الذي ربطها بالصراع الطبقي والغلبة الاقتصادية.

أولا: نظرية العصبية والغلبة عند ابن خلدون

عبد الرحمن بن خلدون (1332-1406م) في كتابه العبر المبتدأ والخبر في أيام العرب العجم والامازيغ البربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الاكبر وتحديدا في المقدمة اول مجلد لها، يمثل ابن خلدون منعطفاً حاسماً في الفكر السياسي العربي الإسلامي، إذ خرج عن التقعيد. فبدأ تحليله السوسيولوجي من كيف يجب ان تكون إلى كيف هي حقا كائنة بالواقع قدم في مقدمته تحليلاً رائداً لنشأة الدولة يقوم على مفهوم العصبية: وفي هذا الصدد نعرف العصبية بأنها من عصب أو شد اصطلاحاً.

اصطلاحاً: هي التضامن والتآزر، وهي رابطة اجتماعية تربط أفراد جماعة بشرية قائمة على القرابة، ابتداء من نسب القرابة، وخاصة لأنها تشمل اهل الولاء والتحالف وتبرز هذه الظاهرة في اوقات الخطر الخارجي ولها انواع عدة أبرزها:

عصبية القرابة

عصبية بالولاء

عصبية تحالف

بوصفها أنها المحرك الأساسي لل عمران البشري، وهي ليست مجرد رابط دم أو انتماء قبلي ضيق، هي شعور جماعي بالتضامن والتآزر والتعصب للعشيرة، بول قوة اجتماعية متماسكة قادرة على حماية نفسها

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

والاعتداء على غيرها، وهي القوة الوحيدة القادرة على إقامة الدولة وصون استمرارها بحكم ان لهم القوة لفرض الالتزام والنظام والسيطرة عليه.

يقدر ابن خلدون بصراحة أن «الملك يحصل بالتغلب، والتغلب يكون بالعصبية»، وأن الدولة في جوهرها هي «آلة القهر والغلبة والاستقلال بالملذات والمفاخر، ومدة استيلاء جماعة مخصوصة على السلطة والمال». وهذا المعنى يختلف رؤيته جذوياً عن الرؤية الأرسطية الأخلاقية؛ فالدولة الخلدونية لا تنشأ عن حاجة أخلاقية للفضيلة، بل تنشأ عن حماية القوة الغالبة لنفسها وفرض إرادتها على المغلوب. الملك هو غريزة التملك والاستعلاء المترتبة على الانتصار العصبي. ورغم أن ابن خلدون يعترف بضرورة الدين أو الوازع الشرعي لترويض الغريزة وتبرير الحكم، إلا أن الدين نفسه لا يمكنه تأسيس دولة دون عصبية تحميه، ف"الدعوة بغير عصبية لا تتم."⁵

ثانياً: أطوار الدولة ودورة الحياة السياسية

يقدم ابن خلدون نظرية دينامية لحياة الدولة تشبه دورة الكائن الحي؛ فهي تمر بمراحل متعاقبة لا محيد عنها، تبدأ بجيل البداوة وسيطرة العصبية وقوة البأس، حيث يتحقق التكافل الاجتماعي ويوزع العطاء بالسوية، ويكون الحاكم الأول عادلاً لأنه يحتاج إلى رضا العصبية. ثم يأتي جيل التحضر والترفع، حيث تنتقل السلطة من الجماعة (العصبية) إلى الفرد المستبد الذي يستأثر بالمال والجاه، وتضعف الروابط العصبية لتحل محلها مصالح مادية آنية وولاءات مشتراة. وأخيراً يأتي جيل الهرم والانحيار، حيث تتفكك العصبية تملأ وتندم هيمنة، وتستبدل الدولة بدولة جديدة ذات عصبية أقوى وأشد بأساً.⁶

تلقى هذه الدورة أضواء تحليلية كاشفة على إشكالية تآكل سيادة الدولة الحديثة وتدخل الشركات الأمنية الخاصة. فحين تدخل الدولة طور الهرم الخلدوني، وتضعف عصبيتها الداخلية المتمثلة في جيشها الوطني وشرعيتها السياسية، وتعجز عن تحقيق الأمن لرعاياها، تضطر النخبة الحاكمة (في طور الاستبداد والترفع) إلى البحث عن "عصبية بديلة" لحماية كيانها ومكتسباتها. وفي غياب العصبية القبلية التقليدية،

⁵ : عبد الرحمان ابن خلدون، عبد الله محمد درويش: مقدمة ابن خلدون (دمشق): داريعرب، 2004، ج1، ص101-110.

⁶ : عبد الرحمان ابن خلدون، عبد الله محمد درويش: مقدمة ابن خلدون، ج1، ص 245-260.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

تبرز الشركات الأمنية الخاصة كـ"عصبية مستوردة" أو "مرتزقة معاصرين" يوفرّون الحماية للنخبة الهرمة مقابل ابتزاز موارد البلاد، مما يسرع من عملية الانهيار ويفكك ما تبقى من روابط المواطنة، ويعيد إنتاج منطق "الملك والغلبة" بعيداً عن أي شرعية أخلاقية أو تعاقدية.

ثالثاً: نظرية الصراع الطبقي عند كارل ماركس

يقدم كارل ماركس (1818-1883 م) تفسيراً مادياً تاريخياً (Historical Materialism) لنشأة الدولة يرفض فيه كل تفسير طبيعي للطبيعة البشرية أو تعبيراً عن الإرادة العامة. فالدولة عنده ليست نتاجاً أخلاقياً ولا وسيلة للمصلحة المشتركة، بل هي «نتاج ومظهر استعصاء التناقضات الطبقيّة»؛ إذ تنشأ حين لا يمكن للمجتمع التوفيق موضوعياً بين تضارب مصالح الطبقات. يرى ماركس، مستنداً إلى المنهج الجدلي، أن ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أدى إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين متناقضتين: البرجوازية المالكة للرأسمال، والبروليتاريا المجردة منه والمستغلة. ولمنع انفجار هذا الصراع وتدمير المجتمع البرجوازي، اقتضى الأمر إلى إنشاء جهاز خاص للقمع والضبط هو الدولة.

أصبحت الدولة في جوهرها، وفق التحليل الماركسي، «هيئة للسيادة الطبقيّة، هيئة لظلم طبقة من قبل طبقة أخرى». فهي ليست محايدة بين الطبقات، بل هي أداة طبقة في يد الطبقة المهيمنة اقتصادياً. لتكريس هيمنتها سياسياً وفكرياً. وتكمن أهمية هذه المقاربة في فهم البنية العميقة لظاهرة خصخصة الأمن في العصر الرأسمالي المعولم، إذ تتحول الشركات الأمنية الخاصة إلى أداة متقدمة لحماية مصالح البرجوازية واستنفاد موارد الأطراف. ففي ظل العولمة، لم تعد البرجوازية الوطنية بحاجة إلى دولة قوية لحماية مصالحها بقدر حاجتها إلى أذرع أمنية مرنة وخارج إطار القانون الدولي لقمع الاحتجاجات الشعبية وحراسة مناجع الموارد. وهنا تتضح الصلة: الدولة في العالم المحيط (الأطراف) تتراجع عن دورها وتتفكك، لصالح شركات أمنية خاصة تمثل "شرطي الرأسمالية العالمية"، مما يحول الدولة إلى مجرد واجهة شكلية

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

بينما الاحتكار الفعلي للعنف والقرارييد ملاك رؤس الاموال، فشركات تصنيع وبيع السلاح تستفيد من هاته الحروب بشكل كبير في السوق الحربية.^{7 8}

المطلب الثالث: نظرية العقد الاجتماعي

بموازاة مع النظريات الطبيعية والصراعية، برزت نظرية العقد الاجتماعي كأحدى اهم النظريات . التي اسست لنشأة الدولة الحديثة وأضفت عليها طابعاً تعاقدياً طوعاً حيث لم تعد الدولة فرضاً قهرياً أو قدراً محتوماً فحسب، بل هي نتاج إرادة الأفراد وتوافقهم العقلاني. وتأسست هذه النظرية على أفكار كل من هوبز، ولوك، وروسو، وإن اختلفت تصوراتهم لطبيعة هذا العقد ونتائجه، إلا أنها اتفقت على أن مصدر السلطة السياسية هو العقد.

أولاً: المنطلقات المشتركة لنظريات العقد الاجتماعي

تنبع نظريات العقد الاجتماعي من تساؤل جوهري مشترك يحدد الفلسفة السياسية الحديثة: لماذا يتنازل الأفراد أحرار طوعاً عن حرياتهم الطبيعية ويرضخون لسلطة سياسية مقيدة؟ وتتفق هذه النظريات على أن "الحالة الطبيعية" (State of Nature) قتل الأساس التحليلي الأول، وهو الحالة الافتراضية للبشر قبل قيام أي نظام سياسي، وإن اختلفت في توصيف هذه الحالة اختلافاً جوهرياً كما تتفق جميعها على مبدأ المساواة الطبيعية بين البشر، وأن السلطة السياسية ليست طبيعية أو إلهية بل هي من صنع الإنسان وخاضعة لشروط ومحددات تعاقدية تبرر وجودها، وتعد تجاوز هذه الشروط مبرراً لسحب الشرعية.⁹

ثانياً: نظرية هوبز

⁷ فلاديمير لينين، الدولة والثورة، ترجمة فارس غصيب (بيروت: دار الطليعة، 1974)، ص 14؛

⁸ كارل ماركس وفريدريك إنجلز، البيان الشيوعي، ترجمة إلياس شاهين (بيروت: دار اليقظة العربية، 1970)، ص 44.

⁹ جان شوفالبييه، تاريخ الفكر السياسي من الدولة القومية إلى الدولة الأممية، ترجمة محمد عرب صاصيلا (بيروت: المنظمة العربية للترجمة،

1984)، ص 105-115

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

يشكى توماس هوبز (1588-1679م) المنطلق الكلاسيكي لنظريات العقد الاجتماعي الحديثة، وقد تأثر تأثراً عميقاً بحروب الدين والاضطرابات التي عاشتها إنجلترا في القرن السابع عشر، مما جعله يبحث عن نظام سياسي يحقق الاستقرار والأمن ولو كان على حساب الحرية. ومرجعه الأساسي كتاب اللفيثان (1651م).

يصف هوبز الحالة الطبيعية بوصفها حالة «حرب الكل ضد الكل» (Bellum omnium contra omnes)، حيث يسود قانون الغاب، والإنسان للإنسان ذئب لأخيه الإنسان (Homo homini lupus). والحياة فيها فوضوية ومتعبة، في هذه الحالة من الفوضى والخوف المتبادل، يدرك الأفراد بعقلهم أن البقاء يقتضي التنازل عن الحق الطبيعي المطلق في كل شيء، وبموجب العقد يتنازل الأفراد عن كامل حقوقهم وحررياتهم لصالح السيد أو الملك (اللفيثان - الوحش الكتابي الذي يمثل السلطة المطلقة) مقابل الأمان والحماية. وهذا التنازل دائم ولا رجعة فيه ما دام هو يؤدي وظيفته الأساسية المتمثلة في حفظ الأمن.¹⁰

لا يقيد هوبز السيادة بأي قيد خارجي، فالسيادة مطلقة وغير قابلة للتجزئة مهما بلغ استبدادها، طالما توفر الأمن المادي، لكنه تراجع عن هذا في أواخر حياته، فقد هذه النظرية مدخلات تحليلية حاسماً لفهم منطق بعض الأنظمة الضعيفة أو المحاصرة التي تتنازل عن سيادتها لشركات أمنية وعسكرية بحثاً عن الأمن المطلق للنخبة الحاكمة، فتضع نفسها في موضع الطاعة المطلقة للشركة الأمنية التي أصبحت تمثل "اللفيثان" البديل، والذي يمتلك من القوة والاحتكار ما يجعل التراجع عن العقد معه أو محاسبته أمراً مستحيلاً مما يحول النخبة الحاكمة إلى رعايا خاضعين لسلطة الشركة الخاصة، لكن لوفيثان هوبز يملك رأس واحد.... إذا إن تمت مشاركته في القوة فنحن نشهد ولادة رأس ثان للوفيثان هوبز المعروف.

ثالثاً نظرية لوك

¹⁰ توماس هوبز، اللفيثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حبيب حرب وبشرى صعب، مراجعة وتقديم رضوان السيد (بيروت: دار الفارابي؛ أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث - مشروع "كلمة"، 2011)، ص 127-139.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

يقدم جون لوك (1632-1704 م) تصوراً أكثر تفافلاً متأثراً بروح الثورة المجيدة (1688) التي أرست الأسس الأولى لتشكيل الأنظمة البرلمانية. يرى لوك في رسالتيه في الحكم المدني (1689م) أن الحالة الطبيعية ليست حروباً كما صورها هوبز، بل هي حالة سلمية نسبياً يتمتع فيها الأفراد بمساواة تامة وبحقوق طبيعية مطلقة ثلاثة: الحياة والحرية والملكية. فالملكية عنده ليست مجرد حيازة مادية، بل هي امتداد لشخصية الإنسان وكرامته، إذ أن الإنسان يمتلك جسده وعمله، وما يخلقه بعمله ومزاجه من الطبيعة يصبح ملكيته الخاصة. غير أن الحالة الطبيعية تفتقر إلى قاض محايد وقانون مكتوب وقوة تنفيذية، مما يولد احتمالات النزاع وعدم الاستقرار، وهو ما يدفع الأفراد للتعاقد على إنشاء سلطة سياسية.¹¹

الفارق الجوهرى بين لوك وهوبز أن الدولة عند لوك ليست غاية في ذاتها، بل وسيلة لحماية الحقوق الطبيعية السابقة على الدولة، فالحق أسبق في الوجود عن الدولة والأهم من ذلك، أن التنازل عند لوك ليس مطلقاً بل مشروطاً، فالفرد يتنازل عن حقه في محاسبة المعتدي فقط، ويحتفظ بحقوقه الأساسية. وإذا أخلت الدولة بهذه الوظيفة وتحولت إلى مصدر للظلم واعتدت على الملكية والحياة، فإن العقد يفسخ، وللشعب حق المقاومة والثورة. وهنا تبرز إشكالية حادة مع ظهور الشركات الأمنية الخاصة، فحين توكل الدولة حماية الأفراد وممتلكاتهم لشركات ربحية لا تدين بالولاء للمجتمع، بل للعقد المالى ومصالح مساهميه، فإنها تخالف الجوهر الذى بناه لوك والذى يجعل غاية الدولة حماية الحقوق الطبيعية للمواطن، فالشركة الأمنية تحمي من يدفع أكثر، وليس من يملك الحق، مما يخلق أماناً يتناقض مع العقد الذى تحدث عنه جون لوك، ويبرر فقدان شرعية هذا التفويض وفقدان ثقة المحميين.

رابعة: نظرية روسو

يشكى جان جاك روسو (1712-1778م) صاحب العقد الاجتماعى (1762م) نقطة التحول الأعمق في نظريات العقد، إذ يرى أن الإنسان «ولد حراً وطيباً بطبعه، وأن المجتمع المدنى بتفاوتاته هو مصدر الفساد والإستبداد»، مشكلة العقد الاجتماعى عنده ليست إيجاد سلطة مطلقة تحمي البشر من بعضهم، بل خلق سلطة شرعية تحافظ على حرية الفرد وتجسدها في آن واحد، بحيث يطيع الفرد نفسه فقط.

¹¹ جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة ماجد فخري (بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع، 1959)، ص 89-110

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

يشير روسو أيضا مفهوم الإرادة العامة (Volonté Générale)، وهي إرادة المجتمع كجسد سياسي واحد تسعى دائماً نحو الصالح العام والعدالة، وتختلف إختلافاً جوهرياً عن "إرادة الجميع" التي هي مجرد مجموع المصالح الخاصة. فالسيادة عنده تعود للشعب بأسره ككيان لا يتجزأ، ولا يجوز التنازل عنها أو تمثيلها أو تفويضها لفرد أو هيئة، وأي حكومة لا تعبر عن الإرادة العامة تفقد شرعيتها فوراً.

وتطبيقاً فإن وجود شركات أمنية خاصة يمثل نقیضاً صارخاً ومأساوياً للنظرية روسو، لأن السيادة الأمنية (كجزء لا يتجزأ من السيادة الشعبية) لا يمكن تفويضها لكيان خاص دون إهدار لمبدأ الإرادة العامة. إذ أن مثل هذا التفويض يخلق طبقة من "المحميين" و"الحماة" الأجراء، يناهض مبدأ المساواة والحرية الفطرية، ويحول الأمن من تعبير عن الإرادة العامة وعن السيادة الجماعية إلى سلعة خاضعة لإرادة مرغمة (إرادة الشركة المالكة)، مما يعيد إنتاج الاستبداد بغطاء عقدي تجاري.¹²

المبحث الثاني: الوظائف السيادية للدولة

تتولى الوظائف السيادية الإطار التشغيلي الذي يجسد من خلاله الكيان المجرد للدولة وجوده الفعلي في حياة الأفراد والجماعات. وقد تطورت مفاهيم الوظيفة السيادية عبر التاريخ من نموذج الدولة الحارسة التي تقتصر دورها على الأمن والقضاء والضرائب، نحو نماذج أكثر تدخلاً اجتماعياً واقتصادياً في القرن العشرين. وتشكّل هذه الوظائف مجتمعة ما يعرف بالاحتكار الشرعي للدولة، وهو الأساس الذي يجعل خصخصة الأمن إشكالية دستورية وسياسية بامتياز، إذ تمس صميم بقاء الدولة ككيان متميز ومستقل في النظام الدولي.

المطلب الأول: مفهوم السيادة

لا يمكن الحديث عن الدولة دون التطرق إلى جوهرها القانوني والسياسي المتمثل في "السيادة"، فهي الروح التي تسري في هيكل الدولة وتمنحها الاستقلالية الداخلية والخارجية. وقد شهد هذا المفهوم تطوراً تاريخياً مهماً من النظريات المطلقة إلى النظام الدولي المقنن.

¹² : جان-جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة عادل زعيتر (الجيزة: وكالة الصحافة العربية - ناشرون، 2019)، ص 32-41.

أولاً: التأسيس النظري لمفهوم السيادة

يعد المفكر الفرنسي جان بودان (1530-1596م) مؤسس مفهوم السيادة الحديث في كتابه "الجمهورية الستة" (1576م)، وقد ألفه في سياق الحروب الأهلية والدينية في فرنسا بحثاً عن سبيل للوحدة. عرف بودان الدولة بأركانها التي هي {شعب، إقليم، سلطة} والسيادة بأنها {السلطة العليا المطلقة الدائمة التي لا تعلو عليها سلطة أخرى في تدير الشؤون الداخلية والخارجية للدولة}. يرى بودان أن السيادة هي جوهر الدولة وشرط وجودها، فبدون سيادة لا يمكن الحديث عن دولة حقيقية، بل هي مجرد تجمع عشوائي، وضع بودان للسيادة خصائص جوهرية أبرزها: المطلقية (بمعنى أنها لا تتقيد بقوانين وضعها الحاكم نفسه، بل ترتبط فقط بالقانون الإلهي والطبيعي)، الدوام (استمرارها بقاء الحاكم أم مات)، الوحدة (عدم قابليتها للتجزئة أو التشارك)، عدم القابلية للسقوط بالتقادم، والسمو على سائر السلطات.¹³

لقد شكى هذا المفهوم الركيزة القانونية والفلسفية التي قامت عليها الدولة القومية الحديثة في أوروبا والعالم. والتفريغ السيادي لصالح كيانات خاصة يمس مباشرة بهذه الخصائص، خاصة خاصيتي "عدم القابلية للتجزئة" و"السمو"، حين تتحول الشركات الأمنية إلى سلطات موازية تمارس صلاحيات سيادية (كالقبض والتحقيق والإستخبارات وإستخدام القوة المسلحة) على تراب الدولة مستقلة عن إرادتها. العليا، مما يفرغ مبدأ السيادة التي أقرها بودان من مضمونه أي يجعل الدولة من كيان سيادي متحكم الى كيان يملك سيادة شكلية مقسمة بين الدولة والشركات الأمنية الخاصة.

ثانياً: السيادة الوستفالية والنظام الدولي

أرسى صلح وستفاليا الذي أقر شهادة ميلاد الدولة الحديثة عام 1648 منظومة دولية قائمة على مبدأ سيادة الدولة القومية على إقليمها وما فيه من شعب ومؤسسات، مع الاعتراف المتبادل بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وقد أمست هذه السيادة الوستفالية (Westphalian Sovereignty) الركيزة

¹³ Jean Bodin, Six Books of the Commonwealth, abridged and trans.by M. J. Tooley (Oxford: Basil Blackwell, 1955), p. 25 – 54.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

القانونية للنظام الدولي المعاصر، القائمة على مبدأ المساواة القانونية بين الدول مهما اختلفت قوتها. الفعلية، ومبدأ عدم التدخل المباشر في الشؤون الداخلية. غير أن تسليح الأمن وعسكرة الشركات الخاصة. يمثلان إختراقاً مباشراً وذكياً لهذا المبدأ، إذ تتمكن قوى خارجية من فرض نفوذها العسكري والأمني وتنفيذ أجنداتها داخل دول ضعيفة عبر وسيط تجاري (الشركة الأمنية)، متجاوزة بذلك حظر التدخل المباشر بآلية غير محظورة دولياً بشكل قاطع، فالشركة الأمنية تتيح للدول الكبرى التدخل في شؤون الدول الضعيفة تحت غطاء عقود تجارية مدنية، مما يعيد إنتاج أشكال الوصاية الكولونيالية وتجاوز السيادة. الوستفالية بطرق تبدو مشروعة قانونياً لكنها تفقد السيادة الوطنية محتواها.¹⁴

المطلب الثاني: الوظيفة الأمنية للدولة وطبيعة حفظ الأمن

تعد الوظيفة الأمنية من أقدم الوظائف وأكثرها جوهرية، فالدولة وجدت أصلاً لحماية الأفراد من العنف وأي خطر، وهنا تتجسد أهم نظرية فسرت طبيعة هذه الوظيفة.

أولاً: احتكار العنف المشروع

أسس عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864-1920 م) التعريف الأكثر دقة وشمولاً للدولة الحديثة من منظور وظيفتها الأمنية وعلاقتها بالعنف، وذلك في محاضراته الشهيرة "السياسة بوصفها مهنة" (1919 م). يميز فيبر تمييزاً صارماً بين "الدولة" كظاهرة سوسيولوجية وبين غيرها من التنظيمات، قائلاً: «يجب أن نتصور الدولة المعاصرة كتجمع بشري يطالب، في حدود مجال ترابي معين، بحقه في احتكار استخدام العنف المادي المشروع». يشدد فيبر على أن ما يميز الدولة ليس امتلاكها للعنف أو استخدامها له - فالعنف موجود في كل العصور وفي أيدي عصابات.. قطاع طرق..، فالأفراد والجماعات قد يمارسون العنف، لكن ذلك لا يكون شرعياً إلا بإذن الدولة وتفويضها. لقد مرت عملية احتكار العنف بتاريخ طويل من الصراعات حيث نجحت الدولة تدريجياً في "نزع السلاح" من الأفراد والجماعات المحلية (كالفرسان والإقطاعيين) واحتكار حق التجنيد العسكري والشرطة والجيش وكل قطاعات الأمن التي سماها وسائل احتكار العنف المخولة للدولة، هذا المبدأ الذي أقره ماكس فيبر يجعل من أي كيان خاص يمارس العنف.

¹⁴ Krasner, Stephen D. *Sovereignty: Organized Hypocrisy*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999, pp. 5-9, 25-36, 66-69.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

المسلح أو الاحتكار الأمني دون تفويض شفاف ومؤقت من الدولة إشكالية أمنية وقانونية بالغة الخطورة، لأنه يهدد الأساس الاجتماعي الذي قامت عليه الدولة الحديثة، ويعيدنا إلى عصور الفوضى ما قبل الدولة.¹

ثانياً إشكالية خصخصة الأمن في ضوء نظرية فيبر

يطرح توسيع دور الشركات الأمنية الخاصة تحدياً جوهرياً مفاهيمياً لنظرية فيبر، ويثبت جدلية العلاقة بين الدولة والعنف. فعندما توكّل الدولة وظيفتها الأمنية إلى كيانات غير حكومية، فهي لا تتخلى عن سلطتها فقط، بل تعرض الشرعية التأسيسية لوجودها للتشكيك. فهل التفويض للشركات الأمنية هو مجرد "إيجار" مؤقت لأدوات العنف تحت رقابة الدولة الصارمة (مما يحافظ على الاحتكار كحال قوات الأمن الخاصة للمصالح الحيوية).

هذا الإشكال هو جوهر ما تعيشه العديد من الدول التي تنتقل فيها الحماية من مؤسسة وطنية تمثل الإرادة العامة وتخضع للمساءلة الديمقراطية، إلى كيان ربحي يمثل مصالح شركة وأجندة دول أجنبية، مما يفرغ احتكار العنف المشروع من مضمونه ويحوّله إلى عنف "خاص" مشرع بعقود تجارية، إنها عملية "إعادة خصخصة" للعنف تعيد الاعتبار للمرتزقة التاريخيين تحت مسميات حديثة، وتكسر المعادلة الفيبيرية التي تفصل بين الولاء السياسي الوطني والولاء المادي.²

المطلب الثالث: الوظائف الاقتصادية للدولة (الضرائب)

لا تنفصل الوظيفة الاقتصادية للدولة عن وظيفتها السيادية والأمنية، فالالاقتصاد هو الوقود الذي يشغل آلة الدولة، والضرية هي التجسيد العملي لسلطة الدولة على رعاياها، وهي بالمقابل التزام من الرعايا مقابل حصولهم على الحماية والأمن. وقد أثبتت العلوم السياسية أنه لا سيادة دون استقلال مالي.

¹ ماكس فيبر، العلم والسياسة بوصفهما مهنة، ترجمة جورج كتورة، مراجعة رضوان السيد (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص 114.

² "Krahmann, Elke. "Private Security Companies and the State Monopoly on Violence: A Case of Norm Change?" *Journal of International Relations and Development* 12, no. 3 (2009): p. 324–352

أولاً: الضريبة ركيزة للسيادة الاقتصادية

«يشك فرض الضرائب أحد أقدم وأبرز مظاهر السلطة العليا للدولة على مواطنيها. فالضريبة في تعريفها القانوني هي «اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبراً من الأفراد دون مقابل مباشر بغرض تحقيق مصلحة عامة»، وهي تعبير صريح عن العلاقة القسرية الشرعية بين الدولة ورعاياها. تاريخياً لم تستطع أي دولة الحفاظ على احتكارها للعنف دون امتلاكها لقدرة مالية مستقلة تمويل بها جهازها الأمني وإدارتها، مما يجعل السيادة الضريبية متلازمة تملأ مع السيادة الأمنية؛ فمن يملك المال يملك القوة، ومن يعجز عن جمع الضرائب يعجز عن تمويل جيشه وشرطته، والضريبة هنا هي أحد علامات بسط السيادة على الاقليم. فتتآكل سيادته بالضرورة.

ثانياً وظائف الضريبة المتعددة

للضريبة في النظام المالي الحديث وظائف متعددة ومتشابهة تتجاوز مجرد تمويل الخزينة؛ فهي تعمل وظيفياً على تمويل نفقات الدولة العامة من خدمات الصحة، والتعليم، والأمن، والقضاء. وتؤدي اجتماعياً دور أداة لإعادة توزيع الثروة وتحقيق العدالة بين الطبقات وتقليص الفجوات. أما اقتصادياً فتعطي أداة تدخلية لتوجيه النشاط الاقتصادي الوطني (كفرض ضرائب على الكماليات أو إعفاء الصناعات الناشئة). وأخيراً فلها وظيفة سياسية تتمثل في تعزيز الولاء المدني وتجذير الانتماء للمؤسسة الوطنية من خلال ربط المواطن بالدولة برباط الحقوق والواجبات المتبادلة؛ فالمواطن يدفع الضريبة نظير حماية الدولة له وملكه، والدولة توفر الأمن لجبي الضرائب، وهو ما يعرف بالعقد الضريبي.¹

ثالثاً الدولة الحارسة وتقلص الوظيفة الاقتصادية

«يمز الفكر الليبرالي الكلاسيكي بين «الدولة الحارسة» التي تقتصر وظيفتها على الأمن والقضاء. والضرائب الضرورية، وبين الدولة التدخلية الكينزية التي تتبنى دوراً نشطاً في توجيه الاقتصاد وتوفير

¹ John Braithwaite, *Markets in Vice, Markets in Virtue* (Oxford: Oxford University Press, 2005), 19-25.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

الخدمات الاجتماعية. وقد أثبتت التحولات الكبرى أن الدولة التي حرطت في وظائفها التنموية وتعجز عن التوظيف الأمثل للضريبة لتوفير الأمن والرفاه، تمهد لنشأة فراغات استراتيجية تملؤها جهات غير حكومية.

وهنا يبرز الارتباط العضوي والخطير بين إخفاق الوظيفة الاقتصادية (الضريبية) وظاهرة تفويض الأمن؛ فحين تعجز الدولة عن تمويل مؤسساتها الأمنية من خزيتها العامة المستمدة من الضرائب العادلة، . نتيجة فساد أو هشاشة اقتصادية، تلجأ أحياناً إلى مد يدها مباشرة إلى مواردها السيادية الاستراتيجية . (كالمعادن واليورانيوم والمنافذ البحرية) لتسليمها كأتعاب مباشرة لشركات أمنية أجنبية لحماية النخبة . الحاكمة أو المواقع الاقتصادية. هذا التحول يختصر دور المواطن ويخرجه من معادلة الحقوق والواجبات، . فلا هو يدفع الضرائب ولا هو يحصل على الأمن. وتتحول الدولة إلى كيان يبيع سيادته الاقتصادية لتمويل حمايته الأمنية الخاصة، مما يدمر رابطة المواطنة ويؤسس لاقتصاد ريعي أمني تكون فيه الشركات الأمنية هي المستفيد الأول من خيارات البلاد، وهو ما يفسر إصرار بعض الشركات على إطالة أمد النزاعات لضمان استمرار تدفق العقود والأرباح.¹

¹ David Shearer, *Private Armies and Military Intervention*, Adelphi Paper 316 (Oxford: Oxford University Press, 1998), 22-25

إستنتاجات الفصل الأول:

يقضح من خلال هذا الفصل التحليلي أن الدولة في جميع مقارباتها النظرية، سواء كانت طبيعية أرسطية ترنوللخير العام، أو صراعية خلدونية ماركسية تؤسس لغلبة العصبية والطبقة، أو تعاقدية هوبزية- لوكية- روسوية تبحث في علاقة الحاكم بالمحكوم، تعد الكيان الوحيد المخل بإمتلاك القوة القسرية المشروعة والوظائف السيادية. كما يكشف هذا الفصل أن مفهوم السيادة، بلاء من جان بودان وانتهاء بالنظام الوستفالي، يرتكز في جوهره على احتكار الدولة للعنف المشروع وفق تعريف ماكس فيبر، وتمويل هذا الاحتكار عبر السيادة الضريبية والاقتصادية.

وعليه، فإن أي تفويض لهذه الوظيفة السيادية (الأمن) لصالح كيانات خاصة يثير إشكاليات . عميقة تتعلق بمشروعية الدولة وكفاءتها وقدرتها على الوفاء بالعقد الاجتماعي مع مواطنيها. فخصخصة الأمن لا تعني مجرد الاستعانة بخبرات خارجية، بل تعني في جوهرها النظري تفكيك السيادة، وتجزئة لاحتكار العنف المشروع، وإعادة إنتاج لمنطق الغلبة والاستغلال الذي حاربته النظريات التعاقدية. وهو الإطار التحليلي الذي سنبني عليه الفصول اللاحقة لتفسير ظاهرة الشركات الأمنية الخاصة وتأثيراتها على استقرار الدول والمنظمات الإقليمية.

الفصل الثاني

الشركات الأمنية الخاصة كفاعل لا دولاتي جديد في إفريقيا

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في أفريقيا

بعد أن استقر الإطار النظري في الفصل السابق على حتمية إحتكار الدولة للعنف الشرعي ووظائفها السيادية، ينتقل التحليل في هذا الفصل لمعالجة تحول جذري طرأ على بنية النظام الدولي، ألا وهو تحول الأمن من وظيفة سيادية إلى سلعة تجارية، يستعرض هذا الفصل الشركات الأمنية الخاصة باعتبارها . فاعلا لادولاتيا صاعدا، بدءا من تفكيك جذورها التاريخية وصعوبات تعريفها، مروراً بالمقاربات التيبولوجية . التي حاولت ضبط هذه الظاهرة، وصولاً إلى مكانتها في النظام الدولي وقدرتها على فرض النفوذ مواز، كما يركز الفصل على التجربة الأفريقية، وتحديدًا في منطقة الساحل، بوصفها حقل إختبار رئيسي لهذه الشركات، مبرزاً نماذج التدخلات المتباينة وآليات النفوذ المتبعة.

المبحث الأول: نشأة وتطور السوق الأمنية الخاصة.

يعد استيعاب طبيعة الشركات الأمنية الخاصة مرهوناً بالعودة إلى جذورها التاريخية والمفاهيمية، فالانتقال من ظاهرة "المرتزقة" الكلاسيكية إلى كيانات مؤسسية منظمة لم يحدث بين عشية وضحاها، بل هو نتاج تحولات جيوسياسية وإقتصادية معقدة أعادت تشكيل سوق الأمن والدفاع، ينطلق هذا المبحث من معضلة تعريفية حقيقية، فالحدود الفاصلة بين العمل الأمني الدفاعي والعمل العسكري الهجومي تبقى متحركة ومشوبة بالكثير من الغموض القانوني. لذا، فإن تتبع مراحل تشكل هذه السوق وتفرعها، وصولاً إلى المقاربات التيبولوجية التي حاولت تصنيف هذه الفواعل وضبط ديناميكياتها، يشكل مدخلا ضرورياً لفهم آليات عملها وتأثيرها لاحقاً.

المطلب الأول: تعريف السوق الأمنية ومراحل تشكلها وتفرعها.

لقد تعددت المفاهيم والتعريفات التي تتعلق بالشركات الأمنية الخاصة إضافة إلى تصنيفاتها حسب كل دارس، وهذا التعدد ليس اعتباطياً، بل يعكس الطبيعة المركبة لهذه الظاهرة التي تقع عند تقاطع عدة حقول معرفية: القانون الدولي الإنساني، والعلاقات الدولية، وإقتصاديات الأمن، فالشركات الأمنية .

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

الخاصة ليست مجرد كيانات تجارية عادية، بل هي فواعل تساهم في إعادة تشكيل نمط توزيع القوة في النظام الدولي، مما يجعل الإمساك بتعريف دقيق لها أمرا بالغ الصعوبة والتعقيد في آن واحد.¹

تعددت تعريفات الشركات الأمنية الخاصة، فعادة ما يطلق عليها شركات تجنيد المرتزقة وتأجيرهم أو شركات المرتزقة فقط، وذلك في استعمال شائع يختزل الظاهرة في بعدها التاريخي القديم المرتبط بالارتزاق.. وقد أورد تقرير مركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الصادر في مارس 2006 تعريفا لها فجاء فيه: {تمثل الشركات العسكرية الخاصة شركات تجارية تقدم خدمات متخصصة تتعلق بالحروب والمنازعات بما فيها العمليات القتالية والتخطيط الاستراتيجي وجمع المعلومات الاستخباراتية والدعم العملياتي والدعم اللوجستي والتدريب وشراء الأسلحة والمعدات العسكرية وصيانتها}.²

ولهذه الشركات هيكل تنظيمي، فهي شركات تجارية مسجلة دافعا تحقيق الربح بشكل أساسي وليس لها أهداف سياسية، وقد ذهب التقرير السابق إلى ضرورة التفريق بين الشركات العسكرية الخاصة التي تقدم خدمات في القطاع العسكري وبين الشركات الأمنية الخاصة التي تقدم خدماتها في القطاع الأمني إذ تختص بالحراسات الأمنية سواء للأفراد أو المؤسسات، غير أن الواقع يثبت صعوبة التمييز بين الأدوار التي تنفذها تلك الشركات، فلا توجد شركة متخصصة في القطاع العسكري وأخرى في القطاع الأمني بشكل قاطع، بل هذه الشركات تقدم خدماتها في المجالين معا، وهو ما يجعل الحد الفاصل بينهما متحركا وقابلا للاجتهاد والتأويل.³

وعرفها آخرون بأنها {تلك المنظمات التي تتجاوز خدماتها مجرد المساعدة لأطراف صراع ما، إذ تقدم هذه الشركات التدريب والمعدات لتطوير القدرات العسكرية لعملائها وتوفر لهم الميزة الاستراتيجية.

¹ محمد الصالح جمال، دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2019، ص. 83.

² علي حمزة عسل الخفاجي، "التنظيم القانوني للمسؤولية الجنائية للشركات الأمنية الخاصة في العراق: دراسة تحليلية"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 6، سنة 2014، صص. 1257 – 1255.

³ نفس المرجع السابق.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لدولتي جديد في افريقيا

والعمليات الضرورية لقمع معارضهم، بل وتذهب إلى أبعد الحدود من خلال أداء أدوار وأنشطة إلى جانب قوات العملاء كمضاعف للقوة من خلال نشر قواتها الخاصة في أرض المعركة، وعرفت كذلك بأنها شركات تقدم أعمالاً من نوع خاص ذات علاقة بالحروب والنزاعات وتتضمن العمليات العسكرية ذات الطبيعة القتالية والتخطيط لتنفيذ الهجمات والدعم للحملات الانتخابية والدعم اللوجستي واللافت في هذه التعريفات أنها تركز على البعد القتالي والهجومي، في حين أن جزءاً كبيراً من نشاط الشركات الأمنية الخاصة ينصرف إلى مهام دفاعية بحتة كحراسة المنشآت وحماية الأشخاص.⁴

بذلك يمكن تبين أهم الخصائص التي تتألف منها الشركات الأمنية الخاصة، فالسمة الأساسية لهذه الشركات هي الطابع التجاري لأنها تقدم الخدمات مقابل الحصول على الربح المادي، شأنها شأن بقية الشركات التجارية والاقتصادية ذات الطابع الخاص التي تقدم السلع والمواد للمواطن، كما أنها تتاجر بالأمن والأمان وتوريد مقاتلين أو توريد السلاح والمعدات الأساسية أو التدريب أو الاستخبارات إن الطابع الخاص لعمل هذه الشركات هو العمل في القطاعين الأمني والعسكري، وهذه خصائص من سمات الجيوش النظامية الوطنية، أما خدماتها في الجانب الأمني فهي حراسة أشخاص سواء كانوا رؤساء دول أو حكومات، وأصل هذه المهمة هو من إختصاص الأجهزة الأمنية الوطنية أيضاً هذا يجعلنا نرى بوضوح التناقض بين نشأة الدولة وبين ماذكرناه في الفصل الأول أنها المصدر الوحيد المخول بإستعمال أجهزتها لفرض السيادة. وهي أيضاً الجهة الوحيدة المخولة بإمتلاك القوة.⁵

كذلك فإن هذه الشركات ذات طبيعة خاصة فهي مملوكة لأفراد وأحياناً لحكومات أو دول، فهي شركات ينشئها الأفراد لحسابهم الخاص لتدر عليهم الأرباح المادية أو دول لتتجنب المسؤولية الدولية لذا في حقيقتها وباطنيتها هي تنشأ تحت إرادة بعض الدول لتخدم أجندتهم، كما تتدخل في صراعات ونزاعات وحروب خارج دولة المنشأ وتعمل غالباً خارجها وتمتلك هذه الشركات هيكلًا تنظيميًا ولها إدارات كبقية

⁴ عرسان خديجة، "الشركات الأمنية الخاصة في ضوء القانون الدولي الإنساني"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد

28، العدد الأول، 2012، صص. 290-292.

⁵ نفس المرجع السابق، ص. 83-84.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

الشركات التجارية الأخرى فهي تمتلك رئيس مجلس إدارة وأعضاء مجلس الإدارة ومديرا إداريا وموظفين إداريين، غير أن هذا الهيكل التنظيمي الظاهر يخفي في كثير من الأحيان شبكات ولاءات معقدة ترتبط بأجهزة إستخباراتية أو سياسات خارجية لدول كبرى، وهو ما يجعل الحديث عن "الطابع الخاص" نسبيا. ومشوبا بكثير من التحفظ.⁶

في نفس السياق نجد أن هناك عدة وثائق دولية قامت بتعريف الشركات الأمنية الخاصة وتحديد طبيعة النشاط الذي تضطلع به، وكانت هاته الشركات جزءا من التقارير الدورية لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بدراسة مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها، وفي أحدث تقرير عرفت هذه الشركات بأنها شركات تقدم جميع أنواع المساعدة والتدريب في مجال الأمن والخدمات الإستشارية، أي تلك التي تغطي الدعم اللوجستي غير العسكري، كما تشمل حراس الأمن المسلحين والحراس العاملين في النشاطات العسكرية الدفاعية أو الهجومية، والنشاطات المتصلة بالأمن في حالات النزاع المسلح أو في حالات ما بعد النزاع، فهذا التعريف الوثائقي يمتد ليشمل طيفا واسعا من الأنشطة يبدأ من الإستشارة وينتهي بالمشاركة المباشرة في العمليات القتالية.⁷

أما مشروع الإتفاقية الدولية حول الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة التي قدمت إلى فريق الأمم المتحدة العامل والمعني بدراسة مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لإعاقة ممارسة الشعوب لحقوقها، فقد عرف كلا من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في مادته الثانية كما يأتي: "الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي منظمة تنشأ استنادا إلى تشريع دولة طرف لتقدم على أساس مأجور خدمات عسكرية أو خدمات حراسة أمنية من خلال أشخاص طبيعيين أو كيانات قانونية تعمل وفق ترخيص خاص، وتشمل الخدمات العسكرية إلى جانب الخدمات المتعلقة بالأعمال العسكرية بما فيها العمليات القتالية والتخطيط الاستراتيجي والاستخبارات والدعم اللوجستي والتدريب والدعم التقني وغيرها، أما الخدمات الأمنية فتشمل الحراسة المسلحة للممتلكات والأشخاص وتفعيل تطبيق إجراءات الأمن والمعلوماتية والنشاطات الأخرى

⁶ نفس المرجع السابق، ص. 85.

⁷ عرسان خديجة، "الشركات الأمنية الخاصة في ضوء القانون الدولي الإنساني (نفس المرجع) المجلد 28، العدد الأول، 2012، صص. 292-290.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

المتضمنة إستخدام وسائل تقنية ليست ضارة بالأشخاص والبيئة بغرض حماية المصالح والحقوق المشروعة لعمالهم⁸.

لذا فإن تعريفات الشركات الأمنية الخاصة ركزت على الصفة المأجورة لخدمات ومهام هذا النوع من الشركات، لذلك بين العديد من الدارسين أن مركز الكثير من العاملين في هذه الشركات يماثل مركز المرتزقة الذين هم جنود مأجورون، ومن ثم هم غير مقاتلين كما هو الحال بالنسبة إلى أفراد القوات المسلحة للدول، ولا ينطبق عليهم كذلك مركز المدنيين إذ أن خدماتهم قد تتناول المشاركة في العمليات العدائية. وهذه المنطقة الرمادية التي يقع فيها موظفو الشركات الأمنية الخاصة، بين كونهم مدنيين لا يملكون حق المشاركة في القتال ومقاتلين يخضعون لقوانين الحرب، تمثل واحدة من أعمق الإشكاليات القانونية التي يواجهها القانون الدولي الإنساني المعاصر لهذا أطلق عليهم لقب المرتزقة المؤسساتيين لأن عملياتهم وأفعالهم تشابه عمل المرتزقة لحد كبير إلا أنهم ينتمون لإطار مؤسساتي هو الشركة⁹.

من جانب آخر، فإن الظهور الأول لفئة المرتزقة المحاربين أيام الإمبراطورية الرومانية جراء إتساع أقاليمها وتفاقم نزعتها التوسعية، ثم توالى بعدها حالات إستخدام المرتزقة فتنوعت أكثر، كما ظهرت المرتزقة في فرنسا في القرن الرابع عشر، حيث تشير الكتابات إلى أول عقد بُرم للخدمات العسكرية سنة 1362، وقد إستخدم الأوروبيون المرتزقة وبصورة منظمة من خلال تأسيس هيئات خاصة في القرن الرابع عشر وتسميتها بالشبكات الخاصة أو الشركات العظمى، وهذه الأخيرة تطورت في إيطاليا وسميت بالمتعاقدين العسكريين، وقد حاول ملك فرنسا جان الثاني لوبون القضاء على هذه الشركات لتنامي دورها وقوتها، ولكن هذه الشركات إتحدت فيما بينها وسحقت القوات الملكية في معركة بريني في العام 1362 م. تؤكد أن ظاهرة إستئجار القوة المسلحة ليست وليدة اللحظة الراهنة، بل إنها متجذرة في البنية نفسها لنشأة الدولة الحديثة التي لم تستقر على إحتكارها للعنف إلا تدريجيا وبصعوبة بالغة¹⁰.

⁸ نفس المرجع السابق، ص. 294.

⁹ نفس المرجع السابق، ص. 292.

¹⁰ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، مستقبل الحروب (القاهرة: دار أترك للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص. 219 - 220.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

وقد وردت الإشارة إلى أن عبارة المرتزق في الإتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة وتدريبهم وتمويلهم الصادرة سنة 1989، في المادة الأولى، إلى أن المرتزق هو: "أي شخص يجند خصيصا للقتال في نزاع مسلح ويكون دافعه الأساس للإشتراك في الأعمال العدائية هو الرغبة في الحصول على الربح الشخصي، ويمد له فعلا من قبل طرف في النزاع أو باسم هذا الطرف وعد بمكافأة مادية تزيد كثيرا كما وعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة أو ما يدفع لهم، ولا يكون من رعايا طرف في النزاع ولا المقيمين في إقليم خاضع لسيطرة طرف آخر في النزاع، وليس من أفراد القوة المسلحة لطرف في النزاع ولم توفره دولته التي ليست طرف في النزاع المسلح في مهمة رسمية بصفته من أفراد قواتها المسلحة". والفرق الجوهرى بين المرتزق الكلاسيكي وموظف الشركة الأمنية الخاصة هو أن الأخير يعمل في إطار هيكل تنظيمي مؤسسي يمنحه غطاء قانونيا يفتقده الأول، حتى وإن تقاطعت الدوافع المالية بينهما.¹¹

كما أن الإتفاقيات الدولية والقرارات الدولية والإقليمية تطرقت إلى تعريف المرتزقة، في ذلك نجد إتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن القضاء على نشاطات المرتزقة التي إعتمدها مؤتمر رؤساء الدول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الرابعة عشر المنعقدة في ليرفيل في الفترة من 20 إلى 29 جوان 1972، التي تدين وتجرم الإرتزاق العسكري وأثاره الضارة على إستقلال الدول الأفريقية وسلامتها.

فنصت في المادة الأولى على تعريف المرتزق بأنه الشخص الذي يختار محليا أو دوليا للقتال في صراع مسلح ويشارك بصورة مباشرة في الأعمال القتالية، وتشكل رغبته في الحصول على كسب شخصي الدافع من وراء مشاركته في القتال، وكثيرا ما يكون قد وعد بالحصول على تعويضات مادية لقاء مشاركته في القتال من أحد طرفي النزاع أو من ينوب عنه، والملفت أن الدول الأفريقية كانت الأسبق في التنبيه إلى خطورة ظاهرة الإرتزاق نظرا لتجربتها الميرة مع المرتزقة خلال عقود الإستقلال، وهو ما يفسر الحساسية.

¹¹ سعيد سالم جويلي، المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني (القاهرة: دار النهضة العربية، 2013)، صص. 423-425.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لدولتي جديد في افريقيا

المفرطة التي تتعامل بها هذه الدول مع الشركات الأمنية الخاصة التي تراها إمتدادا مشفها للإرتزاق .
الكلاسيكي.¹

ولأنه هناك الكثير من الغموض في التمييز المفاهيمي الدقيق بين الشركات الأمنية الخاصة وبقية
الفاعول المسلحة غير النظامية التي تكثرفي ساحات النزاع وجب الفصل بينها على النحو الاتي :

الجدول رقم 01: جدول مقارنة بين الفاعلين المسلحين غير النظاميين

الشركات الأمنية² والعسكرية الخاصة (PSCs/PMCs) | المرتزقة³ | الميليشيات⁴ | الجماعات الإرهابية⁵

معايير المقارنة	الشركات الأمنية/العسكرية الخاصة (PSCs/PMCs)	المرتزقة (Mercenaries)	الميليشيات (Militias)	الجماعات الإرهابية (Terrorist Groups)
الوضع القانوني	مجرم قانونيا: يعملون خارج نطاق القوانين مسجلة قانونيا: كيانات تجارية مؤسسية، الوطنية والدولية، ويتم تجريمهم بموجب تخضع لقوانين السوق والتشريعات الوطنية، اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة المرتزقة وتعمل بموجب عقود ملزمة تمنحها غطاءً قانونياً.	غير مسجلة ككيانات قانونية: جماعات غير نظامية، تعمل غالباً خارج إطار القانون الرسمي للدولة (أو في مناطق فوضتها).	تنظيمات غير مشروعة: محظورة دولياً وملاحقة، لا تعترف بأي قوانين إنسانية أو دولية تقيد عملياتها.	تنظيمات غير مشروعة: محظورة دولياً وملاحقة، لا تعترف بأي قوانين إنسانية أو دولية تقيد عملياتها.
النشأة والطور	تطور مؤسسي حديث: بدأت كشركات دعم لوجستي وأمني منتصف القرن 20 (مثل دينكورب 1946، واكينهوت 1958). وتوسعت بشدة في التسعينيات لملء فراغ انسحاب الجيوش النظامية.	ناشئة محليا: تخرج من المجتمع نفسه كرد فعل لأزمات أو إنيهارات دولية، مرتبطة بجغرافيا معينة.	ناشئة محليا: تخرج من المجتمع نفسه كرد فعل لأزمات أو إنيهارات دولية، مرتبطة بجغرافيا معينة.	ناشئة أيديولوجيا: تظهر في بيئات تعاني من التهميش السياسي أو الاجتماعي أو الديني، وتتطور لتنفيذ أجنداث متطرفة.
الجانب المالي	ربح مادي شخصي ومباشر: يحصل الفرد سوق تجاري (تسليح الأمن): أرباح مالية مؤسسية تُدفع مقابل عقود مع دول أو شركات أو منظمات، الأمن هنا سلعة يعرضها مقدمون ويطلبها زبائن.	ربح مادي شخصي ومباشر: يحصل الفرد سوق تجاري (تسليح الأمن): أرباح مالية مؤسسية تُدفع مقابل عقود مع دول أو شركات أو منظمات، الأمن هنا سلعة يعرضها مقدمون ويطلبها زبائن.	اقتصاد الاكتفاء/الاستيلاء: غير موجهة للربح المادي البحت، إذ تعتمد على الإستيلاء على الموارد والتهريب لتمويل ذاتها بقوة السلاح.	تمويل غير مشروع: تعتمد على التبرعات السرية، الإتجار بالمخدرات، الإختطاف، والإبتزاز لتمويل أنشطتها الإرهابية.

¹ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، مستقبل الحروب (القاهرة: دار أترك للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص. 219-220.

² : Paul W. Singer, Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry (Ithaca: Cornell University Press, 2003), pp. 08-10

³ : Sarah Percy, Mercenaries: The History of a Norm in International Relations (Oxford: Oxford University Press, 2007), pp. 45-47

⁴ : Jennifer M. Hazen, What Rebels Want: Resources and Supply Networks in Civil War (Ithaca: Cornell University Press, 2013), pp. 25-28

⁵ : Paul W. Singer, Ibid, p110

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لدولتي جديد في افريقيا

الأهداف	الحماية والردع الدفاعي: توفير الأمن للمنشآت، حماية الأفراد، الاستشارات العسكرية، والدعم اللوجستي. تتجنب استفزاز المدنيين لحماية سمعتها التجارية.	القتال كغاية: المشاركة المباشرة في النزاعات المسلحة لصالح طرف مقابل المال، دون الإلتزام بحماية مدنيين أو منشآت.	نشر الرعب والإرهاب: إستخدام السيطرة المحلية والدفاع العشائري: العنف غمداً ضد المدنيين كسلاح تكتيكي لزعزعة إستقرار معين، وفرض النفوذ على الأرض، والدفاع عن زعيم محلي.
الدوافع والعقيدة	دوافع مادية بحتة: لا تنتمي لأي مشروع سياسي أو أيديولوجي، ولاؤها للعقد المبرم والإلتزام التجاري مع العميل، لكن لها دوافع خفية كخدمة أجنداث سياسية لدول .	دوافع مادية فردية: غياب تام للولاء لأي دولة أو مشروع سياسي أو عقيدة، الدافع الوحيد هو المال.	دوافع أيديولوجية/دينية متطرفة: دوافع عرقية/طائفية/قبلية: الولاء لعنصر أو عشيرة أو طائفة، المحرك الأساسي لكل تحركاتها الدافع هو الانتماء العنصري والدفاع عن الهوية.
أمثلة من الواقع	-أكاديمي (Academi/ دينكورب (DynCorp) -جي فور اس (G4S) - شركة فاغنر (الفيلق الإفريقي) - شركة السادات	-بوب دينارد (Bob Denard) في أفريقيا -مايك هوار في الكونغو	-ميليشيا الحشد الشعبي (العراق) -ميليشيا الدعم السريع (السودان) -الميليشيات العشائرية في ليبيا

المصدر: إعداد وتجميع الطالبة (المراجع مرقمة موجودة بالجدول)

• التحول من الشركات الأمنية إلى الشركات العسكرية الخاصة:

إن تأسيس الجيوش الوطنية المعروفة بشكلها الحالي يرجع إلى القرنين 18 و19، بعد أن قامت الدول الأوروبية بإعادة رسم وتحديد حدودها طبقاً لما جاء في معاهدة وستفاليا إلى ذلك الوقت، قام الملوك والأمراء بتوظيف عدد كبير من المرتزقة بواسطة أطراف أجنبية كالمجرمين أو الأسرى، والعصابات الألمانية، والسويسرية، والمجرية أي أنه قبل تأسيس الجيوش النظامية بهاته القوة والشكل الحالي كانت تعتمد الدول الأوروبية على المرتزقة والأسرى....، هذا ما يبين أن إحتكار الدولة للعنف لم يكن معطى طبيعياً، بل هو مكتسب تاريخي هش، تعرض عبر القرون لإختراقات متكررة أعادت إنتاج أشكال متعددة من الخصخصة العسكرية، والشركات الأمنية الخاصة في صيغتها المعاصرة ليست سوى آخر حلقات هذه السلسلة الطويلة.¹

إلى غاية سنوات التسعينيات، فإن الممارسة الشرعية للعنف التي تسمح بضمان الأمن والدفاع عن الإقليم والشعب إعتبرت كأحد أهم الوظائف السيادية للدولة، وعلى إمتداد العقدين الأخيرين، فإن العولة والليبرالية الإقتصادية استثمرتا في هذا القطاع الذي تحول تدريجياً من كونه ملكية عمومية إلى سلعة كباقي السلع حتى أصبحنا نتحدث حالياً عما يسمى بسوق الأمن والدفاع، وككل سوق فإن هذا الأخير.

¹ Jean-Didier Rosi, "Sociétés militaires et de sécurité privée : les mercenaires des temps modernes ?", Les Cahiers du RMES IV, no. 2 (hiver 2007-2008): 109.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

يتكون بطبيعة الحال من نوعين من الفواعل: العارضون والطالبون، ومن جانب طالبي وزبائن الأمن نجد أفرادا خواصا وشركات، وفي السنوات الأخيرة اتسع ذلك ليشمل أيضا المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية والدول، هذا التحول من إحتكار الدولة إلى التسليع يمثل قطيعة جوهريّة مع النموذج الذي تحدث عنه wiber الذي ربط بين الدولة والإحتكار الشرعي للعنف، وهو يطرح تساؤلات عميقة حول مصير السيادة الوطنية في عالم أصبح فيه الأمن سلعة تباع وتشتري في سوق مفتوحة.¹

أدت التحولات المتسارعة في النسق الدولي إلى الطلب على الأمن فقد إرتفع بشكل إستثنائي، وأسباب . هذا الإرتفاع يرجع إلى عدة عوامل من بينها إعادة الإعتبار لأمن الفرد والأمن الإنساني بشكل عام، والإرتفاع . المفاجئ لظاهرة الإرهاب والقرصنة البحرية، والتقليص من ميزانيات وعناصر الجيوش النظامية على . المستوى العالمي، وفشل عدة دول، وبروز الصراعات والنزاعات الإثنية في أوروبا الشرقية وأفريقيا، وهذا ما أشارت إليه وحذرت منه مختلف المنظمات الدولية في مقدمتها هيئة الأمم المتحدة، التي أمام أمر الواقع وجدت نفسها غير قادرة على مواجهة هذه الأزمات والمشاكل المتتالية التي هزت النظام الدولي منذ 1991، . ففراغ الأمن الناجم عن إنسحاب الدول العظمى من مناطق التوتر وتقليص ميزانيات الدفاع في الغرب خلق . فضاء واسعا إشتغلت فيه الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة.²

والواقع أن نشأة وتمايز الشركات العسكرية عن الأمنية لم يكن فجأة أو بشكل متزامن تماما، بل يمكن وصفه بمسار التطور المتوازي الذي إنفصل لاحقا إذ، كانت الشركات الأولى أشبه بجنود الشركات . متعددي المهام ولم يكن التمايز واضحا بعد، فشركة دينكوروب التي تأسست سنة 1946 لتقديم خدمات الدعم الفني واللوجستي للحكومة الأمريكية كانت تقع على الحد الفاصل بين الدعم الأمني اللوجستي . والخدمات التحضيرية للعمليات العسكرية، وشركة واكينهوت التي أسسها ضابط سابق في الجيش الأمريكي سنة 1958 لتقديم خدمات أمنية مسلحة للمنشآت الحيوية كمحطات الطاقة النووية والسفارات كانت . نموذجا للشركات الأمنية الخاصة الحديثة. وفي بريطانيا سنة 1965 شكل جنود سابقون من قوات النخبة . نواة لما سيتطور لاحقا ليكون شركات عسكرية متخصصة متجهين إلى مناطق خطرة مثل أفريقيا والشرق

ibid, p. 110.¹

ibid, p 99²

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

الأوسط لتقديم إستشارات وتدريبات متقدمة، هذه المرحلة التأسيسية تتميز بأن الحدود بين الأمني والعسكري كانت متداخلة بشكل لا يسمح بالفصل بينهما بوضوح.¹

وعلى مستوى الجذور والنشأة في السياق الجيوسياسي، يمكن القول إن جذور الشركات الأمنية (PSCs) تعود إلى وكالات المباحث الخاصة في القرن التاسع عشر، مثل وكالة "بينكرتون" (Pinkerton) الأمريكية التي أسست عام 1850 لتوفير حراسات مسلحة للمنشآت والأفراد ومكافحة التجسس الصناعي، ثم توسعت في القرن العشرين { أي منذ 1900 }، لتشمل حراسة المنشآت والأفراد كوظيفة مدنية بحتة في المقابل، تعود جذور الشركات العسكرية الخاصة (PMCs) إلى نهاية الحرب الباردة {1991}، عندما فقدت الدول السيطرة على مئات الآلاف من الجنود المدربين الذين سرحتهم جيوش الإتحاد السوفيتي وجنوب أفريقيا ورواندا وغيرها، وتحولوا إلى "مرتزقة مؤسساتيين" أي أنهم كانوا مرتزقة وتحولوا للعمل في شركة أمنية مما أكسبهم صفة وكلاء للشركة بعد أن كانوا مرتزقة، وبما أنهم أضحوا وكلاء شركات أمنية فهم فقد تأسست الشركات وضممتهم لخبرتهم القتالية وبسبب التنظيم الرأسمالي الذي خصص جل القطاعات. وقد كانت شركة "ووتش جارد إنترناشونال" (WatchGuard International) التي أسسها المقدم ديفيد ستيرلينغ عام 1965 أول شركة عسكرية خاصة بالمعنى الحديث، تلتها شركة "إكزيكيوتيف أوتكومز" بجنوب أفريقيا عام 1989، و"إم بي آراي" بالولايات المتحدة عام 1987.²

نقطة التحول الكبرى جاءت في حقبة ما بعد الحرب الباردة في أواخر الثمانينيات والتسعينيات، التي مثلت المحفز الحقيقي للإنفصال والتخصص، فشركة MPRI التي تأسست سنة 1987، قد أول شركة عسكرية خاصة بالمعنى الحديث للكلمة، حيث أسسها ثمانى جنرالات وهم كالآتي:

- المؤسس والرئيس: اللواء فيرنون لويس الابن (Maj. Gen. Vernon B. Lewis Jr.)

¹ Jean Didier Rosi, « Société militaire et de sécurité privée : Les mercenaires des temps modernes ? », Les cahiers du RMES, volume IV, N° 2, Hiver 2007-2008, p. 109

² Sarah Percy, Mercenaries: The History of a Norm in International Relations (Oxford: Oxford University Press, 2007), pp. 112-115.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

هو العقل المدبر لتأسيس الشركة، حيث قام بتحويل مهاراته العسكرية في مجال البحث والتطوير إلى مسار رياضي بعد 29 عاما من الخدمة العسكرية وفي عام 1987، أسس شركة MPRI مع سبعة جنرالات متقاعدين، وتولى رئاسة الشركة كان لديها 150 موظفا وأرباح بلغت 7.2 مليون دولار).

أما الجنرالات المؤسسون المشاركون السبعة الآخرون هم: ¹

الجنرال كارل دبليو ستاينر (Gen. Carl W. Stiner) خبير عمليات خاصة خدم في الجيش 35 عاما وخاض حربين. قاد القيادة المشتركة للعمليات الخاصة، كما ساهم شخصيا في أسر مختطفي سفينة "أكيلي لاورو" عام 1985، وكان المبعوث الخاص لرؤساء الأركان في بيروت، وقائد القوات الميدانية في غزو بنما.

- الجنرال ماكسويل آرثورمان: (Gen. Maxwell R. Thurman)

تكتيكي بارع ساعد في تطوير عقيدة الحرب الحديثة، وهو من ابتكر حملة التجنيد الشهيرة في الجيش الأمريكي "كن كل ما يمكنك أن تكون" (Be All You Can Be)، بعد إعلان تقاعده، طلب منه الرئيس بوش قيادة القيادة الجنوبية في بنما، حيث أشرف على غزو بنما عام 1990.

- الجنرال فريدريك جي كرويسن (Gen. Frederick J. Kroesen) خدم في الجيش لمدة 41 عاما (بدأ في الحرب العالمية الثانية) وتقاعد كقائد للقوات الأمريكية في أوروبا، خاض حروب كوريا وفيتنام، وشغل منصب نائب رئيس أركان الجيش، وهو خبير في تدريب القوات والقوى البشرية، نجا من هجوم بقذيفة صاروخية إستهدف سيارته المدرعة على يد إرهابيين ألمان.

- الجنرال كارل إي فونو (Gen. Carl E. Vuono) كان رئيس أركان الجيش الأمريكي خلال حرب الخليج الفارسية وأشرف على غزو بنما، خبير في الإدارة والجاهزية العسكرية، ترأس قيادة التدريب والتعليم العسكري، وخدم في فيتنام كضابط مدفعية في جولتين قتاليتين.

¹ Fred Bayles, "GENERAL INC. HOT COMPANY IS SELLING U.S. MILITARY SMARTS RETIRED TOP BRASS HAVE MADE A BUSINESS SELLING THEIR KNOW-HOW WORLDWIDE," The Virginian-Pilot, November 24, 1995, <https://scholar.lib.vt.edu/VA-news/VA-Pilot/issues/1995/vp951124/11240096.htm>

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

- الأدميرال هانتينغتون هارديستي Adm. Huntington Hardist: 'طيار اختبار سابق نفذ أكثر من 100 مهمة قتالية في جنوب شرق آسيا، شغل منصب نائب رئيس عمليات البحرية (ثاني أعلى منصب)، وإنتهت خدمته البالغة 38 عاما كقائد للقيادة الأمريكية في المحيط الهادئ (أكبر قيادات الولايات المتحدة الموحدة). عين لاحقا في اللجنة الاستشارية العسكرية لوكالة المخابرات المركزية (CIA).
- اللواء ثلاثي النجوم هاري إدوارد سوسترا: (Lt. Gen. Harry Edward Soyster) المتحدث باسم الشركة تخصص في المدفعية والعمليات الاستخباراتية خلال 33 عاما، خريج أكاديمية ويست بوينت (دورة 1957)، خدم في فيتنام وكوريا، ورأس وكالة الاستخبارات الدفاعية (DIA) حتى تقاعده في عام 1991.
- اللواء ثلاثي النجوم ريتشارد جي تريفري: (Lt. Gen. Richard G. Trefry) تدرج في الرتب من جندي خاص في الحرب العالمية الثانية إلى جنرال حاصل على شهادة من ويست بوينت، شغل أيضا منصب المفتش العام للجيش لمدة 6 سنوات، وهو خبير معترف به في إدارة الجيش والموظفين والتدقيق. عمل كمستشار للسفارة الأمريكية في لاوس في السبعينيات ومساعدًا عسكريًا لجورج بوش في عام 1990.
- تعنى هاته الشركة بتقديم إستشارات عسكرية متقدمة وتدريب قيادات عسكرية وهو ما يمثل العسكرية الخالصة. وشركة إكزيكيوتيف أوتكومز التي تأسست سنة 1989 تمثل ثاني نموذج عسكري خاص شارك بشكل مباشر في حروب أهلية في أفريقيا كأنجولا وسيراليون لدعم حكومات في مواجهة متمردين، مما أظهر الجانب القتالي المباشر للشركات العسكرية الخاصة، وفي الفترة بين 1994 و1996 ظهرت شركات مثل ساندلاين البريطانية وبلاك ووتر الأمريكية، مما عزز الفكرة وأصبحت الشركات العسكرية الخاصة تقدم خدمات تتراوح بين التدريب والإستشارات والعمليات القتالية، وهنا يكمن التحول النوعي، فبعد أن كانت الشركة الأمنية تكتفي بحراسة باب المنشأة، أصبحت الشركة العسكرية تقود معارك وتسيطر على أقاليم وتغير أنظمة، مما استدعى بالضرورة تمييزا مفاهيميا وقانونيا بين الصنفين.¹

¹ محمد الصالح جمال، مرجع سبق ذكره، ص. 100.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

وكتوضيح لتحول الشركات من نموذج إلى آخر تحت ضغط الممارسة والتشريع* يعد مثال "بلاك ووتر" (Blackwater) الأمريكية و"إكزيكيوتيف أوتكومز" (EO) الجنوب أفريقية الأبرز، فقد أسس إريك برينس شركة بلاك ووتر عام 1997 كبداية لتقديم تدريب قتالي للجيش الأمريكي وحراسة شخصيات، لكنها في العراق عام 2004 إنخرطت في عمليات قتالية مباشرة وإتهمت بارتكاب جرائم أبرزها مجزرة ساحة النسر 2007، وبعد الضغوط القانونية والسياسية، اضطرت لإعادة تسمية نفسها إلى "أكاديمي" (Academi) ثم "كونستيلس" (Constellis)، لتركز على الخدمات الأمنية الوقائية والتدريب وتجنب النشاط القتالي المباشر. وبالمثل، كانت شركة إكزيكيوتيف أوتكومز نموذجاً للقتال المباشر في أنغولا وسيراليون، وبعد ضغوط دولية لإرتباطها بالإرتزاق، حلت عام 1998 وتحول بعض موظفيها للعمل في شركات إستشارية أمنية أقل هجومية، هذا التحول يثبت أن الميل التشريعي والسياسي الدولي إلى التمييز بين PMCs و PSCs هو الذي يدفع الشركات إلى تغيير تسمياتها وأنشطتها لتجنب العقوبات المتعلقة بمكافحة المرتزقة.¹

والفرق الجوهرى بين الشركات الأمنية الخاصة والشركات العسكرية الخاصة يتجلى في عدة أبعاد، فمن حيث المهام، الشركات الأمنية الخاصة تقدم خدمات ذات طابع دفاعي كحماية الأشخاص والممتلكات وتنظيم الدخول إلى الممتلكات الخاصة وإجراء المراقبة والتحري وتحسين أمن المواقع من خلال تدابير مادية كالأقفال والأسوار ومعدات المراقبة وتقديم التدريب الأمني. أما الشركات العسكرية الخاصة فتقدم خدمات ذات طابع هجومي قتالي تشمل العمليات العسكرية المباشرة والتخطيط الاستراتيجي وجمع المعلومات الاستخباراتية المتقدمة والتدريب على القتال والسيطرة على أقاليم. ومن حيث العتاد والتسليح، تعتمد الشركات الأمنية على أسلحة خفيفة وغير قتالة كالعصي والرشاشات الفللفية في حين أن الشركات العسكرية تستخدم أسلحة ثقيلة ومعدات قتالية متقدمة ومركبات مدرعة وطائرات. ومن حيث الانتشار الجغرافي، تميل الشركات الأمنية للعمل داخل الدول المستقرة أو في بيئات ما بعد النزاع بينما تنشر الشركات العسكرية في مناطق القتال النشط وساحات المعارك المفتوحة.²

¹ Jeremy Scahill, Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army (New York: Nation Books, 2007), pp. 45-50.

² toolkit for Security Sector Reporting: Media, Journalism and Security Sector Reform, "Private Security Companies", Tipsheet 12, p. 72.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

ولتجميع هذه الفروق بشكل إجرائي يسهل على القارئ استيعابها، يمكن تقديم المصنوفة التالية التي توضح التمايز بين الوظيفة الوقائية والقتالية المباشرة:

الجدول رقم 02: الفروق بين الشركات الأمنية الخاصة والشركات العسكرية الخاصة¹

المعيار	الشركات الأمنية الخاصة (PSCs)	الشركات العسكرية الخاصة (PMCs)
الوظيفة الأساسية	وظيفة وقائية وحماية أمنية	وظيفة قتالية وعسكرية مباشرة
الهدف	حماية الأفراد، المنشآت، والممتلكات	المشاركة في العمليات العسكرية والتأثير في موازين القوى
نوع السلاح المستخدم	أسلحة خفيفة ومعدات غير قاتلة. مثل المسدسات والرشاشات	أسلحة ثقيلة، مركبات مصفحة، وأحياناً طائرات أو معدات قتالية متطورة
مجال الانتشار	العمل في مناطق مستقرة نسبياً. وحول المنشآت الحيوية	الانتشار في ساحات القتال وخطوط المواجهة المباشرة
الوضع القانوني	غالباً ما يُنظر إليها كجهات مدنية تخضع لقوانين الشركات والعمل	قد تُصنف كمرتزقة أو مقاتلين غير شرعيين حسب طبيعة النزاع
طبيعة المهام	الحراسة، المرافقة الأمنية، تأمين المواقع والشخصيات	تنفيذ عمليات هجومية، تدريب القوات، والدعم العسكري المباشر
أمثلة معروفة	G4S، GardaWorld، واكينهوت	Blackwater (سابقاً)، Executive Outcomes، Sandline International

المصدر: من تجميع الطالبة واستناداً إلى المصدرين الآتيين.

https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/MediaSSR_Toolkit%20FINAL.pdf

غير أن هذا التمايز يبقى نظرياً أكثر مما هو عملي، إذ أن كثيراً من الشركات تقدم خدمات في المجالين. معاً وتنتقل بسلاسة بين المهام الدفاعية والهجومية حسب متطلبات العقد والسياق الميداني. فكما تشير وثائق الإرشاد المهني، فإن الشركات الأمنية الخاصة غالباً ما تعمل جنباً إلى جنب مع قطاع أمن الدولة دون

¹ Jeremy Scahill, Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army (New York: Nation Books, 2007), pp. 45-50

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لدولاتي جديد في افريقيا

أن تمتلك صلاحيات خاصة لإنفاذ القانون أو سلطة الدولة، وعملها يقتصر على المهام التي تعقد عليها. لكن بعض الشركات تقدم خدمات عسكرية لكل من الفواعل الدولية وغير الدولية في مناطق النزاع وما بعد النزاع، وقد تتراوح بين الدعم داخل ساحة المعركة وخارجها والمشاركة المباشرة في القتال، مما أدى أحيانا إلى إتهامات لهذه الشركات بتأجيج الصراع وترسيخ المصالح الفاسدة وانتهاك حقوق الإنسان وهذه الشركات يشار إليها غالبا بمصطلح الشركات العسكرية الأمنية الخاصة أو الشركات العسكرية الخاصة، أو بصورة أكثر جدلية بالمرتزقة. واللافت أن هذا المصطلح الأخير يحمل دلالة قانونية وأخلاقية بالغة الثقل، إذ أن الإتفاقية الدولية لمناهضة المرتزقة الصادرة سنة 2001 حظرت الإرتزاق، وكثير من الدول أدخلت أنظمة ترخيص وطنية لتنظيم عمليات هذه الشركات وفقا للقانون الدولي.¹

ولكن لماذا يميل التشريع الدولي إلى التمييز بين الشركات الأمنية والعسكرية رغم صعوبة الفصل الميداني بينهما؟ إن الإجابة تكمن في محاولة القانون الدولي تحديد نطاق التجريم والحماية، فإتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة المرتزقة لعام 1989، تجرم المرتزقة، لكنها لا تنطبق على موظفي الشركات الأمنية الخاصة إلا إذا توافرت شروطها السبعة مجتمعة (كالجنسية، الربحية، عدم الانتماء الرسمي)، مما ترك ثغرة واسعة أدت إلى نشوء هذه الشركات كبدايل قانونية للإرتزاق. ولمحاولة سد هذه الثغرة، صدرت "وثيقة مونترو" (Montreux Document) عام 2008، و"المدونة الدولية لقواعد السلوك للشركات العسكرية والأمنية الخاصة" (ICoC) عام 2010، حيث حاولتا التمييز صراحة بين "الخدمات العسكرية" التي تشمل المشاركة المباشرة في القتال والتخطيط الهجومي، و"الخدمات الأمنية" التي تقتصر على حماية المواقع والأفراد في بيئات غير قتالية غير أن صعوبة الفصل الميداني تظل قائمة، إذ أن نفس الفرد في نفس اليوم قد يحرس منشأة (وظيفة أمنية)، ثم يشارك في كمين دافع عنها (وظيفة عسكرية)، مما يجعل التشريع الدولي لا يزال عاجزا عن وضع حكم تنظيمي واحد يضبط هذا التداخل.²

¹ محمد الصالح جمال، مرجع سبق ذكره، ص 73.

² UN General Assembly, The Montreux Document on pertinent international legal obligations and good practices for States related to operations of private military and security companies during armed conflict, A/63/467 (2008), pp. 10-12.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

ومنه نصل إلى أن أصول وتمايز الشركات الأمنية عن العسكرية في شكلها الحديث لم تكن حدثا. واحدا، بل مرت بتطور تاريخي على ثلاث مراحل متداخلة أولها مرحلة الشركات متعددة المهام التي نشأت. فيها شركات مثل دينكوب لتقديم خدمات تجمع بين الدعم اللوجستي والتدريب والاستشارات دون تمييز. واضح بين البعدين الأمني والعسكري، ثم مرحلة التشكل في حقبة ما بعد الحرب الباردة حيث أدى تغير البيئة الدولية إلى ظهور حاجة متزايدة لخدمات متخصصة فظهرت شركات عسكرية كإيكويوتيف أوتكومز وشركات أمنية محضة كواكينهوت في نفس الفترة تقريبا لكن بهوية مميزة لكل منهما، وأخيرا مرحلة التمايز. الأكاديمي والقانوني التي كانت الحاجة لتصنيف هذه الظاهرة من قبل الباحثين والمحللين هي التي بلورت. الفروق النظرية بين المصطلحين بشكل دقيق. والمفارقة أن بعض الشركات الأكثر قتالية أعادت تسمية نفسها بالشركات الأمنية الخاصة بعد الجدل الواسع الذي أثارته أنشطتها الهجومية، لتبدو أقل هجومية وأكثر شرعية، وهو ما يعني أن الحدود بين الصنفين ليست حدودا طبيعية بل هي بناء اجتماعي وقانوني قابل للتفاوض وإعادة التشكيل.¹

المطلب الثاني: المقاربات التيبولوجية في تفسير الفواعل اللادولالية الجديدة في الأمن

إن التقسيم السائد في أوساط الباحثين هو ذلك الذي يتحدث عن نوعين من الشركات، والتي تتمثل في الشركات العسكرية الخاصة والشركات الأمنية الخاصة، لذلك فإن الشركات الأمنية الخاصة عادة ما تعتبر. كشركات تعرض خدمات دفاعية تستهدف حماية الشخصيات والممتلكات، بينما الشركات العسكرية الخاصة تختص بتموين الخدمات الهجومية أي أن لها طابعا عسكريا من قبيل التدريبات والتكوينات. العسكرية والمشاركة في المعارك القتالية والسيطرة على أقاليم معينة غير أن هذا التقسيم الثنائي يبدو مبسوطا إلى حد بعيد، إذ لا يستقيم مع تعقيدات الميدان التي تكشف عن تداخل وثيق بين الدفاعي. والهجوم داخل نفس الشركة، وبين ما هو أمني وما هو عسكري في نفس المهمة.²

¹ محمد الصالح جمال، دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، 2019، ص. 83.

² Philippe Dufort, «Typologies des acteurs de l'industrie des services militaires», Centre des Etudes des Politiques Étrangères et de Sécurité, Université du Québec à Montréal, Octobre 2007, p. 12-13.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

من المعلوم أن هذا التقسيم يمثل مداخل مهمة تمكن من فهم الأسواق الأمنية، لكن في مقابل ذلك فإن .
تعقد الأوضاع الملموسة في أرض الواقع يجعل من هذا التقسيم محل جدل لعدة أسباب ، فالممارسات التي
تقوم بها هذه الشركات يحكمها الحصول على التكنولوجيات العسكرية الخاصة بالمراقبة والإكراه التي
تؤدي إلى حصول التواصل أو الاستمرارية التكنولوجية بين الشركات العسكرية الخاصة والشركات الأمنية
الخاصة، كما أن وجود وظيفة دفاعية في حالة معينة قد يكون له تأثير هجومي في حالة أخرى فحراسة
منشأة نفطية في منطقة نزاع، وهي مهمة دفاعية بالمعنى الضيق، تنطوي في الحقيقة على قدرة على
إستخدام القوة بشكل يغير موازين القوى العسكرية في المنطقة برمتها، وهذا التداخل الوظيفي هو ما
يجعل الحدود بين الفئتين متحركة وغير قابلة للضبط بشكل قاطع.¹

كما أن هذا التقسيم يتقلص عند إدراك أن كلا النوعين يستخدمان غالبا عناصر القوات الخاصة
الذين إنتهوا من مهامهم في جيوشهم النظامية أو تقاعدوا منها، وتم توظيفهم في قطاعات أمنية خاصة .
ونتيجة لذلك، فقد تتسبب المتطلبات الظرفية في أن تقوم الشركات الأمنية الخاصة بتبني سلوكات .
وممارسات هجومية إن تطلب الأمر، كما أنه في الصراعات والنزاعات الداخلية المعاصرة، الأقاليم أو
المنشآت التي تقوم الشركات الأمنية الخاصة بالدفاع عليها وحمايتها هي غالبا ما تكون ممولة من قبل
أطراف النزاع، وبالتالي فإن وصول هذه الشركات إلى أقاليم النزاع ينظر إليه من طرف خصوم المتعاقدين .
مع هذه الشركات على أنه عدوان. هذه القرينة تكشف أن مسألة تصنيف الشركة تنبني على موقع المراقب
ودرجة تقاطعه مع النزاع أكثر مما تنبني على طبيعة الخدمة المؤداة ذاتها.²

لذلك فإن هذا التقسيم من الصعب الحفاظ عليه وإبقاؤه بسبب التقارب المتصاعد بين الخدمات
والمهام العسكرية التقليدية والأنشطة الأمنية في الحروب المعاصرة، إضافة إلى تنوع الخدمات التي تمويلها .
وتقوم بها هذه الشركات. وفي سياق ذلك، نجد أن مختلف الدارسين قد تطرقوا إلى مجموعة من المقاربات
التيبولوجية الخاصة بهم حول الفواعل الأمنية الجديدة، وقدموا نظرتهم إلى فكرة التقسيم والتصنيف .

¹ Ibid, p. 13.

² Ibid, p 14.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لدولتي جديد في افريقيا

الذي يثير جدلا أكاديميا حول هذا الموضوع. في هذا الصدد نجد الأستاذ بول سينغر والأستاذة ديور آفنت . كأبرز من أرسيا مقاربات التيبولوجية في هذا الميدان.¹

أولا: المقاربة التيبولوجية لبول سينغر

يحدد سينغر أساس ديناميكية الخدمات العسكرية من حيث طبيعتها الهجينة التي تربط الفواعل العسكرية والتجارية في نفس الوقت، ولذلك فإن سينغر يرفض فكرة التقسيم القائمة على الشركات . الأمنية الخاصة والشركات العسكرية الخاصة، ويقوم كبديل لذلك بتجميع الشركات التابعة لهذا القطاع . تحت مسمى الشركة العسكرية الخاصة والتي يعرفها كما يأتي: "هي منظمات تجارية جديدة تتاجر في خدمات إحترافية لها علاقة بالنزاعات والحروب، هي هياكل متكاملة تختص بتوفير مهارات عسكرية، الشركات العسكرية تكون محصورة داخل السياق العام". فسينغريرى أن محاولة الفصل بين أمني وعسكري هي محاولة تعسفية لا تعكس الطبيعة الخلطية لهذه الصناعة، وأن الأنسب هو فهمها كقطاع واحد تندرج فيه الشركات حسب قربها أو بعدها عن خطوط القتال الأمامية.²

من خلال تأثر سينغر بالاقتصاد الجزئي، فإن التقسيم الذي قدمه يندرج ضمنه تقسيم فرعي يتمثل . في ممون الخدمة والشركة الفرعية الإستشارية وممون الخرجات الفرعية، في المجال العسكري يحدد سينغر سلما يتعلق بالمعارك كمعيار لتصنيفه للشركة طبقا لوقعها في المعركة على الساحة العامة وعلى ساحة الحرب وعلى ساحة العمليات. ولذلك فإن سينغر يقدم تقسيمات فرعية أخرى للصناعة العسكرية الخاصة إلى شركة عسكرية مستلمة وشركة عسكرية إستشارية وشركة عسكرية للدعم، واعتمد سينغر على معيار نطاق الخدمات ومعيار مستوى القوة. فالتنظير عند سينغر لا ينطلق من طبيعة الخدمة أمنية كانت أم عسكرية، بل من موضع الشركة في سلسلة القتال، وهو منظور إجرائي يسمح بتصنيف أي شركة بغض النظر عن التسمية التي تطلقها على نفسها.³

¹ Ibid, p 19.

² Paul W. Singer, Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry (USA: Cornell University Press,

2003), p. 08.

³ Ibid, p. 09.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

تتمثل هذه الشركات في: أولاً الشركات المستلمة، وهي التي تقوم بتمويل الخدمات في طليعة ساحة المعركة والانخراط مباشرة بشكل أقل أو أكثر في عمليات القتال كوحدات أو مختصين، على سبيل المثال . طيار مقاتل قائد مباشر للوحدات، وتستهدف هذه الشركات بشكل عام الزبائن الذين يمتلكون قدرات عسكرية ضعيفة نسبياً أو تلك التي تتعرض إلى تهديد فوري، ثانياً الشركات العسكرية الإستشارية، وهي التي تقوم بتقديم خدمات إستشارية أو تدريبية تسمح للزبون بفهم وإعادة تشكيل بيئته الإستراتيجية . والعمليات والتكتيكية، وتقوم كذلك بالاندماج على جميع المستويات بإستثناء الخطوط الأمامية وهو التمييز الحاسم مع مقدمي الخدمات الآخرين، وفي هذا النوع نجد أن العملاء في كثير من الأحيان مندمجين في عمليات إصلاح ورفع القدرات العسكرية والرغبة في مزيد من التعاون والتنسيق طويل الأجل.¹

ثالثاً الشركات العسكرية للدعم، وهي التي تقوم بتوفير خدمات المساعدة والإعانة والدعم غير القتالي . التي تتضمن الدعم اللوجستي والدعم التقني، والمؤونة، والمشتريات، والنقل، كما أن هذه الشركات تختص بالمهام الفرعية المتعلقة بأنشطة العميل من خلال توفير إمكانيات وفرص وكفاءات لا يمكن للعميل تحقيقها بصفة منفردة، ويكون هذا الأخير مندمجاً في معظم الأحيان في تدخلات طويلة الأجل تحتاج منه إلى ضرورة التركيز على المجال التكتيكي، ويمثل هذا القطاع حسب سينغر الجزء الأهم في خصخصة الأمن كما هو الحال بالنسبة لحجمه مقارنة بإيراداته، تيبولوجيا سينغر التي تقسم الشركات العسكرية الخاصة إلى ثلاث قطاعات خدمية أسهمت في تحصيل عدة فوائد، من حيث أنها تسمح بملاحظة التغيرات الحاصلة . في كل شركة في قطاع معين بشكل خاص وداخل قطاع الصناعات العسكرية الخاصة عموماً، كما أنها . تتيح إمكانية الوصف الدقيق لأنواع الشركات ومراقبة العلاقة البينية بين الديناميكيات الإقتصادية والعسكرية في تنظيم هذا النوع من الشركات.²

وتتجلى السمة الأساسية التي تميز هذا التصنيف الثلاثي في مفهوم "هرمية الخدمات" أو ما يعرف بـ "قمة الرمح" (Tip of the Spear)، حيث تصنف الشركات حسب قربها من خط المواجهة ودرجة التعرض للخطر، فالشركات المستلمة تقع في قمة الهرم (أو قمة الرمح) لأنها تشارك مباشرة في القتال وتتعرض للنيران، تليها الشركات الاستشارية في المنتصف التي تخطط وتدريب لكنها لا تطلق النار بشكل مباشر، في

¹ Ibid, pp. 95-100.

² Ibid, pp. 95-100.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لدولاتي جديد في افريقيا

حين تقع شركات الدعم في قاعدة الهرم لكونها توفر خدمات لوجستية وإدارية بعيدة عن خطوط الأذى المباشرة.¹

وإذا كان تصنيف س سينغر قد وفر إطاراً مهماً لفهم هذه الصناعة، فإنه أغفل أنواعاً أخرى لا تندرج بسهولة ضمن هرميته التقليدية، مما يستدعي التمييز بين نوعين إضافيين: الشركات الاستخباراتية الخاصة. والشركات اللوجستية العملاقة. فالشركات اللوجستية العملاقة، مثل "كيه بي آر" (KBR) الأمريكية التي كانت الذراع اللوجستي الأساسي للجيش الأمريكي في العراق وأفغانستان، تعمل في قاعدة الهرم، ومهامها ظاهرة ومعروفة تتمثل في النقل والتمويل وإقامة المعسكرات، في المقابل، الشركات الأمنية الخاصة تقدم خدمات حماية للأفراد والشركات والدول، وتعمل غالباً في الخفاء وعقودها سرية، هذا النوع الأخير يقع في منطقة رمادية بين الإستشارات والعمليات الخاصة.³²

ثانياً: المقاربة التيبولوجية لديبور أفنت

ذكرت الأستاذة أفنت في كتابها المشهور سوق العنف شرح آثار خصخصة الأمن أكثر من رغبتها في التأسيس لجانب نظري يتعلق بالفاعلين الأمنيين وأسواق الأمن الخاص، لذلك فهي تركز في هدفها على مقاربة مؤسسية تعتمد على عنصر الخصخصة من خلال ثلاثة أشكال: رقابة ووظيفية وسياسية. وإجتماعية، لتستمر بعد ذلك في تحديد الميكانيزمات المؤسسية والعمليات السياسية التي تؤثر على الرقابة من خلال إدماج مضامين يستخدمها العقلانيون والاقتصاديون، لذلك فالنقطة المركزية لمقاربة أفنت هي التحول من موضوع الدراسة الذي كان تحت مسمى الشركة نحو العقد، أي أن وحدة التحليل ليست الكيان المؤسسي بقدر ما هي العلاقة التعاقدية التي تربط بين الأطراف، وهو منحنى يعكس إدراكاً عميقاً بأن طبيعة الخدمة المؤداة تتحدد بنود العقد لا بالتصنيف المسبق للشركة.⁴

¹ Paul W. Singer, Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry (USA: Cornell University Press, 2003), pp. 91-92.

² Christopher Kinsey, Corporate Soldiers and International Security: The Rise of Private Military Companies (London: Routledge, 2006), pp. 34-36.

³ The Guardian, "Black Cube operatives arrested in London over spying plot," November 7, 2018.

⁴ Deborah Avant, The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security (New York: Cambridge University Press, 2003), p. 254.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

تحاول أفنت في موضوع دراستها تحديد العلاقة التعاقدية بين الزبون والشركة الأمنية حول خدمة معينة ولمدة معينة، لذلك فإن أفنت تقدم تصنيفا للخدمات الأمنية والخدمات العسكرية وهي كالآتي: أولا الخدمات العسكرية الخارجية، الخدمات الخارجية تتعلق بحماية الحدود بديناميكية عسكرية، وهذه الخدمات تكون من خلال عقد يدرج فيه العمليات المباشرة للشركة العسكرية، وفي هذا السياق نجد أن أفنت تقسم النوع الأول لسينغر، أي الشركات العسكرية المستلمة، إلى صنفين فرعيين: الصنف الأول للعقد الذي يرجع إلى الدعم العملياتي العسكري المسلح والذي يتضمن العمليات المباشرة للمعركة، أما الصنف الثاني يتعلق بالدعم العملياتي غير المسلح في ميدان المعركة الذي يركز على نشر موظفي وعناصر الدعم في أرض المعركة من قبيل خدمة النقل الجوي والمراقبة الجوية.¹

ثانيا الخدمات الشرطة الداخلية، ويتعلق الأمر حسب أفنت بالشركات التي تعرض خدمات قريبة من الأدوار التقليدية للدولة والتي ترتبط بالأنشطة الشرطة من قبيل الإستشارات، والتكوينات الشرطة، ومكافحة الجريمة، والإستعلامات، ثالثا الأمن الداخلي والخارجي أو العمليات الخاصة، ويركز هذا الصنف على عروض خدمات العصيان المدني ومكافحة الإرهاب والعمليات الخاصة الأخرى، وهذا الصنف يتعلق بمحاربة المجرمين الدوليين، لذلك فإن هذا الصنف يعتبر صنفا هجينا يجمع بين الأول والثاني، إضافة إلى أن الشركات الأمنية الخاصة تكون أكثر حذرا وسرية في القيام بأنشطتها ومهامها لسببين: العلاقة التي تربط بين الأمن والخصوصية السرية للنشاط حيث تفاصيل المهام لا يطلع عليها إلا الشركات المتعاقدة والزبائن، والتجارب السابقة التي أظهرت أن الشركات التي إستفادت من عقود التدخل في إطار معارك مباشرة قد عانت من ضغوطات كبيرة من مختلف الأطراف، وهو ما يفسر ميل هذه الشركات إلى التخفي وراء تسميات أمنية لتجنب الرقابة والإجراج السياسي.²

المطلب الثالث: مكانة الشركات الأمنية الخاصة في النظام الدولي

لقد أدت المقاربة التقنية والتغير التكنولوجي المتسارع إلى إعادة تعريف مفاهيم الأمن والسيادة في العلاقات الدولية، حيث أصبحت الشركات الأمنية الخاصة تمتلك أدوات تفوق في كثير من الأحيان قدرات

¹ Deborah Avant, The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security (New York: Cambridge University Press, 2003), p. 254.
² Philippe Dufort, op. cit., p. 22.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

الدول الوطنية، مما جعلها شريكا ومنافسا في آن واحد، وأبرز تحديات هيكلية عميقة في منطقة الساحل الأفريقي، حيث تصف الشركات الأمنية الخاصة في الأدبيات الراهنة باعتبارها فاعل جديد يفرض نفسه في الساحة الدولية بتوفيره خدمات أمنية وعسكرية فهي كيانات ربحية تؤدي وظائف أمنية وفق منطق العقد التجاري، غير أن صعودها في العقد الأخيرين تجاوز هذا التوصيف الإجرائي ليجعل منها قوة موازية ذات طبيعة فوق دولانية، وفق ما طرحته سوزان سترينج في كتابها "تراجع الدولة" *The Retreat of the State*، وما يمنح هذه الشركات هذا الموقع المتقدم هو امتلاكها ثلاثة أنواع من القوة لم تكن متاحة سابقا. للفاعلين غير الدولانيين، أولها القوة المتمثلة في القدرة على جمع البيانات ومعالجتها وممارسة الحماية، وثانيها وسائل التأثير، وثالثها القدرة على التعامل المباشر مع كيانات سياسية وأمنية متعددة دون وساطة دبلوماسية، ومن هنا يصح القول إن من يسيطر على هذه الشركات يسيطر على إنتاج القوة والتحكم في تدفقها وأيضا في الاتجاه الذي يأخذه منحنى النزاع.

أولا لدى الشركات الأمنية الخاصة مكانة دولية بحكم أنها بديل للشاشة الأمنية للدولة فتراجع الدولة في أفريقيا عن أداء وظائفها الحيوية جعل الأمن "سلعة خاضعة للتفاوض حول قيمتها وآليات تنفيذها"، ومنه فالشركات الأمنية الخاصة ظهرت كبديل "أقل كلفة وأكثر قدرة" على مواجهة التهديدات غير المتماثلة في ظل عجز الجيوش النظامية عن مواجهتها وتحديديا في منطقة الساحل التي تعاني المشكلتين {التهديدات الأمنية وعجز الجيوش النظامية}، مثلا في الساحل أغلها "فاشلة وهشة" حسب تقارير الأمم المتحدة، هذا ما جعل اعتمادها على هذه الشركات يتصاعد بشكل حاد بعد 2011.

أما جيوسياسيا فتكمن مكانتها في أنها وسيط للتدخل الخارجي بالقارة الأفريقية باتت "ساحة مفتوحة للتنافس المستمر" بين القوى الكبرى، والشركات الأمنية الخاصة هي "الأدوات الجديدة" التي تتول الأدوار العسكرية والأمنية لهذه القوى. ومواردها التقنية والعسكرية "تفوق موارد الدولة" في كثير من الأحيان.

لها أدوار وظيفية متعددة تتخطى الحماية ففي الساحل، تؤدي هذه الشركات وظائف تشمل:

- التدريب العسكري: مثل تدريب الحرس الرئاسي والجيش في أفريقيا الوسطى.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاني جديد في افريقيا

- المشاركة المباشرة في العمليات القتالية: كما فعل الفيلق الإفريقي في مالي وليبيا.
- حماية الموارد الاستراتيجية: مواقع التعدين والغاز والمعادن.
- الاستشارة العسكرية والتخطيط الاستراتيجي: كما ظهر في دعم خليفة حفتر في ليبيا.

كما وتعتبر سوق عابرة للحدود، تعيد توزيع السيطرة على القوة، بفرض مقايضات حتمية على الدول والشعوب الأمن مقابل الموارد فهي تطرح نفسها كبديل مؤسسي عن احتكار الدولة فخصخصة الأمن لم تكن مجرد إجراء تقني، بل إ عادة هيكلية مؤسسية عميقة تعبر من "آليات السيطرة على القوة وتبين أن الدول الضعيفة القدرة {مثل سيراليون التي تعاقدت مع هاته الشركات} تتخذ قرارات تعاقدية مختلفة جوهريا عن الدولة التي تملك سلطة، مما يجعل هذه الشركات في الساحل أداة لتعميق التبعية البنيوية لا لتعزيز السيادة¹.

ولفهم تدخل هاته الشركات يجدر بنا أولا التحدث عن منطقة الساحل التي تشهد تدخلا واسعا من هاته الفواعل الجديدة

خريطة رقم 01: خريطة توضح دول منطقة الساحل الإفريقي

¹ ibid.p256:

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا



المصدر:

<https://afropolicy.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A>

المبحث الثاني: واقع الشركات الأمنية الخاصة في افريقيا

بعد ضبط الإطار المفاهيمي والتبولوجي للشركات الأمنية الخاصة، ينتقل التحليل إلى التجربة الميدانية في القارة الأفريقية، التي تحولت إلى ساحة مفتوحة لتجاذبات الفواعل التي أبرزها الفواعل الأمنية الخاصة، فالهشاشة الأمنية والاقتصادية في منطقة الساحل خلقت طلبا متصلا على الحماية، استغلته قوى خارجية متنافسة لتثبيت نفوذها عبر شركات تقدم نفسها كبدائل أمنية. يستعرض هذا المبحث نماذج التدخل المتباينة، من الصيني والفرنسي إلى البريطاني والأمريكي، مبرزاً كيف تتحول هذه الشركات من أدوات حماية إلى آليات لاستنزاف الموارد وهندسة الولاءات، كما يسعى المبحث إلى تفكيك جدلية الأمن في الساحل، من خلال قراءة المعطيات الميدانية.

المطلب الأول: نماذج التدخل الأمني الخاص في الساحل الأفريقي

يتسم التدخل الأمني الخاص في الساحل الأفريقي بتعدد النماذج وتنوع مرجعياتها الإستراتيجية، حيث تكشف كل تجربة عن طريقة مختلفة في استثمار البيئات الأمنية المعقدة لفرض نفوذ وحماية مصالح، .

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

وذلك وفق أربعة نماذج رئيسية:

1. النموذج الصيني:

يمثل إنتشار الشركات الأمنية الصينية الخاصة في منطقة الساحل الأفريقي إستجابة مباشرة لتصاعد التهديدات الإرهابية والعنيفة، حيث إستهدفت التفجيرات والتوسع الإرهابي العمالة والشركات الصينية، مما دفع المسؤولين في الصين، إلى توظيف شركاتهم الخاصة لتأمين مشاريعهم ومصالحهم، وتبرز في هذا السياق شركات مثل "بكين ديوي" (Beijing DeWe) التي تؤمن خط سكة حديد مومباسا-نيروبي في كينيا. وتوفر حماية لمشاريع الغاز في إثيوبيا، و"هوا شين زونغ آن" (HXZA) التي كانت الأولى في تقديم حراسة بحرية مسلحة للسفن التجارية، إضافة إلى "مجموعة الأمن الصيني لما وراء البحار" (China Overseas Security Group) التي تحمي مشاريع الحزام والطريق في مناطق الصراع بالقارة، ورغم أن القوانين الصينية التي تحظر حمل السلاح خارج البلاد تجعل خدماتها حالياً مقتصرة على توفير الحراسة البسيطة، إلا أن تطورات المشهد الأمني و تزايد المنافسة قد تنقل طبيعة أعمالها قريباً إلى أنشطة عسكرية أكثر تعقيداً في البلدان غير المستقرة، ولمواجهة القيود القانونية، تلجأ هذه الشركات إلى تكيف نماذج أعمالها عبر التعاون مع القوات المحلية في دول مثل كينيا وجنوب أفريقيا، وتستعين بقدامى المحاربين من الجيوش الغربية لتشكيل مجموعات صينية بإدارة غربية، كما في حالة مجموعة "فرونتر سيرفيسز" (Frontier Services Group) المملوكة لشركة "سيتيك" الصينية ويديرها مؤسس بلاك ووتر، غير أن هذه الشركات تحمل مخاطر جسيمة تتمثل في الإفتقار إلى الشفافية وضعف الرقابة الوطنية وإمكانية تأجيج الصراعات المجتمعية، وقد تجسدت هذه المخاوف في إحتجاجات شعبية وإجراءات قانونية ضد شركات صينية في عدد من الدول الأفريقية مثل زامبيا وزيمبابوي ونيجيريا وكينيا، مما يرسم مستقبلاً محفوفاً بالتحديات لهذا النموذج في المناطق الهشة مثل الساحل.²

2. النموذج الفرنسي:

² حكيم الآدي نجم الدين، "ماذا وراء تزايد شركات الأمن الصينية الخاصة في إفريقيا؟"، مركز الجزيرة للدراسات، 22 أغسطس 2022.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاني جديد في افريقيا

يختلف النموذج الفرنسي عن الروسي في كونه أقل تنظيماً وأكثر تشتتاً حيث لا توجد شركة فرنسية واحدة مهيمنة، بل شبكة من الشركات الخاصة متعددة الجنسيات التي توظف جنوداً فرنسيين سابقين. للاستفادة من خبراتهم الميدانية ومعرفتهم باللغات المحلية، وقد تصاعد هذا الاتجاه بعد انسحاب القوات الفرنسية من مالي والنيجر وبوركينا فاسو، مما خلق فراغاً أمنياً سعت هذه الشركات لملئه عبر عقود تشمل الدعم اللوجستي وتأمين المواقع وحماية الشخصيات، ومن أبرز هذه الشركات Themiiis (التي يديرها عقيد بحري فرنسي سابق وتعمل في موريتانيا).^{3 4}

3. النموذج البريطاني:

تمتلك الشركات الأمنية والعسكرية البريطانية حضوراً راسخاً في أفريقيا يعود لعقود، وتتميز بتخصصها في إدارة المخاطر وحماية المنشآت في بيئات عالية الخطورة، وتتصدر Aegis Defence Services القائمة، حيث يعتقد أنها عملت في 18 دولة أفريقية تشمل أنغولا والنيجر ونيجيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتقدم "خدمات أمنية وقائية للشركات متعددة الجنسيات في بيئات شديدة الخطورة"، وإلى جانبها، تنشط G4S المتخصصة في إدارة المنشآت الحساسة والنقل الآمن، وErinys المتخصصة في إدارة المخاطر وتوفير الأمن في مناطق النزاع، وOlive Group. وقد استفادت هذه الشركات من الفراغ الأمني في الساحل لتوسيع عقودها، وغالباً ما توظف جنوداً بريطانيين سابقين.^{5 6}

4. النموذج الأمريكي:

يتميز النموذج الأمريكي عن غيره بالحضور المؤسسي الواسع والمرونة العملية، حيث لعبت الولايات المتحدة دوراً محورياً في توظيف الشركات الأمنية الخاصة ضمن إطار يجمع بين الضبط الإداري والإنتشار الميداني. وتتصدر Constellis Group المشهد، حيث تضم كيانات أمنية راسخة مثل Academi (المعروفة

³ Modern Ghana. "Private military firms undermine France's quiet exit from West Africa."].

<https://www.modernghana.com/news/1403648/private-military-firms-undermine-frances-quiet.html>

⁴ African Security Analysis. "The Challenge of Former French Soldiers in African PMCs."].

<https://www.africansecurityanalysis.com>

⁵ New Age. "Private military cos continue to expand in Africa." <https://newagebd.net/print/article/210182>

⁶ Modern Ghana. "Private military firms undermine France's quiet exit from West Africa."].

<https://www.modernghana.com/news/1403648/private-military-firms-undermine-frances-quiet.html>

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

سابقا — Blackwater و Triple Canopy، التي تقدم منذ 2014 حزمة خدمات متكاملة تمتد من حماية المنشآت النفطية في نيجيريا وأنغولا إلى تدريب الوحدات الخاصة في النيجر، وفي سياق متصل، برزت شركة Amentum كلاعب رئيسي بعد إستحواذها على DynCorp International عام 2020، حيث ركزت عقودها في الصومال وليبيريا على إعادة تأهيل المؤسسات الأمنية الوطنية وفق معايير التدريب الأمريكية، وإلى جانب هاتين الشركتين، تنشط (MPRI (Military Professional Resources Incorporation التي تتخذ من فيرجينيا مقرا لها، ولا تخفي علاقاتها الوثيقة مع البنتاغون ووكالة استخبارات الدفاع (DIA)، إضافة إلى CACI International التي تقدم خدمات دعم لوجستي وإستخباراتي للقوات الأمريكية في القارة، وقد تجسد هذا النموذج في إطار القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم)، التي تأسست عام 2007 لتعزيز التنسيق بين العمليات العسكرية الأمريكية وعقود الشركات الخاصة في مكافحة الإرهاب وتأمين المصالح الاستراتيجية.⁷

المطلب الثاني: آليات التأثير وشبكات نفوذ الشركات الأمنية الخاصة

تعتمد الشركات الأمنية الخاصة في ترسيخ حضورها وتوسيع نفوذها على شبكة من الآليات العضوية . التي تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستخباراتية، حيث تصبح الدولة تدريجيا مجرد متعاقد ضعيف أمام كيانات تمتلك أدوات الهيمنة والتأثير ففي ظل الأزمات المالية الخانقة التي تعاني منها . العديد من دول منطقة الساحل الأفريقي وأيضا العقوبات المالية التي تعاني منها بعض الدول التي تملك . إرادة هاته الشركات الأمنية الخاصة كما أسلفنا الذكر سابقا ، إبتكرت الشركات الأمنية آلية "العقود المقايضة" كأداة رئيسية للنفوذ. فبدلا من دفع تكاليف باهظة بالعملات الصعبة التي لا تتوفر عليها . الخزائن العامة، يتم تسوية العقود الأمنية عبر منح هذه الشركات حقوق امتياز حصرية في استخراج الموارد الطبيعية كالذهب واليورانيوم والماس. وتعد السادات والفيلق الإفريقي من أهم النماذج:

مثال على آليات تأثير وشبكات النفوذ:

⁷ New Age. "Private military cos continue to expand in Africa. <https://newagebd.net/print/article/210182>

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

1- الفيلق الإفريقي / مجموعة فاغنر الروسية:

تتخصص هاته الشركة الأمنية في العمليات القتالية المباشرة ضد التمردات مثال في مالي وقد وقع المجلس العسكري عقوداً أمنية مع مجموعة فاغنر (التي تحولت لاحقاً إلى "فيلق أفريقيا" التابع للاستخبارات الروسية في يونيو 2025)، وفق التقرير النهائي الرسمي لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بمالي، لم تكن عقود معلنة تقتصر على التدريب، بل شملت "تأمين القيادة العسكرية"، والقيام بعمليات عسكرية مشتركة ضد الجماعات الإرهابية.³ تضمنت آلية العمل حصول روسيا على امتيازات تعدينية (مثل الذهب واليورانيوم) كجزء من التسوية المالية للعقود، إذا فهي تسعى للاشتباك المباشر المقابل للموارد الاستراتيجية، لكن روسيا دولة غنية بالفعل هذا ما يجعل هناك طرح يقول أنها تستعمل الساحل والتوترات الحاصلة به للمساومة على أمنها في شأن الحرب الأوكرانية عبر الضغط على أوروبا لأن الساحل يعتبر مجال حيوي ومنطقة نفوذ استعماري لها والضغط يكون عبر تأجيج النزاعات حيث أن "مجموعة فاغنر" ليس مجرد شركة عسكرية خاصة، بل هو كيان يربط بين أفراد وشركات تجارية، يخدم المصالح المالية الشخصية لـ "بريغوجين" والرؤية الجيوسياسية للدولة الروسية في آن واحد، منذ تأسيسها عام 2014، نفذت الشبكة عمليات عسكرية هجومية في 7 دول على الأقل (أوكرانيا، سوريا، أفريقيا الوسطى، السودان، ليبيا، موزمبيق، مالي)، إلى جانب أنشطة سياسية وتأثيرية في 11 دولة أخرى.⁸

إذ منراه في الواقع وعلى عكس الإدعاءات بتقديم أمن مستقر، تثبت الوقائع أن تدخلات فاغنر كارثية حيث عجزت المجموعة عن تحقيق أهدافها في موزمبيق، ولقت هزائم قاسية في سوريا وليبيا.

كما أنها أتهمت سابقاً بإرتكاب مجازر وإنهكاكات جسيمة لحقوق الإنسان في كل دول إنتشارها (أبرزها مجزرة مورا في مالي التي أودت بحياة 500 شخص). ولا يحاسب أي من مرتكبيها بسبب طبيعة الشبكة السرية، والتواطؤ الرسمي من الحكومات المضيفة، وضعف الإطار القانوني الدولكما أسلفنا الذكر سابقاً. عن القانون المرن، لكن العمل الحقيقي لفاغنر لا يقتصر على القتال، بل يعتمد على إستغلال ضعف الأنظمة الهشة عبر عقد صفقات تمنحهم امتيازات تعدينية حصرية (الذهب، اليورانيوم، الماس) مقابل

⁸ House of Commons. Foreign Affairs Committee. *Guns for Gold: The Wagner Network Exposed*. Seventh Report : of Session 2022–23. HC 167. London: House of Commons, 2023. <https://publications.parliament.uk/pa/cm5803/cmselect/cmfaaff/167/report.html>.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

حماية الأنظمة الحاكمة وقمع المعارضة..، مثلاً في أفريقيا الوسطى سيطرت فاغنر على الأمن، والسياسة، والإعلام، ومناجم الذهب (مثل منجم نداسيما الذي يقدر عائده بمليار دولار)، مما جعل الحكومة عاجزة تملأ عن الاستغناء عنها.

تشير الدلائل إلى أن الموارد والذهب المهرب من أفريقيا (خاصة السودان) باتت " قدرة روسيا على الصمود في مواجهة العقوبات الغربية" وتمويل غزوها لأوكرانيا⁹.

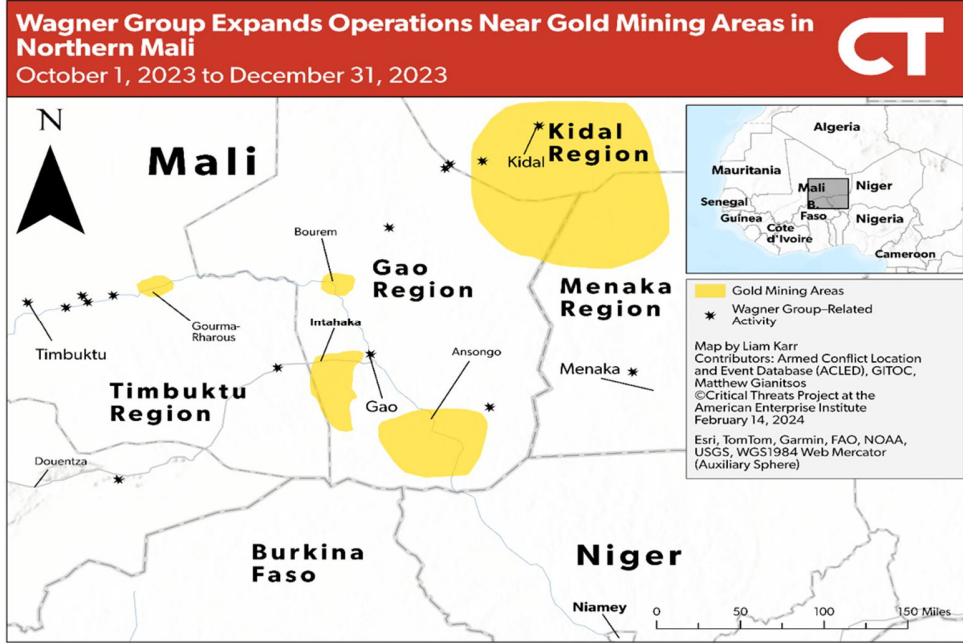
الوضع الأمني الذي خلقه هذا التدخل هو بيئة من الفوضى والفساد تهدد استقرار الدول، وتولد موجات لجوء (كما في السودان)، وتقوض نفوذ الدول الغربية (كما حدث مع فرنسا في مالي)، وتضعف هيئة الأمم المتحدة، هي تشكل تهديدا للغرب ليس بسبب انتهاكاتهما في العالم الثالث بل بسبب الحرب في "أوكرانيا"، والتفطن حديثا ل تجاهلها للخطر المتنامي في أفريقيا، رغم كل ماتسببه إلا أن مايمهم هو مراوغاتها وإفلاتها الدائم¹⁰.

خريطة رقم 02: توضح: مجموعة فاغنر توسع عملياتها بالقرب من مناطق تعدين الذهب في شمال مالي

⁹ ibid

¹⁰ House of Commons. Foreign Affairs Committee. *Guns for Gold: The Wagner Network Exposed*. Seventh Report of Session 2022–23. HC 167. London: House of Commons, 2023. <https://publications.parliament.uk/pa/cm5803/cmselect/cmfaff/167/report.html>.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاني جديد في افريقيا



المصدر: <https://understandingwar.org/map/wagner-group-expands-operations-near-gold-mining-areas-in-northern-mali-october-1-2023-to-december-31-2023>

2- شركة سادات SADAT التركية :

تأسست سادات عام 2012، وتعمل كجسرين الدولة التركية والدول الإفريقية، تختلف عقودها المعلنة عن فاغر؛ فهي ترم رسميا كـ "عقود تدريب وتأمين". في مالي (2024-2026)، وقعت عقود لتدريب القوات الخاصة المالية (القفر المظلي، إدارة الأزمات) وتزويدها بطائرات مسيرة تركية) بيرقدار (TB2). كما تولت سادات عقود حماية شخصيات (مثل تأمين رئيس المجلس العسكري أسيمي جويتا). في ليبيا والنيجر، تضاءلت العقود المعلنة لصالح "التنفيذ السري" لنقل مرتزقة سوريين لحماية المنشآت. ومساندة القوات المحلية، مما يجعلها نموذجاً هجيناً يجمع بين الشرعية الرسمية للعقود والعمليات السرية.

أما عن شبكات التأثير وأليات نفوذ السادات التركية فهي مختلفة عن سابقتها. تسمح هاته الأخيرة لتركيا بتزويد الدول الأفريقية بأسلحة حديثة دون إجبارها على الانحياز لقوى كبرى،

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

مما يحافظ على سيادتها الوطنية وأيضاً دون أي إصطدام فعلي مع القوى المتواجدة أو من يحتكر سوق السلاح ويجعلها الخيار الثالث، كما و تستند عملياتها إلى خطاب إسلامي، مما يمنحها قبولاً في منطقة الساحل حيث الإسلام هو الدين السائد، وأيضاً بكونها كانت إمبراطورية عثمانية ذات يوم، تركز قدرة سادات على العمل والتوسع عبر عدة آليات مترابطة أكثر مما ذكرنا وهي علاقتها بالدولة التركية حيث تأسست الشركة عام 2012 على يد اللواء المتقاعد عدنان تانيرفردى، المستشار العسكري السابق للرئيس أردوغان، ويديرها حالياً ابنه ، وغالباً ما يتم وصفها بأنها "نسخة تركية من فاغنر" وتعد أداة شبه رسمية للدولة التركية، لها حرية عمل أكثر مما دامت تركيا ليست طرفاً في أي اتفاقيات¹¹ دولية تنظم عمل المرتزقة.

لكن لو نظرنا بتمعن بمنطق جيوسياسي تأسست الشركة فعلياً لحماية المجال الحيوي التركي حيث تمتص تركيا الأزمة بتجنيد العديد من مقاتلي سادات من الجيش الوطني السوري (SNA) ، وتحديدًا من فصائل مثل فرقة السلطان مراد المدعومة من تركيا، حيث يتم التعاقد مع المقاتلين السوريين بعقود تتراوح بين 6 و 12 شهراً براتب يصل إلى 1500 دولار شهرياً، وذلك بعد تدريب سريع.

نصل لأهم نقطة هنا السادات تقدم خدمات أمنية متنوعة تشمل: أمن النظام و، الحماية الشخصية، التدريب العسكري، الدعم اللوجستي، وعمليات مكافحة الإرهاب، في المقابل، تحصل الحكومة التركية على امتيازات استخراج الموارد الطبيعية من الدول المضيفة، مثل اليورانيوم في النيجر والنفط.

تعنى أيضاً بالخدمات الأمنية لأن لها فروع حيث تحرس الأعمال القائمة بها تركيا فتنتشر قوات سادات لحماية عمليات استكشاف وتطوير الرواسب المعدنية والطاقة، وكذلك المشاريع المشتركة ومشاريع البنية التحتية (مثل مطار نيامي الدولي) وفي الشق العسكري لها تقوم بالإنخراط في عمليات قتالية، . يشاركون لتأمين الحدود وعمليات مكافحة الإرهاب، كما في النيجر ضد جماعة بوكو حرام.

تنتشر عمليات سادات في مناطق متعددة، لكن تركيزها الأكبر في أفريقيا:

1. الانتشار الجغرافي الحالي:

¹¹ Margherita Rigoli, "Turkish Sadat Growing in Africa," NATO Foundation, accessed June 24, 2026, <https://www.natofoundation.org/africa/turkish-sadat-growing-in-africa/>.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

-تتمركز القوات التركية (بما فيها عناصر سادات) في الصومال، النيجر، وليبيا، بحوالي 6000 جندي، وهو رقم يفوق القوات الفرنسية في المنطقة بثلاثة أضعاف.

-تعمل سادات في 9 دول أفريقية على الأقل، تشمل منطقة القرن الأفريقي والساحل.

2. الدول والمشاريع الرئيسية:

-النيجر: محور التركيز الأساسي. تهدف سادات لتأمين وصول تركيا لموارد اليورانيوم والنفط . تقوم بحماية المنشآت والحدود، وتدعم المجلس العسكري في مكافحة الإرهاب.

-تشاد، توغو، والسودان: تشير الدلائل إلى وجود وشيك أو محتمل لسادات في هذه الدول.

-ليبيا : لعبت سادات دورا محوريا في دعم حكومة الوفاق الوطني بآلاف المرتزقة السوريين.

3. الدور الاستراتيجي:

-أداة للسياسة الخارجية: تتواجد سادات¹² حيثما توجد مصالح تركية، خاصة تلك المرتبطة بالموارد الطبيعية.

-تخفيف الضغط الداخلي: يعد نشر المقاتلين السوريين في الخارج وسيلة لتخفيف الضغط . عن الفصائل المسلحة في سوريا والتي قد تشكل تحديا للحكومة التركية¹³.

الشكل رقم 03: يوضح شعار الشركة الأمنية والعسكرية السادات.

¹² ibid
¹³ ibid

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا



المصدر: <https://www.natofoundation.org/africa/turkish-sadat-growing-in-africa>

المطلب الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية وأفريبول في أمنة الساحل الأفريقي في ظل تواجد الشركات الخاصة.

تطرح إشكالية أمنة منطقة الساحل الأفريقي معضلة نظرية وتطبيقية عميقة، تتصل مباشرة بما أسسنا له في الفصل الأول حول طبيعة الدولة وإحتكارها للعنف المشروع، ففي ظل تآكل السيادة الوطنية. وتآكل القدرات المؤسسية لجيوش الدول الساحلية، برز مساران متعارضان لتوفير الأمن: تيار يجعل من الأمن "سلعة" خاضعة لقوى السوق عبر الشركات الأمنية الخاصة، وتيار يجعل من الأمن "وظيفة سيادية". تتولاها مؤسسات قارية تعبر عن الإرادة الجماعية للدول، وفي هذا السياق، يبرز "الإتحاد الأفريقي للتعاون الشرطي" (أفريبول AFRIPOL)، والمقاربة الأمنية الجزائرية في ظل هاته التدخلات الخارجية في المنطقة ومع تعدد الفواعل الدولية وخصوصا اللادولالية كيف واجهتا التهديدات ، سوف ننطلق أولا من أمن الساحل الافريقي وفق المقاربة الأمنية الجزائرية.

حين فتح الكاتب البريطاني تيم مارشال كتابه «سجناء الجغرافيا» على الخريطة الإفريقية، توقف طويلا عند منطقة الساحل ووصفها بأنها "من أهم الخرائط التي ستحدد ملامح القرن الحادي والعشرين". لكن مارشال لم يقصد أن الساحل منطقة هادئة تنتظر دور البطولة، وإنما العكس تملأ إنه قصد أنها مسرح الحرب الحاضر والمستقبل، وميدان الاستخدام السياسي القائم بين القوى الكبرى، حيث تتقاطع.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لدولتي جديد في افريقيا

قضايا الطاقة والإرهاب والهجرة والتغير المناخي في عقدة جيوبوليتيكية واحدة. وحين نقوم بتفكيك هذه الخريطة إلى عناصرها الأولية، نجد أنفسنا أمام فضاء تتجاوز فيه النزاعات العرقية مع الحروب الأهلية، والإرهاب العابر للحدود مع هشاشة الدولة، والانقلابات العسكرية المتلاحقة مع نمو ديموغرافي متفجر، والفقر المدقع مع تدهور بيئي حاد. وهذه العناصر، حين تجتمع في رقعة جغرافية واحدة، تخلق ما يمكن تسميته بالبيئة الهشة التي تكون جاهزة للتدخلات الأجنبية وللعمل الإجرامي، حيث تجد القوى الكبرى والشركات العسكرية الخاصة وعصابات الجريمة المنظمة أرضا خصبة لتنشط عليها.¹⁴

والمرئى في تحليل مارشال أنه لا يكتفي بوصف خطورة الساحل، بل يذكر القارئ بقاعدة جيوبوليتيكية صارمة مفادها أن "الجغرافيا تحكم البشر أكثر مما يحكم البشر الجغرافيا"¹⁵. وحين نسرد تحضر هذه المقولة في سياقنا الراهن، ندرك أن التعقيد المتراكم في الساحل لا يمكن أن يبقى محصورا في حدوده الجغرافية، بل يتجه شمالا عبر الصحراء الكبرى نحو الجزائر، التي تجد نفسها مكشوفة على هذا الفضاء المضطرب بحدود برية فوق ستة آلاف كيلومتر. ومن هنا تبرز قناعة استراتيجية لا فكاك منها: الساحل الإفريقي مجال حيوي بالغ الأهمية للجزائر، وعمقها الأمني الذي إذا اضطرب اضطرب أمنها معه، وإذا استقر استقرت أيضا، هذه حقيقة الجيوبوليتيكية، التي طالما حاول بعض المحللين إنكارها أو تخفيفها، باتت اليوم بديهية مؤسسية في الفكر الاستراتيجي الجزائري، كما يؤكد الباحث عبد النور بن عنتر في معالجته الأكاديمية المعمقة للبعد الإفريقي للأمن القومي الجزائري.¹⁶

إذا ما هي الاستراتيجية أو المقاربة التي تنتهجها الجزائر تجاه فضاء الساحل الإفريقي، وكيف تدير عقيدتها الأمنية معضلة التعامل مع التهديدات الهجينة تالتي تنبع من فاعلين دولتين وفاعلين غير دولتين في آن واحد؟ وما هي المرتكزات الفعلية لمقاربتها على المستويات الدبلوماسية والتنمية والدفاعية؟ تنطلق المقاربة الجزائرية من تعريف ذاتي للتهديد يتميز عن التعريفات الغربية الكلاسيكية، إذ تتبنى الجزائر مقاربة أوسع تعتبر التهديد كل ما يمس القيم والمبادئ العليا للبلاد. وهذه القيم تشمل

¹⁴ Marshall, Tim. 2015. Prisoners of Geography: Ten Maps That Tell You Everything You Need to Know About

Global Politics. London: Elliott & Thompson

Ibid ¹⁵

¹⁶ بن عنتر، عبد النور. 2016. «البعد الإفريقي للأمن القومي الجزائري». المجلة الجزائرية للسياسات العامة، عدد 11: 37-61

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لدولتي جديد في افريقيا

السيادة الوطنية، والوحدة الترابية، والاستقلال السياسي، والكرامة الإنسانية لشعوب القارة، والحق في تقرير المصير. ومن هذا المنطلق، ينتقل التهديد من خانة المادي إلى خانة المعنوي الذي يمس السيادة والمادي المتشابك الذي يمس الأمن ، حيث يصبح أي مساس بأي قيمة من هذه القيم تهديدا يستدعي ودا سياديا متناسبا.

هذه القراءة الذ اتية للتهديد ليست توفان نظري بل تنبع من خبرة تاريخية مؤلمة. فالجزائر التي خاضت حروباً تحريرية امتدت سبع سنوات ونصف، ودفعت ثمن استقلالها مليوناً ونصف مليون من الشهداء، تعلم جيداً أن المساس بالقيم العليا لا يأتي دائماً من جيوش نظامية تهر الحدد، بل قد يتسلل عبر شبكات اقتصادية، أو حملات إعلامية، أو اختراقات استخباراتية، أو وكلاء محليين. ولذلك، قنت. العقيدة الجزائرية تصنف التهديدات بـ «ثلاثية التهديدات» يميز بين نوعين رئيسيين هما الفاعلون الدولتيون والفاعلون غير الدولتيين، وهو تصنيف يساعد على فهم سلوك الجزائر تجاه أزمات الساحل.¹⁷

ويشمل الصنف الأول كل التدخلات الخارجية التي تطلق من دول معينة وتهدف القضاء الإفريقي بصفة عامة، والساحل بصفة خاصة. ويدخل في هذا الإطار التدخل الفرنسي في مالي عام 2013 عبر عمليتي «سيرفال» و«برخان»، وكذلك الحضور التركي والروسي والصيني المتنامي بأشكال مختلفة. وهذه التدخلات الدولتية، رغم تنوع مصادرها وأهدافها، تتقاطع جميعها في نقطة جوهرية: محاولة فرض رؤية أمنية على الساحة من خارجها، وتخدم مصالح خارجية، ولا تتبع من إرادة شعوب المنطقة. وقد عر الباحث الجزائري عبد النور بن عنتر عن هذا التشخيص بقوله إن «التدخلات قود دائماً إلى المزيد من التآزم والقلقل الأمنية»، وهي مقولة تؤكد صحتها مرة بعد أخرى في كل تجارب التدخل الأجنبي في إفريقيا. أما الصنف الثاني فيشمل التدخلات الخارجية التي تطلق من فاعلين غير دولتيين، أي من شركات ومؤسسات وكيانات لا تفتحي رسمياً لأي دولة بعينها، وتشمل الشركات العسكرية الخاصة، والشركات الأمنية، والشركات الاقتصادية متعددة الجنسيات التي تستحوذ على موارد القارة. والمهم في تشخيص الجزائر لهذه الصنفين أنها لا تعترف بالكيان غير الدولتي كدولة تتعامل معه، بل تعامل مع

¹⁷ حمزة، حسام. 2018. المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي: 1991-2016. أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لدولتي جديد في افريقيا

الدول بالوساطة والإجراءات الدبلوماسية، فيما ترفض رفضاً قاطعاً أي تعامل مباشر مع الفاعلين غير الدوليين.¹⁸

نبدأ من طرح روبرت كابلان في كتابه *The Revenge of Geography* الذي قدم فيه -تصوراً- جيوسياسياً يقوم على أن بعض الدول، بحكم موقعها وتركيبها التاريخية والجغرافية، تحول إلى «دول كابحة» أو محورية بمعنى أن استمرارها متماسكة لا يخدمها وحدها، بل يمنع انهيار فضاء إقليمي كامل. ولا يعني ذلك أن الجغرافيا تصنع المصير بشكل حتمي، بل أنها تفرض حدود الحركة وتحدد كلفة الخيارات السياسية والعسكرية. وضمن هذا المنطق، تبدو الجزائر حالة قريبة جداً من النموذج الذي استخدمه كابلان عند تحليله للمكسيك وعلاقتها بالولايات المتحدة. فالجزائر ليست مجرد دولة كبيرة، بل قتل-مركز الثقل الأمني والسياسي في الساحل وشمال إفريقيا، وأي اهتزاز عميق فيها لن يبقى محصوراً داخل حدودها، بل سيتحول بسرعة إلى موجات متشابكة من الفوضى الأمنية والهجرة غير النظامية وهكك شبكات الضبط الإقليمي.¹⁹

وحيثما تقرب من خريطة الساحل بأدوات الإحصاء والقياس، نكتشف لماذا يصفها مارشال بأنها من أهم خرائط مستقبل العالم. فالأرقام التي يكشفها تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مايو 2025 صادمة في دلالاتها. فمن أصل 193 دولة مصنفة في المؤشر، تحتل دول الساحل التي تعامل معها الجزائر المراتب الأخيرة دون إستثناء: مالي في المرتبة 188 بمؤشر 0.419، والنيجر في المرتبة 189 بمؤشر 0.419، وتشاد في المرتبة 190 بمؤشر 0.416، فيما تقع بوركينا فاسو في حدود المرتبة 185. وعلى مستوى الفقر متعدد الأبعاد، ويعيش أيضاً أكثر من 80% من سكان النيجر في حالة فقر مدقع، ونحو 70% في مالي وبوركينا فاسو وتشاد. كما قلق النيجر أحد أعلى معدلات الخصوبة في

¹⁸ بن عنتر، عبد النور. 2018. «عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية». الدوحة: مركز الجزيرة

للدراسات، 2 مايو.

¹⁹ Kaplan, Robert D. 2012. *The Revenge of Geography: What the Map Tells Us About Coming Conflicts and the Battle Against Fate*. New York: Random House

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لدولتي جديد في افريقيا

العالم بنحو 6.7 طفل لكل امرأة، ويتوقع أن يتضاعف عدد سكان منطقة الساحل من 150 مليوناً حالياً إلى نحو 300 مليون بحلول عام 2050.²⁰

أما على صعيد التهديدات الأمنية المباشرة، فقد كشف مؤشر الإرهاب العالمي الصادر عن معهد الإقتصاد والسلام في مارس 2025 أن منطقة الساحل أصبحت «بؤرة الإرهاب العالمي» بلا منازع، حيث استحوذت على 51% من جميع وفيات الإرهاب في العالم خلال عام 2024، مقارنة بـ 48% في 2023. وإرقع عدد القتلى بسبب الإرهاب في الساحل عشرة أضعاف منذ 2019، فيما سجلت بوركينا فاسو 1,532 قتيلاً في عام 2024 لتحتل المرتبة الأولى عالمياً للسنة الثانية على التوالي، وسجلت النيجر أكبر زيادة في وفيات الإرهاب عالمياً بنسبة 94% لتصل إلى 930 قتيلاً وذلك بحسب التقرير ذاته. وفي ضوء هذه الأرقام، تجد الجزائر نفسها أمام معادلة بسيطة لكنها قاسية: هل تنتظر استيقاظها غداً على جيش من الإرهابيين القادمين من جنوبها، أم على جيش من المهاجرين غير الشرعيين الفارين من الجحيم الذي يعيشونه؟ هذا السؤال البديهي هو ما يفسر اختيار الجزائر منطق التنمية بدلاً عن منطق الجدار العازل، ومنطق الشراكة بدلاً عن منطق الوصاية.²¹

ولأن الجزائر استوعبت بأن "الأمن ليس مرادفاً للقوة العسكرية، فالأمن هو التنمية، ودون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن"، فإنها بنت مقاربتها على فكرة أن عسكرة إفريقيا قيد من تأزيم أوضاعها بدل أن تحلها، وأن البناء التنموي هو الضمانة الحقيقية للأمن. هذا الإدراك المركب للأمن، الذي يدمج المادي بالتنموي والقيمي، هو ما يجعل المقاربة الجزائرية متميزة بنيوياً عن المقاربات الغربية في الساحل.²²

بما أننا وضحنا الوضع في منطقة الساحل الإفريقي سننتقل إلى القاعدة الجوهرية له التي يمكن تلخيصها في عبارة واحدة :

²⁰ :

United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report 2025: A Matter of Choice – People and Possibilities in the Age of Artificial Intelligence* (New York: UNDP, 2025), HDI rankings, <https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2025>.

Institute for Economics and Peace. 2025. *Global Terrorism Index 2025: Measuring the Impact of Terrorism*.²¹

Sydney: IEP

McNamara, Robert S. 1968. *The Essence of Security: Reflections in Office*. New York: Harper & Row²²

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

الجزائريون كف مبادئها مع نص - سوراتها وإمكاناتها. هذه الجملة، تحمل عمقا نظريا يستحق للتوقف عنده. فالمبادئ بحد ذاتها قد تكون جامدة، والإمكانات قد تكون محدودة، والتصورات قد تكون قاصرة. لكن نقطة قوة هاته المقاربة تكمن في القدرة على إيجاد التوازن بين هذه العناصر الثلاثة، فالعقيدة الأمنية الجزائرية، تستجيب لحاجات الواقع دون التفريط في الثوابت.²³

وتستند هذه العقيدة إلى منظومة من المبادئ تحولت مع مرور الزمن إلى ثوابت لا تتزحزح، وهي عشر مبادئ متشابكة أولها التمسك بالشرعية الدولية، وثانها الإنخراط في كل الآليات الدولية لضبط التسليح، وثالثها السيادة كمبدأ مقدس، ورابعها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وخامسها رفض التدخل الأجنبي، وسادسها عدم تدخل الجيش الجزائري خارج حدود البلاد، وسابعها رفض الخيار العسكري وتفضيل التسوية السلمية، وثامنها مساندة حركات التحرير، وتاسعها عدم اللجوء إلى القوة، وعاشرها استقلال أمني بعيدا عن أي مظلة خارجية أو وجود أجنبي على أراضيها، ولعل أبلغ شاهد على رسوخ هذه المبادئ هو ما حدث في عام 2013 حين طبقت روسيا من الجزائر منحها تسهيلات بحرية في موانئها مقابل مزايا عسكرية، فجاء الرد الجزائري قاطعا بالرفض، متذريا بمبدأ السيادة وحسن الجوار، والسابقة التاريخية لهذا الرفض تعود إلى أواخر الستينيات، حين طب الاتحاد السوفيتي من الجزائر منحه تسهيلات عسكرية بحرية، فجاء الرد بنفس الحزم: {الجزائر لم تهم بإجلاء القواعد العسكرية الأجنبية من أراضيها لإستقبال أخرى}، وفعلا منذ إجلاء آخر القواعد الفرنسية بين 1967 و1970 من رغان وكولومب-بشار والمرسى الكبير وبوصفر، لم تستقبل الجزائر أي قوة أجنبية على أراضيها حتى يومنا هذا، وهذا سجل سيادي يفخر به الجزائريون.²⁴

ومن بين كل هذه المبادئ، يبرز مبدأ «مزدوج» يمكن إعتباره روح العقيدة الجزائرية وجوهرها وهو: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم شقوقات جزائرية خارج الحدود. وعلى أساس هذا المبدأ، رفضت الجزائر التدخل في ليبيا وسوريا واليمن ومالي رغم الضغوط الكبيرة التي تعرضت لها، ورفضت

²³ بن عنتر، عبد النور. 2018. «عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية». الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2 مايو.

²⁴ بن عنتر، عبد النور. 2018. {عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية}. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2 مايو.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لدولتي جديد في افريقيا

المشاركة في القوة العربية المشتركة، ورفضت الانضمام إلى {التحالف الإسلامي ضد الإرهاب} بقيادة سعودية، ورفضت الانضمام إلى مجموعة الساحل الخمسة {G5 Sahel} أو إلى قوتها المشتركة. هذا الرفض لم يكن مجرد إنكفاء ، بل كان تطبيقاً لمبدأ القاعده {الأمن الإفريقي بإدارة إفريقية}، التي تختصر روح المقاربة الجزائرية

ننتقل من الحديث عن مبادئها إلى المقاربة في شقها الدبلوماسي :

تتمتع الجزائر في مركزها الدبلوماسي وسائل ناعمة تكيّفها حسب مبادئها الثابتة. فالدبلوماسية الجزائرية تستند إلى مفهوم القوة الناعمة الذي طوره جوزيف ناي في كتابيه {القوة والاعتماد المتبادل} مع روبرت كيوهان، لكنها تصيف إليه طبقة عميقة من المبادئ تجعلها متميزة في منطقة لا تعرف التراجع في التعامل مع الحلفاء والخصوم.

تبع القوة الناعمة الجزائرية من ثلاثة مصادر متكاملة: المصدر التاريخي المتمثل في إرث ثورة التحرير الذي يجعل الجزائر مرجعاً معنوياً لكل الشعوب المناضلة، والمصدر الثقافي المتمثل في التفاعل الحضاري العريق بين شمال إفريقيا وغربها عبر طرق التجارة والحج والعلم، والمصدر الروحي المتمثل في امتداد الطرق الصوفية الكبرى من الزوايا الجزائرية إلى أعماق إفريقيا الغربية.²⁵

ومن أبرز التكتيكات في هذا المركز تأطير النخب الإفريقية عبر شبكة واسعة من المبادرات. فعلى صعيد المنح الدراسية، كشف وزير الخارجية أحمد عطاف أمام الدورة الرابعة والأربعين للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي في أديس أبابا في فبراير 2024 أن الجزائر {سأهت منذ استقلالها في تكوين ما لا يقل عن 65 ألف طالب إفريقي} ، وأنها تمنح سنوياً {أزيد من 2000 منحة دراسية و 500 منحة للتكوين المهني} (عطاف 2024). ولهذه الأرقام دلالة أكبر من مجرد إحصائيات، فالـ 65 ألف خريج إفريقي من الجامعات الجزائرية ينتشرون اليوم في كل بلدان القارة بصفتهم وزراء ومهندسين وأطباء وأكاديميين وضباط ورجال أعمال، يحملون معهم ذكرى الجامعة الجزائرية التي فتحت لهم أبوابها بلا مقابل ولا

²⁵ بن عنتر، عبد النور. 2018. {نفس المرجع}

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

شروط سياسية. هذه الشبكة من النخب المتخرجة هي ما يسميه المتخصصون «الجسر الناعم» الذي يمسح بين الجزائر والقارة علاقة لا يستطيع أي قوة اقتصادية أن تشتريها بالمال.²⁶

وإلى جانب المنح الدراسية، طورت الجزائر شبكة واسعة من البعثات المتبادلة والتعاون المؤسسي. فأكاديمية الدراسات الدبلوماسية في الجزائر العاصمة تستقبل سنوياً دفعات من الدبلوماسيين الأفارقة الشباب، وكلية الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة تستقبل عشرات الطلبة من السنغال ومالي ونيجيريا والنيجر، فيما تشط لجان الصداقة للولما نية في تنظيم الزيارات وقاد الخبرات كما أنشأت الجزائر «الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية» (AICA) بمرسوم رئاسي صادر في 12 فبراير 2020، ووكلتها بميزانية قدر بنحو مليار دولار لتمويل المشاريع التنموية في الصحة والمياه والتعليم في الدول الإفريقية الشقيقة، وقد بدأت الوكالة فعليا في تجسيد مشاريعها في مالي والنيجر وبوركينا فاسو.²⁷

أما الأداة الثانية التي تميز الدبلوماسية الجزائرية، فهي الوساطة عبر الطوق الصوفية، وهي أداة لا تملكها أي دولة أخرى في القارة بهذا الحجم. فالقصة التي سجلتها جانية التي تأسسها الشيخ سيدي أحمد التـ جاني المولود في عين ماضي بولاية الأهواط الجزائرية عام 1737، وتشر اليوم في السنغال ونيجيريا ومالي والنيجر وموريتانيا وتجمع عشرات الملايين من المريدين. وملك الجزائريون هؤماوا في الطريقة القادرية المنسوبة إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني التي لها إمتداد قوي في غرب إفريقيا، وفي الطريقة البلقايدية الجزائرية الأصل التي تشر في موريتانيا ومالي. هذه الطوق الثلاثة جانية والقادرية والبلقايدية تشكل مجموعها شبكة روحية لا تستطيع أي سفارة صديعها، ولا تستطيع أي منحة شرائها. وهي أدوات الوساطة التقليدية او كما تعرف بالدبلوماسية الإجتماعية، التي تجلت في أبهى صورها حين طلق المليون على الرئيس الجزائري الأسبق عبد العزيز بوتفليقة لقب «عبد القادر المالي» تقديرًا واحترامًا لجهوده في

²⁶ السيد أحمد عطا ف (وزير الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج)، كلمة ألقاها خلال الدورة العادية الرابعة والأربعين للمجلس

التنفيذي للاتحاد الإفريقي، أديس أبابا، فبراير 2024، نقلا عن الإذاعة الجزائرية، 14 فبراير

<http://news.radioalgerie.dz/ar/node/40614>.2024

Aljazeera. 2023.²⁷ "لماذا خصصت الجوائز مليار دولار لتمويل المشاريع في إفريقيا؟". Doha, 1 March.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

رعاية السلم في بلدهم على مدى عقود طويلة، وهو لقب لا يمنح إلا بحب شعبي صادق لا متطوع. المؤسسة الدبلوماسية الرسمية صنيعة.

وقد بلغت هذه الدبلوماسية ذروتها في الوساطة الجزائرية بين السلطات المالية وحركات أزواد التي تجت بتوقيع {اتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر}، في 15 مايو و20 يونيو 2015 باماكو، حيث وقعت الحكومة المالية والحركات الموالية لها في 15 مايو، ثم انضمت إليه تنسيقية حركات أزواد (CMA) في 20 يونيو من نفس العام²⁸. ورغم أن السلطات الإنتقالية المالية أعلنت في 25 يناير 2024 إنهاء هذا الاتفاق بشكل أحادي، فإن قيمته الرمزية تبقى قائمة بصفته أول اتفاق سلام إفريقي شامل توعاه قوة إقليمية إفريقية بمعزل عن المظلة الفرنسية والأممية.

وفي عهد الرئيس عبد المجيد تبون، تواصلت هذه الدبلوماسية عبر مبادرات شخصية لكفائه. التاريخي مع نظيره النيجري عبد الرحمن تيان في 16 فبراير 2026 بالجزائر العاصمة، الذي وضع حدا لعشرة أشهر من التوتر الدبلوماسي ووضع خط الغاز العابر للصحراء على سكة الإنجاز العملي بعد شهر رمضان من العام نفسه²⁹.

ننتقل من الشق الدبلوماسي إلى التنموي فالمرتکز التنموي هو جوهر المقاربة الجزائرية وحركها الأساسي، لأنه لا يوجد أمن دون تنمية، ولا تنمية دون أمن. وقد صاغت الجزائر هذا في معادلة نظرية بسيطة وعميقة في آن واحد: حوالي 70 % تعاون مع دول الساحل، و30 % منافسة حكومة بقواعد متفق عليها، هذه النسبة لم تأت إعتباط بل تعكس فهما عميقا لطبيعة العلاقات الدولية. فمن جهة، لا يمكن إلغاء التنافس بين الدول لأنه جزء من الطبيعة السياسية ومحرك للإبتكار والتطوير، ومن جهة أخرى

ReliefWeb. 2018. "Memorandum on the Implementation of the Agreement on Peace and Reconciliation in Mali Emanating from the Algiers Process, Signed on 15 May and Finalized on 20 June 2015 at Bamako." UN Security Council, 31 January

Xinhua. 2026. "Algeria, Niger Vow to Deepen Ties with Gas Pipeline Relaunch." 17 February

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لدولتي جديد في إفريقيا

يمكن إدارة هذا التنافس بحكمة حتى لا يتحول إلى صراع مدمر. وهذا ما يعرف بـ {الخيمة الكبيرة}، حيث . تشابك المصالح إلى درجة تجعل تكلفة الصراع تُلَى بكثير من تكلفة التعاون.³⁰

وأول تكتيك في المركز التنموي هو فتح قنوات الحوار لإذابة الفوارق العرقية والصراعات الإثنية. فالنزاعات بين الأزاود والمسلمين والمسيحيين في مالي والنيجر، والنزاعات بين الفولاني والدوغون والبابامبارا، . لا يمكن أن تحل بالسلح و حده، بل تطلب حوارا عميقا وصبوراً يعيد للجميع شعور الانتماء إلى وطن واحد. ولذلك، فتحت الجزائر قنوات الحوار في كل اتجاه، فأحتضنت إتفاقيات السلم بين السلطات المالية وحركات أزواد منذ عام 1991، وتوسطت بين موريتانيا والسنغال في أزمتها، وبين مالي والنيجر، . وعرضت وساطتها في النزاعات الداخلية لليبيا والسودان. وتستند هذه السياسة إلى قناعة بأن الحوار والتعاون سيذيبان الفوارق والصراعات الإثنية باتجاه وحدة وتكامل وإندماج إفريقيا.

أما التكتيك الثاني فهو تشجيع السوق الإفريقية وإن دماج الاقتصاد. فعلى صعيد الإقتصاد، . تشجيع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) التي دخل التداول التجاري تحت مظلتها حيز التنفيذ في يناير 2021. وتدفع الجزائر بإستثمارات متزايدة في منطقة الجنوب لتحقيق نوع من التنمية المدفوعة استراتيجيا لمساعدة هاته الدول الحبيسة، ومن أبرز هذه المشاريع في الجنوب الجزائري وفي منطقة الساحل: المشاريع الفلاحية الكبرى في تيميمون وأدرار التي تستفيد منها دول الجوار، ومشاريع الكهرباء الريفية في مناطق الحدود الجنوبية، ومشاريع المياه التي تستفيد منها قوافل الرحل عبر الحدود. كما ألغت الجزائر في 29 مايو 2013 ديونا مستحقة على 14 دولة إفريقية في الاتحاد الإفريقي بقيمة 902 مليون دولار، وكانت موريتانيا أكبر المستفيدين بإسقاط 250 مليون دولار من ديونها، وذلك بحسب البيان الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية الذي صدر بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية.³¹

: 30

بعثة الجزائر الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك. "الجزائر عضو مجلس الأمن." تاريخ الوصول

22 ماي 2026. <https://pmnewyork.mfa.gov.dz/ar/bilateral-relations/security-council/algeria-to-unsc>.

Ahram Online. 2013. "Algeria Cancels \$902 mn of African Countries' Debts." Cairo, 29 ³¹

May. <https://english.ahram.org.eg/News/72677.aspx>

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

غير أن المشروع التنموي الأكبر في المقاربة التنموية الجزائرية، هو مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء (TSGP). ويربط هذا المشروع التاريخي حقول الغاز في دلتا نهر النيجر جنوب نيجيريا بالشبكة الجزائرية، وصولاً إلى أسواق أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط. ويبلغ الطول الإجمالي للمشروع 4128 كيلومتراً موزعة على ثلاث دول: 1037 كيلومتراً في نيجيريا، و841 كيلومتراً في النيجر، و2310 كيلومتراً في الجزائر، بطاقة تصدير سنوية تبلغ 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي وبتكلفة إجمالية قدر بـ13. مليار دولار. وقد دخل المشروع مرحلة حاسمة في 12 فبراير 2025 حين اجتمع وزير الطاقة الجزائري محمد عرقاب ووزير الدولة لشؤون البترول والغاز النيجيري إكبيريكبي إيكبو ووزير البترول النيجيري صحابي عومارو في الجزائر، ووقعوا ثلاث إتفاقيات لتسريع الإنجاز، وقد بلغ الشق النيجيري من المشروع نسبة إنجاز فوق 70% بحلول مطلع 2026، فيما أُلننت نيجيريا في ديسمبر 2025 إتمام لحام جزء مهم من قطاعها، وانتقل المشروع إلى مرحلته العملية في الأراضي النيجرية بعد شهر رمضان من عام 2026، . وحين يكتمل هذا المشروع بحلول عام 2027 كما هو متوقع، فإنه لن ينقل الغاز فحسب، بل سينقل معه شبكة معقدة من المصالح المتبادلة بين دول شمال وغرب إفريقيا، تجعل أي هكير في الصراع المسلح ضوياً. من العبث الاقتصادي، لكن هل يخدم هذا المشروع الأطراف الخارجية الموجودة في الساحل والتي تعرقل سيره بسبب أمنها الطاقوي³²

وفي هذا الصدد إنطلق أيضاً مشروع إنجاز الطريق الرابط بين تندوف (الجزائر) والزويرات (موريتانيا)، وهو مشروع إستراتيجي يبلغ طوله حوالي 840 كيلومتراً وينجز من قبل 10 مؤسسات جزائرية، لأول مرة منذ إستقلال البلاد. وقد لُطيت الأولوية القصوى لهذا المشروع في إجتماع عمل ترأسه الرئيس عبد المجيد تبون، حيث تم التشديد على تسريع وتيرة العمل عبر نظام دون انقطاع، ويعمل هذا الطريق على إنشاء منطقة تجارة حرة على الحدود، مع إعفاءات ضريبية وإجراءات جمركية مبسطة، ويهدف إلى تعزيز التبادل التجاري، وربط الجزائر بالأسواق الإفريقية عبر موريتانيا، وتأمين المناطق الحدودية عبر التنمية الاقتصادية، وقد وقعت إتفاقية المشروع في ديسمبر 2021، في إطار زيارة الرئيس.

Xinhua News Agency, "Algeria, Niger Vow to Deepen Ties with Gas Pipeline Relaunch," February 17, :³² 2026, <https://english.news.cn/20260217/61082222bcca5431780c3429d02454e5f/c.html>.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

الموريتاني للجزائر، مما يعكس عمق العلاقات بين البلدين ورؤيتهما المشتركة للربط الإقليمي كركيزة للأمن والتنمية.³³

وقد أعلن الرئيس عبد المجيد تبون في إفتتاح المعرض الرابع للتجارة البينية الإفريقية في سبتمبر 2025، عن استعداد الجزائر لفتح موانئها البحرية ووضعها تحت تصرف الدول الإفريقية الحبيسة، حيث عرضت رسمياً على تشاد ومالي والنيجر وبوركينا فاسو الاستفادة من ميناء جن جن التجاري بولاية جيجل.

أما عن آخر شق في المقاربة وهو الدفاعي : «يمثل المرتكز الدفاعي تجسيدا عمليا لمنطق العقيدة الجزائرية القائم على الدفاع لا الهجوم، والردع لا التدخل، والشراكة لا الوصاية وتكثف في هذا المرتكز مبادئها الكبرى وعلى رأسها مبدأ عدم التدخل خارج الحدود ومبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي. للدول ، وقد عزز الفريق الأول سعيد شنقريحة، الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني ورئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، عن هذا المبدأ بصياغة بليغة خلال إشرافه على الندوة الوطنية المنعقدة في 25 مايو 2025 بنادي الجيش الوطني في الجزائر العاصمة، تحت عنوان «الساحل الإفريقي: التحديات الأمنية والتنمية في ضوء التجاذبات الجيوسياسية في المنطقة» ، حيث أكد التزام الجزائر بمبادئها الثابتة القائمة على حسن الجوار واحترام سيادة الدول ووحدتها، وكذا هضيلها للمقاربات السلمية المبنية على الحوار في حل الأزمات» . وأوضح الفريق الأول أن الجزائر تحرص دائما على تقديم يد المساعدة لبلدان الجوار من خلال برامج تعاون عسكري متعددة الأشكال، لا سيما في إطار لجنة الأركان العملياتية المشتركة، مع الإحترام.

33 :

سفارة الجزائر في أكرا. "رئيس الجمهورية يؤكد على السرعة القصوى في إنجاز مشروع طريق تندوف-الزويرات." تاريخ الوصول [24ماي2026]-<https://embaccra.mfa.gov.dz/ar/news-and-press-releases/tindouf-zouerate-road-president-tebboune-calls-to-accelerate-project>.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

الكامل لسيادة كل دولة، فكما أشرت العقيدة الدفاعية الجزائرية ليست هجومية، ولا تقوي الإنخراط في منطق الحملات العسكرية الخارجية.³⁴

المرتكز الدفاعي للمقاربة ليس فقط صد أو إنتظار إقتراب التهديدات بل يتمثل بالعديد من الأشياء . التي تقوم بها الدولة الجزائرية كتأطير للنخب العسكرية الإفريقية في الأكاديميات الجزائرية، و قتل المدرسة العسكرية متعددة التخصصات بشرشال التي أصبحت لهم مؤسسة لتكوين الضباط في المنطقة المغاربية والساحلية والواجهة الأبرز للتأطير العسكري . فقد تخرج منها على مدى عقود طويلة آلاف الضباط من بلدان الساحل، ومنهم قيادات عسكرية طُبِحت لاحقاً في مواقع مسؤولية في جيوش بلدانها، وإلى جانب هاته المدرسة هناك أكاديميات أخرى مثل المدرسة العليا للإشارة بسيدي بلعباس، التي تقدم تدريبات في الحرب الإلكترونية، ومدارس الأسلحة الخاصة المختلفة.

أما الإطار المؤسسي الأبرز للمركز الدفاعي، فهو لجنة الأركان العملياتية المشتركة الم - معروفة ب : Comité d'État-Major Opérationnel Conjoint واختصارها CEMOC، تأسست هذه اللجنة في أبريل 2010 بمدينة قنارست في أقصى جنوب الجزائر بمبادرة جزائرية، وضعت أربع دول مؤسدة هي الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر³⁵. ومقرها قيادة الناحية العسكرية السادسة بتمنراست، وتجسد هذه اللجنة المبدأ - ركزي في الفكر الأمني الجزائري وهو {أفرقة الحلول الأمن الإفريقي بإدارة إفريقية}، وقد عقدت اللجنة جلسة إستثنائية في 28 نوفمبر 2023 بالمركز الوطني للجيش ببني مسوس، انتقلت فيها الرئاسة الدورية لمجلس رؤساء الأركان من النيجر إلى الجزائر بقيادة الفريق أول سعيد شنقريحة.

والمهم في فلسفة CEMOC أنها تستخدم خبراتها المكتسبة من العشرية السوداء لمساعدة دول الساحل، ف الجزائر التي خاضت حروباً شاملة ضد الإرهاب خلال العشرية السوداء بين 1991 و2002 واكتت خبرة إستخباراتية وميدانية لا يستهان بها، إ عترفت بها حتى الأجهزة الأمنية الغربية الكبرى، وقد

³⁴ شنقريحة، سعيد. 2025. كلمة نائب وزير الدفاع الوطني ورئيس أركان الجيش الوطني الشعبي في الندوة الوطنية «الساحل الإفريقي:

تحديات الأمن والتنمية في ضوء التنافسات الجيوسياسية». نادي الجيش الوطني، الجزائر العاصمة، 25 مايو. متاح

على: www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/an/2025/mai/cem25052025an.php

³⁵ Sénat français. 2013. "Sahel: Pour une approche globale." Rapport d'information n° 720, Commission des affaires étrangères. Paris: Sénat, 3 juillet

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

كشف المركز الإفريقي للدراسات الاستراتيجية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية أن "الوحدات المتخصصة الأمريكية إستفادت من الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب في الصحراء الكبرى عبر سلسلة من اللقاءات. الت - قنية وللتبادل المعلوماتي، وهذا يؤكد أن الإسترات يجيات الدفاعية الجزائرية ثت من تجربة عملية سابقة. وناجحة، لا من فروض نظرية مستوردة من خارج المنطقة.³⁶

ويجد هذا التكتيك سنداً نظرياً لمحق في فكر ألفريد ماهان، الذي صاغ في كتابه الكلاسيكي «تأثير القوة البحرية على التاريخ» الصادر عام 1890 قاعدة أساسية مفادها أن "الدولة الكبيرة في حجمها يجب أن تكون قوية في تسليحها لحماية ذاتها وحلفائها"، وقد طبقت الجزائر هذه القاعدة على مدى عقود، حيث بلغ إنفاقها العسكري في عام 2024 ما قيمته 21.8 مليار دولار بزيادة قدرها 12% عن السنة السابقة، مما جعلها أكبر منفق عسكري في إفريقيا بحسب آخر تقرير لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، وشكّل هذا الإنفاق نسبة 21 % من إجمالي الإنفاق الحكومي الجزائري، وهو ليس تسليحاً موجهاً ضد أحد، بل درعاً حيي حدوداً فوق ستة آلاف كيلومتر مع دول تعيش حالة عدم استقرار مزمنة. وقد تجت هذه القدرات الدفاعية بعمليات نوعية، كلك التي أعلنت عنها وزارة الدفاع الوطني في 2022 حين تم توقيف 371 عنصراً من عناصر الدعم للجماعات الإرهابية وإسترجاع 623 قطعة سلاح مختلفة على الحدود الجنوبية، وكذلك إسقاط الجيش الجزائري لطائرة مسيرة قادمة من مالي في أبريل 2025، مما يمسد قدرة الردع العملية للجيش الوطني الشعبي.^{37 38}

والمرجعية التاريخية أيضاً مكسب للمنطق الدفاعي الجزائري إذ لا يستقيم فهم المقاربة الجزائرية الراهنة دون إستحضار الرصيد التاريخي العريق للجزائر في القارة. فالجزائر التي خاضت لثول ولأى ثورة - تحريرية في تاريخ القارة بين 1954 و1962، تحولت بعد إستقلالها إلى محتضنة لحركات التحرر في القارة

: 36

وزارة الدفاع الوطني، CEMOC "اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة"، أكتوبر 2022، تاريخ الوصول، {23 ماي

{2026. https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/an/2022/octobre/cem13102022an.php.

Mahan, Alfred Thayer. 1890. The Influence of Sea Power upon History, 1660-1783. Boston: Little, Brown and ³⁷

Company. PP. 25-42

SIPRI. 2025. SIPRI Yearbook 2025: Armaments, Disarmament and International Security. Oxford: Oxford ³⁸

University Press

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لدولتي جديد في إفريقيا

بأسرها، ففي ستينيات وسبعينيات القرن الماضي إ سقضافت الجزائر مقاتلين من لُغولا وموزمبيق وغينيا .
بيساو والرأس الأخضر وجنوب إفريقيا وزمبابوي وناميبيا، وقرتهم في معسكراتها، ومنحتهم جوازات سفر
جزائرية ودعمًا سياسيًا على المنابر الدولية.

وتمر شواهد هذا الإلتزام التاريخي هو أن نيلسون مانديلا، الزعيم الجنوب إفريقي الأيقوني، تلقى .
تدريبه العسكري الأول من جهة التحرير الوطني الجزائرية في ، وحين فرج عنه في 11 فبراير 1990 بعد
سبعة وعشرين علما من السجن، جعل من الجزائر أول وجهة دبلوماسية يزورها خارج بلده، فهبط في مطار
هواري بومدين يوم 16 مايو 1990 . وطلق عبارته الشهيرة التي ما زالت تتردد في المؤتمرات الأكاديمية: .
" الجيش الجزائري صنع من رجالاً وقد ظل مانديلا حتى وفاته يعتبر الجزائر «المرجعية الرمزية» للحركة
التحررية الإفريقية، هذا الرصيد التاريخي لا يزال يخدم الجزائر اليوم في علاقاتها مع جنوب إفريقيا وغيرها
من دول التحرر، ويكسبها موقعا معنويا لا . تستطيع أي قوة أجنبية مجاراته. 39 40

ينتهي تحليلي إلى أن المقاربة الأمنية الجزائرية في الفضاء الإفريقي تمثل نموذجا يستحق الدراسة في
الفكر الاستراتيجي ، فالجزائر حين قرأت خريطة الساحل بعين الجيوبوليتيك ، أدركت أنها أمام عمق أمني لا
يمكن التغريط ف . به، وأن منها ولمن الساحل وجهان لعملة واحدة. ومن هذا الإدراك العميق، طورت مقاربة
ثلاثية الأبعاد تجمع بين الشلل دبلوماسي القائم على القوة الناعمة والم بدئية الصلبة، والشق ق التنموي .
القائم على التعاون ، والشق الدفاعي القائم على الردع لا الهجوم وعلى الشراكة لا الوصاية.

وقد ثبت التحليل أن هذه المقاربة ليست وليدة الظرف الراهن، بل هي نتاج تراكم تاريخي مستمر
منذ إستقلال الجزائر عام 1962، زادخبرة مع العشرية السوداء في تسعينيات القرن الماضي، وانتقل إلى
لحظته الراهنة في بيئة جيوسياسية بالغة التعقيد، وقد راكمت الجزائر طوال هذه العقود رصيدا من
الفضائل الم «وثة: 902 مليون دولار ديونا ألغتها على 14 دولة إفريقية، وأكثر من 2000 منحة دراسية
سنويا للطلبة الأفارقة، و 65 ألف خريج إفريقي من جامعاتها منذ الاستقلال، ومليار دولار خصصته لوكالة .

Nelson Mandela Foundation. 2012. "Nelson Mandela's Military Training." Johannesburg, 39

.November. <https://www.nelsonmandela.org/news/entry/nelson-mandelas-military-training>

New Lines Magazine. 2024. "How Algeria Became a Home to Africa's Guerrillas, Anti-Fascists and Liberators." 28 40

.June. <https://newlinesmag.com>

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

AICA، و4128 كيلومترا من خط الغاز العابر للصحراء بنسبة إنجاز متصاعدة في شقه النيجيري. بلغت 70% بحلول مطلع 2026، فضلا عن إنفاق دفاعي بلغ 21.8 مليار دولار سنة 2024 لحماية ستة آلاف كيلومتر من الحدود.

وكما لخص الفريق أول سعيد شنقريحة في ندوة 25 مايو 2025 العقيدة الجزائرية بقوله إن الجزائر ستظل، رغم محاولات بث الإضطراب حول دورها المحوري في المنطقة، عاملا فاعلا للأمن والسلام في الساحل، فإن الجزائر التي اختارت أن تبني ثمنها بالتعاون لا بالهيمنة، وبالتنمية والسيادة والدفاع المشترك في تعاملها معدياتها الأمنية المستقبليّة نموذج للحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية.^{41 42}

إلى جانب المقاربة الجزائرية برز "الأفريبول" (AFRIPOL) كآلية للإتحاد الأفريقي للتعاون الشرطي، ليؤسس، لتعاون أمني ذو هيكل عميقة، وهي خضوعه للإرادة السيادية الجماعية لأفريقيا، وإحترامه لسيادة الدول وعدم تدخله في شؤونها الداخلية، فضلا عن كونه يعالج جذور للجريمة وليس أعراضها العسكرية فقط.

بما أنه مؤسسة تابعة للإتحاد الأفريقي، فإنه يستمد شرعيته من النظام الأساسي الذي إعتمه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفارقة عام 2017، هذا التأسيس يخلق تم ايزا جوهريا عن الشركات الأمنية الخاصة، فبينما تسعى الأخيرة للإستفادة من إستمرار النزاع لضمان تجديد عقودها المربحة، يعمل الأفريبول على تجفيف منابع التهديد بشكل مؤسسي مستدام.⁴³

ولم يقتصر عمل الأفريبول على التنسيق النظري، بل إلى عمليات شرطية عبر الحدود حققت نتائج جيدة ميدانيا، فقد أسفرت العملية المشتركة (Catalyst) بين الأفريبول والإنتربول (تموز-أيلول 2025) في ست دول أفريقية عن إعتقال 83 شخصا وتحديد 160 فردا مرتبطا بتمويل الإرهاب، والأهم هو ضبط

⁴¹ McNamara, Robert S. 1968. The Essence of Security: Reflections in Office. New York: Harper & Row. p. 149

⁴² شنقريحة، سعيد. 2025. كلمة نائب وزير الدفاع الوطني ورئيس أركان الجيش الوطني الشعبي في الندوة الوطنية «الساحل الإفريقي: تحديات الأمن والتنمية في ضوء التنافسات الجيوسياسية». نادي الجيش الوطني، الجزائر العاصمة، 25

ماي 2026: www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/an/2025/mai/cem25052025an.php

⁴³ African Union : "Statute of the African Union Mechanism for Police Cooperation (AFRIPOL)" (أديس أبابا: الاتحاد

الأفريقي، 2017)، المادة الثانية.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

أكثر من 260 مليون دولار من الأموال غير المشروعة المرتبطة بالجماعات الإرهابية.⁴⁴ إن استهداف الشبكات المالية للإرهاب يعتبر ضربة استراتيجية أعمق بكثير من مجرد الاشتباك المسلح، لأنه يقتلع الجذور الاقتصادية للعنف، وهو ما تعجز الشركات العسكرية الخاصة عن فعله لانعدام صلاحياتها الجنائية والضريرية. كما أسفرت العملية السيبرانية المشتركة في 19 دولة (أيلول-تشرين الأول 2025) عن اعتقال 1,005 مشتبه بهم وتفكيك بنى تحتية إجرامية، في حين أسفرت عملية "OTAPI" (تشرين الأول 2024) عن إنقاذ ضحايا الاتجار بالبشر وضبط أسلحة ومخدرات. هذه الأرقام تؤكد أن الأمن الفعال، يعني بالاستخبارات والتنسيق المؤسسي، وليس بقوة نيران المرتزقة.⁴⁵

إن فهم نجاح الأفربول يبقى ناقصا دون إستعراض الدور المحوري للجزائر، التي لم تكتف برفض التدخلات الخارجية فحسب، بل بادرت بديلا عنه بتبادل الخبرات فبعد النظر الجزائري تجلى في إدراكها المبكر بأن إسكات بنادق المرتزقة لا يعني تحقيق الأمن، وأن إستئجار الشركات الأمنية هو مجرد حل مؤقت عن الإشكال الحقيقي الذي هو غياب السيادة المؤسسية، وقد أثبتت التطورات اللاحقة في مالي والنيجر. الرؤية الجزائرية، حيث تحولت الشركات المستأجرة إلى كيان داخل الدولة، وزادت من عزلة المنطقة دوليا. دون أن تحقق إستقرارا ملموسا.

بدأ المسار المؤسسي للأفربول بفضل المبادرة الدبلوماسية والأمنية الجزائرية، تحديدًا في المؤتمر الإقليمي الأفريقي الثاني والعشرين للإنتربول المنعقد في وهران (سبتمبر 2013)، والذي شهد إجماع قادة الشرطة الأفارقة على ضرورة تأسيس آلية قارية، ووجت هذه الجهود بـ "إعلان الجزائر" (فبراير 2014) الذي تبناه كبار مسؤولي الشرطة الأفارقة، والذي إعتدله لاحقًا المجلس التنفيذي للإتحاد الأفريقي في قمة مالابو، ولترجم الجزائر إلتزامها العميق بهذا النموذج، وفرت المقر الدائم للأفربول في الجزائر العاصمة (بن عكنون)، وهو مجهز ببنية تحتية متطورة تضم 28 مكتبًا وقاعتي إجتماعات وأنظمة اتصالات آمنة، وهو ما يمثل ركيزة مادية، لم يقتصر الدور الجزائري على الاستضافة اللوجستية، بل تقدمه بتبني خطاب.

⁴⁴ Africa.com، "Interpol, Afrapol Bust Terror Financing Network"، 16 أبريل 2026.

⁴⁵ الإنتربول، "برنامج الإنتربول لدعم الاتحاد الأفريقي فيما يتصل بأفربول (ISPA)"، 22 ماي

2026. <https://www.interpol.int/ar/3/Our-partners/3/1>.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لدولتي جديد في افريقيا

سيادي رفيع المستوى يحذر صراحة من وهم الأمن المستورد. وقد تجلّى ذلك بوضوح في مواقف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي أكد في أكثر من مناسبة أن "الأمن الأفريقي لا يمكن أن يصنع من الخارج، وأن الحلول الاستعجالية المستوردة، سواء عبر الشركات العسكرية الخاصة أو عبر التدخلات الأجنبية المباشرة، لم تجلب للقارة سوى الدمار والتبعية". لقد أدركت القيادة الجزائرية، استناداً لتجربتها التاريخية، أن تفويض احتكار العنف المشروع لجهات أجنبية ربحية هو انتهاك سيادي، وهو ما أثبتته عملياً. انهيارات الجيوش في الساحل بعد ربط مصيرها بمرتزقة لا يدينون بالولاء إلا للمال.⁴⁶

وقد عكس هذا الموقف المبدئي أيضاً في تصريحات المدير التنفيذي المكلف للأفريبول، السيد اللواء جلال الدين شلبة، خلال زيارته الأخيرة للجزائر، فلقد صرح بوضوح وإمتنان أن الجزائر لم تكن مجرد دولة مضيفة، بل هي المهندس الحقيقي لإستقلالية القرار الأمني الأفريقي، فلقد وفرت البنية التحتية التي تحمي من الضغوط الخارجية، وأثبتت أن أفريقيا قادرة على حماية نفسها بأيدي أبنائها عندما تتوفر الإرادة السيادية الحرة لأنها إستثمرت في بناء "درع مؤسسي" (أفريبول) لردع التهديدات اللاتماثلية في المنطقة تتجه هذه الآلية نحو "تحول مؤسسي كبير في أعقاب موافقة جميع الدول الأعضاء، في الجمعية العامة الإستثنائية في نوفمبر 2024، على تنفيذ إصلاحات هيكلية وتعديل النظام الأساسي لمركز أبحاث الشرطة الأفريقية، بهدف تحويل هذه الآلية إلى هيئة كاملة الصلاحيات، وتعزيز قدراتها ومساهماتها الفعالة في البنية الأمنية لأفريقيا.⁴⁷

وبالنظر للمسار الدبلوماسي الجزائري نلاحظ أن الجزائر لم تكتف بالرفض القاطع للتدخلات الخارجية ، بل خاضت معركة دبلوماسية نشطة لتأطير البديل السيادي المؤسسي ، إذ خلال إجتماع مجلس السلام والأمن التابع للإتحاد الأفريقي في أديس بابا، طالبت الجزائر بإنشاء إستراتيجية أفريقية منسقة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود عبر آلية الأفريبول فبالنظر لطبيعة التهديدات التي تواجهها المنطقة

Peace and Security Department of the African Union, "Convening of the First Meeting of the Ad-Hoc : ⁴⁶ Committee on the Establishment of the African Mechanism for Police Cooperation (AFRIPOL)," press release, Addis Ababa, July 2, 2014, <https://www.peaceau.org/en/article/convening-of-the-first-meeting-of-the-ad-hoc-committee-on-the-establishment-of-the-african-mechanism-for-police-cooperation-afripol>.

⁴⁷ : الإذاعة الجزائرية. "Début à Alger des travaux de la 6e Réunion des chefs des Bureaux nationaux de liaison

d'AFRIPOL. 2 ديسمبر 2025. 24 ماي 2026. <https://news.radioalgerie.dz/fr/node/75212>.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

والمتمثلة في عائدات 400 مليار دولار سنويا من الإتجار بالمخدرات في حوض بحيرة تشاد والساحل وفق تقديرات UNODC، هذه العائدات تغذي أنشطة إجرامية متنوعة، تشمل الإتجار بالأسلحة، والإتجار بالبشر، وغسيل الأموال هذه المنظمات الإجرامية تعمل على تنويع عملياتها وربط تجارة المخدرات بأشكال أخرى من الجريمة المنظمة كعلاقة تجار ومهربي المخدرات بالإرهاب حماية مقابل مال، وبسبب هذا التشابك والتعقيد الأمني لا يجب إستغلال الموارد الطبيعية {مثل تعدين الذهب وإستخراج الألماس...} في مناطق النزاع بالتزامن مع أنشطة الإتجار بالمخدرات ، فقد تستخدم الأطراف المتدخلة في النزاع التوترات هذه الأمور لصالحها ولو كان التدخل تحت لواء الأمن، ومنه فهذه الآلية هي الحل الأمثل في أوضاع كهذه⁴⁸⁴⁹.

ومنه أثبت الأفريبول جدارته كإطار سيادي يعيد للأمن بعده المؤسسي والدعم لدول الساحل وقد تجلى هذا في ضرب جذور الجريمة، وهو ما أكدته تصريحات القيادة الجزائرية ونتائج العمليات الميدانية، لجهود الآلية الإفريقية للتعاون الشرطي أفريبول، فالتحديات الأمنية العابرة للحدود في القارة لا يمكن مواجهتها بمعزل عن التعاون المؤسسي والفني. فمن خلال عملية أوتابي (Operation OTAPI) ، التي هذت في الفترة من 14 إلى 20 أكتوبر 2024 بمشاركة ست دول إفريقية هي نيجيريا وبنين وتوغو وتشاد والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى، تمكنت أفريبول من تفكيك شبكات إجرامية متخصصة في تهريب المخدرات والأسلحة الخفيفة والإتجار بالبشر وتزوير الوثائق والجرائم البيئية، حيث أسفرت العملية عن اعتقال العشرات ومصادرة كميات كبيرة من المواد غير المشروعة، في تأكيد على أن ضعف الموارد لا يمكن أن تكون عذرا أمام الإرادة الأمنية المشتركة. كما إحتضن مقر الأفريبول بالجزائر في 3 جوان 2026، لتؤكد الإنتقال من العمل الإقليمي إلى الشراكة الدولية، إذ جمعت أكثر من 70 دولة وشريكا من ثلاث قارات (إفريقيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية) بدعم من الإتحاد الأوروبي وبالشراكة مع الشرطة الفيدرالية الألمانية، مما عزز قدرات الضباط في الخطوط الأمامية على كشف وثائق السفر المزورة التي تستغلها الشبكات الإجرامية في تمويل الإرهاب والإتجار بالبشر وهكذا تجسد هذه العمليات المتتالية ، إدراك أن الأمن القاري .

⁴⁸ African Perceptions. "Drug Trafficking Generates \$400bn Annually in Lake Chad – UNODC." January 31, 2025.

⁴⁹ <https://africanperceptions.org/en/2025/01/drug-trafficking-generates-400bn-annually-in-lake-chad-unodc/>.

"AU Peace and Security Council: Algeria Calls for Unified African Response to Cross-Border . Africanews.dz

"Crime", 8 مايو 2026.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاني جديد في افريقيا

اليوم بحاجة إلى تكامل بين الخبرة المحلية والدعم الدولي، وإلى إستثمار في البنية المؤسسية (أفريبول). كبديل سيادي عن الحلول الأمنية المؤقتة أو التدخلات الخارجية، وكما أكد المدير التنفيذي لأفريبول، أن التعاون المشترك هو السبيل الأنجع لتحديد الشبكات الإجرامية، هذا ما يضعها في موقع محوري كأداة فعلية للردع الأمني في الساحل والقارة.⁵¹⁵⁰

إستنتاجات الفصل الثاني

خلص الفصل الثاني إلى أن مكانة هذه الشركات في النظام الدولي، تبين أنها تمتلك قوة وتأثيرا، بوصفها فاعلا لدولانيا مؤسستيا يعيد تشكيل توازنات القوة، وأن الطبيعة المركبة لهذه الشركات ليست قصورا في التعريف، بل إستراتيجية مؤسسية مقصودة، فالحدود المتأكلة بين الوظيفة الأمنية (الدفاعية) والعسكرية تتيح لهذه الكيانات المزوجة بين الانتماء للسوق المدني والمشاركة في العمليات القتالية، مما يخرجها من دائرة التجريم الصارم، إذ أثبت التحليل القانوني عجز القانون الدولي عن ضبط الظاهرة، في المقابل تحولت أدوات القانون الناعم (كميثاق مونترو والمدونات الطوعية) من آليات ضبط إلى غطاء شرعي شكلي يمنح هذه الشركات حصانة من الإلزام والمساءلة، مما يسهل إختراق سيادة الدول الضعيفة تحت ستار قانوني.

أما في ذكر المقاربة الجزائية في ظل التواجدات الخارجية خصوصا من الشركات الامنية والعسكرية الخاصة شكلت هذه الأخيرة بمنطقها الأمني إتجاه الساحل نموذجا تحليليا يثبت جدوى التعاون الإقليمي للحفاظ على سيادية وردع التهديدات اللاتماثلية تحت شعار أفرقة الحلول، فبدلا من اللجوء لشركات أجنبية، تم تكييف "مقاربة الأمن والتنمية" وفق المنظور السيادي، عبر الربط العضوي بين التدخل الدبلوماسي (الوساطة)، والتنمية التحررية (الشراكات المتكافئة، ورفع القيود الجمركية في القارة)، والقدرة الذاتية العسكرية (آليات الدفاع المشترك كالسيموك)، مما يجسد عمليا المعادلة القائمة على أن

⁵⁰ : AFRIPOL, "AFRIPOL's Successful Crackdown on Cross-Border Illicit Products: Operation OTAPI," January 3, 2025, <https://afripol.africa-union.org/news/afripols-successful-crackdown-on-cross-border-illicit-products-operation-otapi>.

⁵¹ : AFRIPOL, "AFRIPOL and the German Federal Police Conclude the Second Edition of the Helpdesk Action Week on Documents and Facial Comparison," June 3, 2026, <https://afripol.africa-union.org/news/more-than-70-member-states-and-partners-across-three-continents-participated-in-this-unprecedented-international-police-cooperation-initiative>.

الفصل الثاني: الشركات الأمنية الخاصة كلاعب لادولاتي جديد في افريقيا

الأمن الوطني، يعني داخليا ولا يشترى من السوق الدولي، وألية الأفيبول للتعاون الشرطي ضد التهديدات .
الأمنية بالإشتراك مع الدول الإفريقية تحت مبدأ سيادي وهو الدعم الشرطي دون الحاجة لبناء قواعد عسكرية، إذا إعتماذ الجزائر على مقارنة شاملة ليس فقط كخيار استراتيجي، بل ك ضرورة جيوسياسية في ظل غياب بدائل إقليمية أخرى، وأن نجاح هذا النموذج مرهون بمدى قدرة الدول الإفريقية على تجاوز خلافاتها السياسية وتوحيد مواقفها تجاه الفواعل الخارجية، لأن التحدي ليس فقط أمني بل هو تحدٍ سيادي مؤسسي يتطلب إرادة جماعية.

...

الخاتمة

إستطاعت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة أن تستبدل التبعية في منطقة الساحل الإفريقي . من تبعية لدول أجنبية لها، فهي الآن تقوض السيادة في منطقة الساحل الإفريقي بشكل متدرج، عبر تحويل وظيفة الأمن من بعد سيادي أصيل مرتبط بالعقد الاجتماعي والغاية العامة للدولة، إلى سلعة تجارية خاضعة لمنطق العرض والطلب، مما أدى إلى إعادة إنتاج أشكال من الوصاية تحت غطاء قانوني شكلي.

يتجلى تنازل بعض دول الساحل عن وظيفة إحتكار العنف المشروع كنتيجة حتمية لتقوض الوظيفة السيادية، وهو ما يفسره التحليل السوسيولوجي لدورة حياة الدولة عند إبن خلدون، فدخول هذه الدول في طور "الهرم والإنهيار" أفقد النخب الحاكمة "عصبيتها" الداخلية المتمثلة في الجيش الوطني والشرعية الشعبية، مما دفعها لإستيراد "عصبية بديلة" لحماية كيائها ومكتسباتها، يترافق هذا الإنسداد الأمني بإنهيار الوظيفة الضريبية التي لاتفهم في سياق جمع الضرائب فقط بل هي تمكن النظام من فرض سلطته على المنطقة ومعرفة وتسجيل أسماء المواطنين ذلك لتفادي إنتشار المناطق الرمادية أي عند غياب الدولة عن المنطقة تكتسحها التهديدات فتصبح مناطق لاتصل لها مثلاً مالي 40% من إقليمها لاتتحكم به هو بيد فواعل فوق وتحت دولاتية وشركات ، أيضا حين حيث تعجز الدولة عن تمويل أجهزتها الأمنية من خزينتها العامة، تلجأ إلى المقايضة بمواردها الإستراتيجية (كمعادن اليورانيوم والذهب) كأتعاب مباشرة تدفع لِهاته الشركات عبر عقود إستفادة من الموارد.تشكل هذه الشركات أيضا تهديدا أمنيا في منطقة الساحل وليس مجرد ظاهرة لأنها لا تهدف إلى معالجة جذور الهشاشة، بل تستثمر فيها لضمان إستمرار إستنزاف ثروات الساحل لصالحها أولصالح دول أخرى ، لأنه بسبب النزاعات والفوضى أصبح تواجدنا شرطا لضمان الأمن ، والتوترات شرطا أيضا لوجودها وتدفق العقود وتعظيم أرباحها ، مما يديم حالة عدم الاستقرار، ميدانيا استغلت هذه الأخيرة غطاء شرعيا شكليادون آليات إلزام أو مساءلة، مما سمح لها . بالتواجد والإستغلال.

في المقابل برزت المقاربة الجزائرية كنموذج قائم على رفض التدخلات في الشؤون الداخلية للدول ، ورفض التدخلات الخارجية ، قامت هذه المقاربة على منطق نظرية الأمن والتنمية ، ولكن بتحويلها من "تنمية مشروطة وصائية" إلى "تنمية تعاونية ، سيادية تحررية" ، تمت المواجهة عبر آلية ثلاثية الأبعاد ، . دبلوماسيا من خلال التمسك بمبدأ عدم التدخل وتفعيل الوساطة لحل الأزمات ، وتنمويا عبر ربط دول الساحل بشركات إقتصادية حقيقية ، وأمنيا بالاعتماد على المقدرات الذاتية المبنية على خبرة تاريخية . (كالعشرية السوداء) وتفعيل آليات الدفاع المشترك الإقليمية (كالسيموك) للدفاع المشترك والتدريب . ف الأمن القومي يعني داخليا ولا يشترى من السوق الدولية، وإذا كانت الجزائر تعرف التهديد على أنه كل ما يمس القيم والمبادئ أي الثوابت التي أسلفنا ذكرها كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي يعتبر أهمها ومبدأ، وأن الجزائر لاتتعامل مع أي كيان لا يملك صفة ومقومات دولة ، فإن الشركات . الأمنية {والعسكرية الخاصة التي تتخذ صيغة الأمنية أحيانا لمسائل قانونية}، هي تهديد حسب هاته الرؤية . وبما أ، التدخلات العسكرية أدت إلى عسكرة القارة أكثر واستنزاف مواردها مقابل الحماية فهي كما أسلفنا . الطرح تؤدي إلى تفاقم النزاعات وتأجيجها .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. أرسطو. السياسة. ترجمة أحمد لطفي السيد. القاهرة: دار الكتب المصرية، 1948.
2. ابن خلدون، عبد الرحمن. مقدمة ابن خلدون. تحقيق عبد الله محمد الدرويش. 4 أجزاء. دمشق: داريعرب، 2004.
3. أبو الخير، السيد مصطفى أحمد. مستقبل الحروب. القاهرة: دار أترك للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
4. جويلي، سعيد سالم. المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني. القاهرة: دار النهضة العربية، 2013.
5. روس، ديفيد. أرسطو. ترجمة إيريس بديع منصور. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.
6. روسو، جان-جاك. العقد الاجتماعي. ترجمة عادل زعيتر. الجيزة: وكالة الصحافة العربية - ناشرون، 2019.
7. شوفالييه، جان. تاريخ الفكر السياسي من الدولة القومية إلى الدولة الأممية. ترجمة محمد عرب صاصيلا. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 1984.
8. فيبر، ماكس. العلم والسياسة بوصفهما مهنة. ترجمة جورج كتورة، مراجعة رضوان السيد. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011.
9. لوك، جون. في الحكم المدني. ترجمة ماجد فخري. بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع، 1959.
10. لينين، فلاديمير. الدولة والثورة. ترجمة فارس غصيب. بيروت: دار الطليعة، 1974.
11. ماركس، كارل، وفريدريك إنجلز. البيان الشيوعي. ترجمة إلياس شاهين. بيروت: دار اليقظة العربية، 1970.
12. هوبز، توماس. اللفيثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة. ترجمة ديانا حبيب حرب وبشرى صعب، مراجعة وتقديم رضوان السيد. بيروت: دار الفارابي؛ أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث - مشروع "كلمة"، 2011.

ثانياً: الأطروحات والرسائل الجامعية

قائمة المراجع

1. جمال، محمد الصالح. «دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة». أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2019.
2. حمزة، حسام. «المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي: 1991-2016». أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2018.

ثالثا: المقالات العلمية

1. الخفاجي، علي حمزة عسل. «التنظيم القانوني للمسؤولية الجنائية للشركات الأمنية الخاصة في العراق: دراسة تحليلية». مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية 22، العدد 6 (2014): 1255-1257.
2. عرسان، خديجة. «الشركات الأمنية الخاصة في ضوء القانون الدولي الإنساني». مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 28، العدد الأول (2012): 290-292.
3. بن عنتر، عبد النور. «البعد الإفريقي للأمن القومي الجزائري». المجلة الجزائرية للسياسات العامة، عدد 11 (2016): 37-61.

رابعا: التقارير والوثائق الرسمية (عربية)

1. الإذاعة الجزائرية. «Début à Alger des travaux de la 6e Réunion des chefs des Bureaux nationaux de liaison d'AFRIPOL». 2 ديسمبر 2025. <https://news.radioalgerie.dz/fr/node/75212>
2. بعثة الجزائر الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك. «الجزائر عضو مجلس الأمن». تاريخ الوصول 22 مايو 2026. <https://pmnewyork.mfa.gov.dz/ar/bilateral-relations/security-council/algeria-to-unscl>
3. بن عنتر، عبد النور. «عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية». الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2 مايو 2018.
4. شنقرجة، سعيد. كلمة نائب وزير الدفاع الوطني ورئيس أركان الجيش الوطني الشعبي في الندوة الوطنية «الساحل الإفريقي: تحديات الأمن والتنمية في ضوء التنافسات الجيوسياسية». نادي الجيش الوطني، الجزائر العاصمة، 25 مايو 2025.

www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/an/2025/mai/cem25052025an.php

5. وزارة الدفاع الوطني. «CEMOC: اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة». أكتوبر 2022.
https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/an/2022/octobre/cem13102022an.php

خامسا: المواقع الإلكترونية والمصادر الإخبارية (عربية)

1. 16. «Interpol, Afripol Bust Terror Financing Network». Africa.com. أبريل 2026.
2. Africanews.dz. «AU Peace and Security Council: Algeria Calls for Unified African Response to Cross-Border Crime». 8 مايو 2026.
3. Aljazeera. «لماذا خصصت الجزائر مليار دولار لتمويل المشاريع في إفريقيا؟». الدوحة، 1 مارس 2023.
4. حكيم الآدي نجم الدين. «ماذا وراء تزايد شركات الأمن الصينية الخاصة في إفريقيا؟». مركز الجزيرة للدراسات، 22 أغسطس 2022.
5. سفارة الجزائر في أكرا. «رئيس الجمهورية يؤكد على السرعة القصوى في إنجاز مشروع طريق تندوف-الزويرات». تاريخ الوصول 24 مايو 2026. <https://embaccra.mfa.gov.dz/ar/news-and-press-releases/tindouf-zouerate-road-president-tebboune-calls-to-accelerate-project>
6. عطا، أحمد (وزير الشؤون الخارجية). كلمة خلال الدورة العادية الرابعة والأربعين للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، أديس أبابا، فبراير 2024. الإذاعة الجزائرية، 14 فبراير 2024. <http://news.radioalgerie.dz/ar/node/40614>

المراجع الأجنبية

أولا: الكتب (Books)

1. Avant, Deborah. *The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security*. New York: Cambridge University Press, 2003.
2. Bodin, Jean. *Six Books of the Commonwealth*. Abridged and translated by M. J. Tooley. Oxford: Basil Blackwell, 1955.
3. Braithwaite, John. *Markets in Vice, Markets in Virtue*. Oxford: Oxford University Press, 2005.
4. Hazen, Jennifer M. *What Rebels Want: Resources and Supply Networks in Civil War*. Ithaca: Cornell University Press, 2013.
5. Kaplan, Robert D. *The Revenge of Geography: What the Map Tells Us About Coming Conflicts and the Battle Against Fate*. New York: Random House, 2012.
6. Kinsey, Christopher. *Corporate Soldiers and International Security: The Rise of Private Military Companies*. London: Routledge, 2006.
7. Krasner, Stephen D. *Sovereignty: Organized Hypocrisy*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.
8. Mahan, Alfred Thayer. *The Influence of Sea Power upon History, 1660-1783*. Boston: Little, Brown and Company, 1890.
9. Marshall, Tim. *Prisoners of Geography: Ten Maps That Tell You Everything You Need to Know About Global Politics*. London: Elliott & Thompson, 2015.
10. McNamara, Robert S. *The Essence of Security: Reflections in Office*. New York: Harper & Row, 1968.
11. Percy, Sarah. *Mercenaries: The History of a Norm in International Relations*. Oxford: Oxford University Press, 2007.
12. Scahill, Jeremy. *Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army*. New York: Nation Books, 2007.
13. Shearer, David. *Private Armies and Military Intervention*. Adelphi Paper 316. Oxford: Oxford University Press, 1998.
14. Singer, Paul W. *Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry*. Ithaca: Cornell University Press, 2003.

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية (Theses/Dissertations)

1. Dufort, Philippe. «Typologies des acteurs de l'industrie des services militaires». Mémoire de recherche, Centre des Études des Politiques Étrangères et de Sécurité, Université du Québec à Montréal, octobre 2007.

رابعا: المقالات العلمية (Journal Articles)

1. Krahmann, Elke. «Private Security Companies and the State Monopoly on Violence: A Case of Norm Change?» *Journal of International Relations and Development* 12, no. 3 (2009): 324–352.
2. Rosi, Jean-Didier. «Sociétés militaires et de sécurité privée : les mercenaires des temps modernes ?» *Les Cahiers du RMES IV*, no. 2 (hiver 2007–2008): 109–114.

خامسا: التقارير والوثائق الرسمية (Reports & Official Documents)

1. African Union. *Statute of the African Union Mechanism for Police Cooperation (AFRIPOL)*. Addis Ababa: African Union, 2017.
2. AFRIPOL. «AFRIPOL and the German Federal Police Conclude the Second Edition of the Helpdesk Action Week on Documents and Facial Comparison». June 3, 2026. <https://afripol.africa-union.org/news/more-than-70-member-states-and-partners-across-three-continents-participated-in-this-unprecedented-international-police-cooperation-initiative> .
3. AFRIPOL. «AFRIPOL's Successful Crackdown on Cross-Border Illicit Products: Operation OTAPI». January 3, 2025. <https://afripol.africa-union.org/news/afripols-successful-crackdown-on-cross-border-illicit-products-operation-otapi> .
4. House of Commons. Foreign Affairs Committee. *Guns for Gold: The Wagner Network Exposed*. Seventh Report of Session 2022–23. HC 167. London: House of Commons, 2023.

- <https://publications.parliament.uk/pa/cm5803/cmselect/cmfaff/167/report.html> .
5. Institute for Economics and Peace. *Global Terrorism Index 2025: Measuring the Impact of Terrorism*. Sydney: IEP, 2025.
 6. Peace and Security Department of the African Union. «Convening of the First Meeting of the Ad-Hoc Committee on the Establishment of the African Mechanism for Police Cooperation (AFRIPOL)». Press release, Addis Ababa, July 2, 2014.
<https://www.peaceau.org/en/article/convening-of-the-first-meeting-of-the-ad-hoc-committee-on-the-establishment-of-the-african-mechanism-for-police-cooperation-afripol> .
 7. ReliefWeb. *Memorandum on the Implementation of the Agreement on Peace and Reconciliation in Mali Emanating from the Algiers Process, Signed on 15 May and Finalized on 20 June 2015 at Bamako*. UN Security Council, January 31, 2018.
 8. Sénat français. *Sahel: Pour une approche globale*. Rapport d'information n° 720, Commission des affaires étrangères. Paris: Sénat, 3 juillet 2013.
 9. SIPRI. *SIPRI Yearbook 2025: Armaments, Disarmament and International Security*. Oxford: Oxford University Press, 2025.
 10. Toolkit for Security Sector Reporting: Media, Journalism and Security Sector Reform. Private Security Companies. Tipsheet 12.
 11. UN General Assembly. *The Montreux Document on pertinent international legal obligations and good practices for States related to operations of private military and security companies during armed conflict*. A/63/467, 2008.
 12. United Nations Development Programme (UNDP). *Human Development Report 2025: A Matter of Choice – People and Possibilities in the Age of Artificial Intelligence*. New York: UNDP, 2025. HDI rankings.
<https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2025> .

سادسا: المواقع الإلكترونية والمصادر الإخبارية (Websites & News)

1. African Perceptions. «Drug Trafficking Generates \$400bn Annually in Lake Chad – UNODC». January 31, 2025.
<https://africanperceptions.org/en/2025/01/drug-trafficking-generates-400bn-annually-in-lake-chad-unodc/>.
2. African Security Analysis. «The Challenge of Former French Soldiers in African PMCs». <https://www.africansecurityanalysis.com>.
3. Ahram Online. «Algeria Cancels \$902 mn of African Countries' Debts». Cairo, May 29, 2013. <https://english.ahram.org.eg/News/72677.aspx>.
4. Bayles, Fred. «GENERAL INC. HOT COMPANY IS SELLING U.S. MILITARY SMARTS RETIRED TOP BRASS HAVE MADE A BUSINESS SELLING THEIR KNOW-HOW WORLDWIDE». The Virginian-Pilot, November 24, 1995.
<https://scholar.lib.vt.edu/VA-news/VA-Pilot/issues/1995/vp951124/11240096.htm>.
5. INTERPOL. «برنامج الإنتربول لدعم الاتحاد الأفريقي فيما يتصل بأفريقيول (ISPA)». تاريخ 2026. الوصول 22 مايو 2026. <https://www.interpol.int/ar/3/Our-partners/3/1>.
6. Modern Ghana. «Private military firms undermine France's quiet exit from West Africa». <https://www.modernghana.com/news/1403648/private-military-firms-undermine-frances-quiet.html>.
7. Nelson Mandela Foundation. «Nelson Mandela's Military Training». Johannesburg, November 2012.
<https://www.nelsonmandela.org/news/entry/nelson-mandelas-military-training>.
8. New Age. «Private military cos continue to expand in Africa». <https://newagebd.net/print/article/210182>.
9. New Lines Magazine. «How Algeria Became a Home to Africa's Guerrillas, Anti-Fascists and Liberators». June 28, 2024.
<https://newlinesmag.com>.
10. Rigoli, Margherita. «Turkish Sadat Growing in Africa». NATO Foundation. Accessed June 24, 2026.

[https://www.natofoundation.org/africa/turkish-sadat-growing-in-africa./](https://www.natofoundation.org/africa/turkish-sadat-growing-in-africa/)

11. The Guardian. «Black Cube operatives arrested in London over spying plot». November 7, 2018.

12..

13. Xinhua News Agency. «Algeria, Niger Vow to Deepen Ties with Gas Pipeline Relaunch». February 17, 2026. <https://english.news.cn/20260217/6108222bcca5431780c3429d02454e5f/c.html>